الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي ميلة
معهد العلوم الاقتصادية ،التجارية، وعلوم التسيير

ميدان : العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير.
شعبة :علوم التسيير
تخصص :مالية

الاستثمارات الاجنبية المباشرة والبطالة
(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD

إعداد الطلبة:
تحت إشراف الأستاذ:
1- بولقرادش خالدريغي هشام
2- عيسوس عماد
3- بن مرزوق تقي الدين

السنة الجامعية: 2011/2010

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي و فقنا لانجاز هذا العمل و السلام على من أنار طريقنا بالهدى و الذي نرجو شفاعته في الأخير رضي الله عنه و صلي عليه و سلم ورضي عنا.

إلى من قال فيهما الرحمن:" و لاتقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما"

إلى رمز الحب و الحنان إلىأحب الناس إلى قلبي و التي جعلت لحياتي معنى و

ملئت قلبي حبا و امتنانا و غمرتني عطفا و حنانا ،

إلى الغلي و أطيبأم ، إلىأمي العزيزة "فطيمة".

إليك ياصاحب الفضل في نور عقلي و السبب الأول في وصلي إلى ما انا عليه ، إلى الذي حرم نفسه كل شئ لتقديم الحياة و لتوفير السعادة و لم يبخل على بتشجيعه المادية و المعنوية ، إليكأبي العزيز " أحسن ".

إلىجميعإخوتي :" مراد ليندة كريمة خديجة"

إلىأصدقائي "علي عيسى نورالدين شعيب مولود قادير عبد الرحيمصالحياسين خالد تقي الدين"

إلى جميع من يعرفه عماد من قريب أو من بعيد.

"عماد"

إهداء

بعد بسم الله الرحمان الر حيم إلى من ارتبط رضا الله برضاهما و قال فيهما الله

عزوجل فيكتابه

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا }{ الإسراء 32 - 33} .

إلى رمزالصبرو الارادة و الحب و الحنان إلى أحب الناس إلى قلبي و التي جعلت لحياتي معنى و ملئت قلبي حبا و امتنانا و غمرتني عطفا و حنانا ،إلى الغلى و أطيب أم ،

إلى أمي العزيزة "ماسية"

الي الإنسان الذي علمني معنى الرجولة و قوة الشخصية و سعى جاهدا الي تربيتي و تعليمي و توجيهي و الوقوف الي جانبي إلى الذي حرم نفسه من كل شيء لتقديم الحياة و لتوفير السعادة و لم يبخل على بتشجيعاته المادية و المعنوية ، إليك أبي العزيز "عبد الرزاق"

حفظهما الله و أطال في عمرهما إليهما أهدي هدا العمل الدي هو ثمرة مشواري الدراسي.

إلى النصف الاخر من جسمي الى قرة عيني وفردة كبدي الى أختي" تقوى سلسبيل" الى الصديدة و المجاهدة التي ثابرة في هذه الحياة بكل جوارحها الى التي تحملت أحزان الحياة و مصائبها الى جدتي وأمي الثانية "زينوبا" شفاها الله واداام الله في عمرها.والى كافة اخوالي وخالاتي

الى "صفيان،صفوى،أنفال،نوفل،عبدالتواب،توبة،والشمعة الصغيرة نافع"

الي الاستاذ الفاضل و القدير الذي ساعدنا كثير في مشوارنا وشاركنا في كل صغيرة وكبيرة ولم يبخل علينا بأية معلومة الى الأستاذ الذي كان بمثابة صديقي وأخي الكبير"ريغي هشام" .

وإلى صديقي العزيزين والحميمينرشيد،خالد والى رفيقي في المذكرة عماد وخالد

تقي الدين

إهداء

إلى من ارتبط رضا الله برضاهما و قال فيهما الله عز و جل فيكتابه

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا }{ الإسراء 32 -33} .

إلى رمز الحب و الحنان إلى أحب الناس إلى قلبي و التي جعلت لحياتي معنى و ملئت قلبي حبا و امتنانا و غمرتني عطفا و حنانا ، إلى الغلي و أطيب أم ، إلى أمي العزيزة "مجيرة"

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا الي تربيتي و تعليمي و توجيهي و الوقوف الي جانبي

إلى الذي حرم نفسه من كل شيء لتقديم الحياة و لتوفير السعادة و لم يبخل عليبتشجيعاته المادية و المعنوية ، إليك أبي العزيز "عومار"

حفظهما الله و أطال في عمرهما إليهما أهدي هدا العمل الدي هو ثمرة مشواري الدراسي.

إلى إخواني" كريم ، حمزة، وخاصة العزيزين على قلبي رضوان و وليد"

الى رفيقة دربي الغالية " رحيل " نسيم الروحوالوجدان، أهديك هذا العمل حبا ووفاء

الي كل الأهل و الأقارب واخص بالشكر الكبير خالي نور الدين على مساعدته لي في مشواري الجامعي.

وإلى كافة الأصدقاء"ع.الحميد، رضوان ، هشام ، وليد ،ع.اللطيف ، نور الدين ،

سعد ، رياض ، باديس ، بوبكر ، "

الى صحبة الجامعة و المدكرة " عماد ، تقي الدين "

الى استادي المحترم " ريغي هشام "

إلى كل عمال مكتبة الجامعة عرفت منهم الإخلاص و التفاني في العمل.

إلى جميع منيعرفه خالد من قريب أو من بعيد

خالد

كلمةشكروتقدير

إنهلمندواعيالاعترافبالجميلبعداختتامهذهالمذكرة،أننتوجه بجزيلالشكروعظيمالتقديروخالصالامتنانإلىأستاذناالفاضل الاستاد " ريغي هشام "أستاذبالمركز الجامعيميلـــةلقبوله الإشرافعلىهذهالمذكرة،ولماأفادنابهمننصائحسديدة وتوجيهاترشيدةوصبرهمعنا إلىآخرالمطاف .كمانشكركلمن ساعدنامنقريبأومنبعيداعلىإنجازهذاالبحث .

عماد تقي الدينخالد

قائمـة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	الدورة الاقتصادية و البطالة	20
2-2	إيضاحكيفيةتقسيمالسكانفيسنالعمل؟	22
3-2	الطلب على العمل عند الكلاسيك	27
4-2	عرض العمل عند الكلاسيك	28
5-2	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	28
6-2	منحنى عرض العمل عند كينز	36
7-2	منحنى التوازن في سوق العمل عند كينز	37
1-3	منحنى يمثل تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة	47
2-3	منحنى يمثل تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة	48
1-4	مضمون تخطيط القوى العاملة	80

قائمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	يبين بعض الخصائص لبعض الشركات المتعدية الجنسية في العالم 2005(مليون دولار)	6
2-1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية	11
1-2	كيفية حساب معدل البطالة و المعدلات الاخرى	24
1-3	تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة	47
2-3	تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة	48
3-3	عدد صفقات الشراء و قيمتها(مليون دولار) لعمليات الاندماج والاستحواذ	49
4-3	عدد صفقات البيع و قيمتها(مليون دولار) لعمليات الاندماج والاستحواذ	49
5-3	عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية (المصدر والاتجاه)	49
6-3	معدل البطالة في العالم والمناطق (%)	51
7-3	عددالعاطلينفيالعالم (مليونشخص)	52
8-3	تقديراتلمعدلمشارك القوةالعاملةفيالعالموحسبالمناطق (%)	52
9-3	العمالةالقطاعيةفيالعالموحسبالمناطق	53
10-3	حجم العمالة لدى بعض الشركات المتعدية الجنسية سنة 2005 (الوحدة: مليون دولار)	57
11-3	أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على البطالة	58
12-3	أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على البطالة	59
1-4	تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة في	68

	الجزائر(الوحدة: مليون دولار امريكي)	
2-4	تقسيم مشروعات الاستثمار حسب قطاعالنشاط المجمع في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2010	70
3-4	يبين عدد البطالين ونسبة البطالة اجمالا وحسب الجنس في الجزائر (1989-2008)	72
4-4	تطورحجمالسكانالإجماليوحجمالسكانالنشطينفيالجزائرخلالالفترة-2004 1990	73
5ـ4	تطورحجمونسبةالعمالةحسبالقطاعاتالاقتصاديةفيالجزائرخلال الفترة 1990 -2004	74
6-4	الميزان الجبائي والنقدي (مقدر بالنسبة المئوية)	76
7-4	توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي في (1987و1995)	78
8-4	التوزيع السكاني حسب التجمعات السكانية	82
9-4	توزيع البطالة حسب المناطق	82
10-4	عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال الفترة 1994ـ1997	84
11-4	التوزيع السنوي للمشاريع الاستثمارية واليد العاملة في الجزائر خلال الفترة(2002-2010).	85
12-4	الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط الفترة (2002 – 2010)	86
13-4	انوع الاستثمار وعدد مناصب العمل خلال الفترة 2002 – 2010	87
14-4	الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2002 – 2010	88

فهرس المحتويات

الموضوعالصفحة

التشكرات والاهداء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة عامة..... (أ- ج)

الفصل الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد.....2

المبحثالأول: الشركات المتعددة الجنسيات.....(3-6)

المطلبالأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات.....3

المطلبالثاني:خصائص الشركات المتعدية الجنسيات..... 4

المبحث الثاني:ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر.....(7-9)

المطلب الأول:تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر 7

المطلب الثاني:انواع الاستثمار الاجنبي المباشر.....8

المبحث الثالث:محددات الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره..... (10-14)

المطلب الأول:محددات الاستثمار الاجنبي المباشر 10

المطلب الثاني:مزايا ومخاطر الاستثمار الاجنبي

المباشر.....12**خلاصة**

الفصل.....15

الفصل الثاني: البطـــالـــة

تمهيد 17

المبحث الأول: البطالة: مفهومها، قياسها، أنواعها..... (18-25)

المطلب الأول:مفهوم

البطالة.....18**المطلب الثاني :**أنواع

البطالة.....19

المطلب الثالث :قياسالبطالة.....22

المبحث الثاني :تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي.....(26-42)

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية.....26
المطلب الثاني:المدرسة الماركسية.....30
المطلب الثالث:سوق العمل والبطالة عند كينز.....34
المطلب الرابع:المدرسة النقدية(فريدمان).....38
المطلب الخامس:شومبيتر والتفسير التكنولوجي للبطالة.....39
خلاصة الفصل.....43

الفصل الثالث:الاستثمارات الاجنبية المباشرة وأثرها على البطالة

تمهيد.....45
المبحث الأول:تحليل الاتجاهات العالمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة والبطالة...(46-55)
المطلب الأول:تحليل الاتجاهات العالمية للاستثماراتالاجنبية المباشرة.....46**المطلب الثاني:**تحليل الاتجاهات العالمية والبطالة..... 50
المبحث الثاني: الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين توظيف العمالة و البطالة.....(56-60)
المطلب الأول:دور الشركات المتعدية الجنسية في التوظيف.....56
المطلب الثاني:اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة والواردةعلى العمالة والبطالة.....58
خلاصة الفصل.....61

***الفصل الرابع: اثر* الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة في الجزائر**

تمهيد.....63
المبحث الأول:واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيالجزائر.....(64-71)
المطلب الأول:ملامح تطور قوانين الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.....64
المطلب الثاني:تحليل تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.....68
المبحث الثاني:واقع العمالة و البطالة في الجزائر.....(72-84)
المطلب الأول:تحليل العمالة و البطالة في الجزائر.....72
المطلب الثاني:اسباب تفاقم مشكلة البطالة فيالجزائر.....75
المبحث الثالث:انعكاسات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر على البطالة. (86-88)
المطلب الأول:العمالة بين الاستثمارات المحلية و الاستثمارات الاجنبية في الجزائر.....86
المطلب الثاني:اثرا لاستثمارات الاجنبية المباشرة على العمالة في الجزائر.....86
خلاصة الفصل:.....89

مقدمـــــــة

مقدمة عامة

في إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد، تسعى الكثير من البلدان إلى بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، و لتحقيق ذلك كان عليها أن تعمل على جلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.

ولقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية، لذلك فإن العديد من الدول تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الاستثمار يعود بالفائدة على الدول المضيفة، فإن عليها أن تقوم بإدراكتأثيره المحتمل بعناية و واقعية، إذ أن المستثمرين الأجانب يقومون بجلب موارد جديدة نادرة والتي تتمثل في التكنولوجيا و حتى الإدارة و مهارة التسويق، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد المنافسة في الدولة المضيفة، وبذلك تحسين الكفاءة وزيادة فرص العمل.

ولقدعمدت الجزائر في مطلع التسعينات وهي مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو الاقتصاد الحر، إلى وضع سياسة تحفيزية لزيادة فرص الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة الأرضية المناسبة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أجل التشجيع على الاستثمار وخلق المناخ الملائم للاستثمار الذي يستلزم توفير كل الشروط القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار. فقد وضعت الدولة مجموعة من الامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين، كما دعمت سياسة التحفيز على الاستثمار الأجنبي المباشر بإبرام عدة اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار مع الدول الأجنبية.

ومن جانب آخر فإن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولةالجزائرية يؤدي إلى خلق المنافسة بين المؤسسات المحلية و نظرائها من الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة فيها، و بالتالي يكون على المؤسسات المحلية أن تغير و تطور في منشآتها إن أرادت الحفاظ على بقائها و استمرارها في النشاط، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين و إضفاء الفعالية على منتجات المؤسسات الوطنية .

ونظرا لما لتدفقات الاستثمارات الاجنبية من انعكاسات على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والظواهر الاقتصادية و ونظرا لزيادة تدفقات حجم تلك التدفقات فان بحث انعكاسات تلك التدفقات يحتل اهمية قصوى . وتعتبر البطالة من بين اهم المواضيع التي تستحق دراسة بحث انعكاسات الاستثمارات الاجنبية المباشرة عليها خاصة ان احجام التدفقات الاستثمارات

الاجنبية المباشرة قد ترافقت مع ازدياد عدد العاطلين في العالم و هو الامر الدي يطرح الكثير من التساؤلات حول العلاقة السببية بينهما.

اولا: تحديد وصياغة الاشكالية

انطلاقا من تــزايد الاهتمام بالاستثمارات الاجنبية المباشرة و كذا ظاهرة البطالة في العقدين الماضيين ، و ازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء، من أجلاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزاياإلى الدولة المضيفة من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي و التمكين من النفاذ إلى الاقتصاد العالمي ، وفي إطار هذا السياق تتمحور إشكالية بحثنافــي:

ما هي انعكاسات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة في الجزائر؟

ثانيا: فروض الدراسة

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، ندرج الفرضيات التالية :

الفرضية الاولى: ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة لها انعكاسات على العمالة و البطالة و هذا الانعكاس يختلف باختلاف نوع الاستثمار وحجمه و القطاع الذي يذهب اليه .

الفرضية الثانية: ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر تتركز بصورة اكبر على قطاع المحروقات وبالتالي فإن بحث انعكاسات تلك الاستثمارات على البطالة سوف يرتكز بصورة اساسية على العمالة في قطاع المحروقات .

الفرضية الثالثة: ان بحث انعكاسات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على العمالة في قطاع المحروقات في الجزائر لا يعطي صورة واضحة حول اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على العمالة في ذلك القطاع نظرالأن هذا القطاع لا تسوده المنافسة.

ثالثا: اهمية الدراسة واسباب اختيار الموضوع

تكمن اهمية هذه الدراسة في كون ان البطالة هي احد اهم القضايا الاساسية التي تشغل بال معظم الفئات التي تكون المجتمع و بالتالي فإن البحث عن الاسباب التي تؤدي الى ظهور وتفاقم هده المشكلة ينبغي ان تحضي بالاهتمام الكبير. كما تكمن اهمية هده الدراسة في بحث مائدا كان لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر دور في البطالة الحاصلة في العالم اليوم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة. اما عن الاسباب التي دفعت الباحثين الى اختيار هذا الموضوع:

- ان البطالة اصبحت احد اعقد المشاكل التي تواجه العالم اليوم بشقيه المتقدم والنامي،

- ان الاستثمارات الاجنبية المباشرةهي احد الاعمدة التي ترتكز عليها العولمة الاقتصادية الجارية اليوم وبالتالي.
- ان الانفتاح الاقتصادي الجزائري اليوم والتحفيزات التي يقدمها هذا الاخير لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة يحمل في طياته مزايا وعيوب على البطالة ينبغي التعمق فيها.

رابعا: اهداف الدراسة

* التعرف على مفهوم واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر؛
* البحث في اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر دوليا ومحليا من حيث المصادر والحجم و الهيكل؛
* محاولة التعرف على مفهوم البطالة وانواعها وكذا النظريات الاقتصادية المفسرة لها
* محاولة التعرف على الدور الدي تؤديه الاستثمارات الاجنبية الصادرة و الواردة في توظيف العمالة وكذا اسهامها في انتشار ظاهرة البطالة على الصعيد العالمي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة

خامسا: منهج الدراسة

بغرض الاجابة على الاشكالية المطروحة سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك وفقا لدراسة استكشافية وتحليلية حيث سيتم جمع البيانات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها وكذلك مختلف المعلومات التي من شأنها أن تعطينا وصفا شاملا لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر كما سنتخذ هذه الدراسة كدراسة لحالة الجزائر وتوضيح أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة والبطالة فيها.

سادسا: اقسام الدراس

تنقسم هذه الدراسة الى اربع فصول:

الفصل الأول : نتطرق فيه الى موضوعالاستثمار الاجنبي المباشر؛

الفصلالثاني:نتطرق فيه الى موضوعالبطالة؛

الفصل الثالث : نتناول فيه انعكاسات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة؛

الفصل الرابع : نتناول فيه دراسة حالة الجزائر حول انعكاسات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة.

الفصل الاول

الاستثمار الاجنبي المباشر

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: الشركات المتعددة الجنسيات
- المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر
- المبحث الثالث: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره
- خلاصة الفصل

تمهيد

لقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الظواهر المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ما يعتبر احد العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تشكيل وتطوير وتوجيه التدفقات المالية والمادية والخدمية بين مختلف دول العالم.

وازدادت أهمية هذه الاستثمارات نتيجة للصعوبات التي واجهت التنمية في البلدان النامية ومشاكل التمويل الدولية في العالم المتقدم حيث أعطى هذا الاستثمار دافعا قويا للتعامل الاقتصادي العالمي من خلال ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل... في الدول المستقبلة له مما أدى إلى نسج شبكة عالمية من الروابط زادت من توسيع و شمولية التجارة العالمية. وسوف يتم تسليط الضوء اكثر على الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الاول: الشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وآثاره.

المبحث الاول: الشركـــــــات المتعددة الجنسيـــــــات

المطلب الاول: تعريف الشركات المتعدة الجنسيات

تعريف1:

هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنتقل بنشاطها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها، أو هي مؤسسة اقتصادية ضخمة تملك أعمالا ووسائل انتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطه على المستوى الدولي مجلس ادارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها.[1]

تعريف2:

تغير وتطور مفهوم الشركات بمرور الوقت، حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى ادارتها أشخاص من جنسيات مختلفة كذلك، وتمارس نشاطها في بالد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها مختلفة وسياستها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الكائن في دولة معينة تسمى بالدولة الأم بالنسبة للشركة المعنية Home country، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها الى دول تسمى الدول المضيفة Host country.[2]

تعريف3:

الشركات المتعددة الجنسيات هي شركة تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها Brancher أو الشركات التابعة لها subsidences وتقوم بإدارتها ومراقبة نشاطاتهم بفاعلية، وتسمى أحيانا بالشركات الدولية أو الشركات المتعدية العابرة الجنسية.[3]

تعريف4:

هي شركات عملاقة عالمية تقوم باستثمار أموالها في النشاط الذي تمارس في بلاد عديدة وهناك المئات من هذه الشركات ويعود غالبية هذه الشركات يعود الى الولايـــات المتحـــــدة الأمريكية، وهي مؤسسات اقتصادية ضخمة تملك أعمالا ووسائل انتاج في أكثر من بلد واحد ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من العرض الأم مركزا رئيسيا له.[4]

---

[1] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ط1، ص177

[2] د. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ط1، ص 277

3 علي فتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، الميسرة للنشر والتوزيع،2008، ص5

4 توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الادارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، الطبعة الأولى، ص243

المطلب2: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

1- ضخـــامة الحجـــم:

تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة ومن المؤشرات التي تدل على القدرة الهائلة التي تملكها هذه الشركات من الناحية التمويلية والتكنولوجية والتسويقية وحجم رأسمالها وأرقام مبيعاتها والايرادات التي تحققها وكذا قوتها السياسية وتأثيرها على مجرى الحوادث في بعض الدول المضيفة، ولكن يبقى أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Sales Figuras أو ما يطلق عليه "رقم الأعمال".[1]

2- ازدياد درجة تنوع الأنشطة

تشير الكثير من الدراسات والبحوث إلى أن الشركات المتعدية الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الانتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى، وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط Scope économies محل وفورات الحجم économies of Scale والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك تشعبت الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعيا وجغرافيا، وهذا بالتالي يؤدي الى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي[2].

3- كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافي:

من الميز التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة وفروع وشركات تابعة تجوب أنحاء العالم في الكثير من الأحيان، لقد ساعدها على هذا الانتشـــار والتقـــــدم التكنولوجي الهائل ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات.[3]

4- القدرة على تحويل الانتاج والاستثمار على مستوى العالم:

هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.[4]

5- السعي إلى اقامة التحالفات الاستراتيجية:

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات الى اقامة التحالفات الاستراتيجية Stratégique Alliances فيما بينها، وفي إطار تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة لأعضاء التحالف، اكسابها قدرات تنافسية وتسويقية أعلى من مثيلاتها للشركات الأخرى غير الأعضاء، وقد عقدت العديد من الاتفاقيات في مجال

[1] د. عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل ش م ج، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية 2007 ط1، ص76
[2] د. عثمان أبو حرب- مرجع سابق ص280.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، 2008، ط1، ص162
[4] عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص282.

البحث والتطوير والانتاج والتسويق وغيرها، والتحالفات الاستراتيجية هي ناتج المنافسة العالمية، والخصخصة والأسواق المفتوحة، والأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي وثورة الاتصالات والمعلومات.[1]

6- توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية:

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية وترجع هذه السمة الى هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والمنخفضة، وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والادارة والتكنولوجيا والتسويق، وهنا يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وايراداتها.[2]

7- الانتماء غالبا الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة:

ينتمي المركز الرئيسي أو الشركة الأم للشركات المتعددة الجنسيات في معظم الحالات الى دول ذات اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وفي مقدمتها الولايات المتحـــــدة الامريكية نظرا لوفرة رؤوس الأموال واحتكار التكنولوجيا، وتهيأت مناخ الاستثمار لنمو هذا النوع من الشركات، ولذلك نرى أن هذه الشركات مركزة بفروعها في عدد محدود من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا واليابان، حيث تضم هذه الدول حوالي 75% من مجموع هذه الشركات.[3]

8- تعبئة الكفاءة:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدم تقييدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من اختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية.[4]

9- التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسيات والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل.[5]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص164
[2] د. عثمان أبو حرب- مرجع سابق ص 283.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص166
[4] عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص 284
[5] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

جدول رقم 1-1: يبين بعض الخصائص لبعض الشركات المتعدية الجنسية في العالم 2005

(الوحدة: مليون دولار)

الشركات	الاقتصاد الام	الصناعة	الاصول		المبيعات	
			الاجنبي	المجموع	الاجنبي	المجموع
General Electric	الو.م.أ	تجهيزات كهربائية والكترونية	412 692	673 342	59 815	149 702
Vodafone Group PLC	المملكة المتحدة	الاتصالات	196 396	220 499	39 497	52 428
General Motors	الو.م.أ	السيارات	175 254	476 078	65 288	192 604
British Petroléum Compagnie PLC	المملكة المتحدة	النفط:تنقيب /تكرير /توزيع	161 174	206 914	200 293	253 621
Royal Butch/Shell Group	المملكة المتحدة، هولاندا	النفط:تنقيب/ تكرير/ توزيع	151 324	219 516	184 074	306 731
Exxon Mobil	الو.م.أ	النفط:تنقيب /تكرير /توزيع	143 860	208 335	284 402	358 955
Toyota Motors Corporation	اليابان	السيارات	131 676	244 391	117 721	186 177
Ford Motors	الو.م.أ	السيارات	119 131	269 476	80 325	177 089
Total	فرنسا	النفط:تنقيب /تكرير /توزيع	108 098	125 717	132 960	178 300
Electricité de France	فرنسا	كهرباء والغاز والماء	91 478	202 431	26 634	63 578
France Télécom	فرنسا	الاتصالات	87 186	129 514	25 634	61 071
Volkswagen	ألمانيا	السيارات	82 579	157 621	85 896	118 646
RWE Group	ألمانيا	كهرباء والغاز والماء	82 569	128 060	23 390	52 081
Chevron Corp.	الو.م.أ	النفط:تنقيب /تكرير /توزيع	81 225	125 833	99 970	193 641

Source: UNCTAD: World Investment Report 2007: Transnational Corporations , extractive industries and development. New York and Geneva: United Nations, extracted from Annex table A.I.13, PP. 229-231 (http://www.unctad.org)

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المبـــــاشر

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الأجنبي المبـــــاشر وأهميته

1- تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

تعريف1:

هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، فهو استثمار أجنبي مباشر، وتختلف أنواعه وأسماءه حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر من الباحثين فقالوا عنه: "عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10% " وأضاف باركر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا عملية التملك عبر الحدود وقد عرف كذلك أنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في ادارتها، وبناء على ذلك عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأمد مع رقابة ادارية يمارسها كيان اقتصادي متوطن للاستثمار الأجنبي المباشر أو الشركة الأم، في اقتصاد بلد مضيف.[1]

تعريف2:[2]

الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign direct investment ينطوي على تملك المستثمر لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، وهذا اضافة لقيامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك Joint-venture أو سيطرته الكاملة على الادارة أو التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار wholly owned Investment project فضلا عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات الى الدولة المضيفة.

ويتفرع الاستثمار الأجنبي المباشر ليأخذ شكلين وفقا لصيغة الدخول Entry mode الى الاقتصاديات المضيفة وهما الاستثمار التأسيسي أو ما يطلق عليه بـــ: Greenfield investment والثانية تتمثل في عملية الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود Cross border merger and acquisitions فالاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية تشير إلى مشاريع الاستثمار التي تتمثل في إقامة مرافق انتاجية جديدة مثل المكاتب، البيانات، المصانع... كما أنها تشمل أيضا حركة رأس المال غير الملموس خاصة في الخدمات، في حين أن الاندماجيات والاستحواذات العابرة للحدود تنطوي على التملك الجزئي أو الكلي

[1] سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، عمان الأردن، 2010، ط1، ص23

[2] ريغي هشام: العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ام البواقي، 2008-2009، ص62

أو اندماج رأس المال الأصول والخصوم لمؤسسات موجودة في دول ما عن طريق الشركات متعددة الجنسيات في دول أخرى.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم التدفقات من رؤوس الأموال الخاصة لما له من آثار مباشرة على الأداء الاقتصادي للدول، وهو يعتبر من بين السمات الهامة للعولمة وتسعى مختلف دول العالم إلى استقطاب أحجام أكبر من تلك التدفقات لعدة اسباب منها:

- تدفقات لا تنطوي على ديون خارجية عكس القروض الأجنبية
- مصدر للعملات الأجنبية الصعبة
- قناة من قنوات نقل التكنولوجيا
- محرك اقتصادي للنمو
- مصدر لتوظيف اليد العاملة وتطويرها

ولهذه الأسباب وغيرها فإن مختلف دول العالم تولي أهمية كبيرة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر

1- الاستثمار المشترك:[2]

يعتبر الاستثمار بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا تقتصر على حصة رأسمال فقط، بل تمتد أيضا الى ادارة المشروع، ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على عدة جوانب كالاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.

وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى انشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لكونه وسيلة مراقبة على الشركة متعددة الجنسيات التي تعمل في اقليمها، حيث لوحظ ميدانيا أن الخطر الذي ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يتملك أكبر قدر من رأس المال فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49% من قيمة المشروع.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:[3]

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المفضل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الاشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول الى حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية).

---

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص34-35
[3] نفس المرجع السابق، ص 35.

كما أن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد وفي بعض الأحيان رفض من طرف الدول النامية إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواقها.

وتجدر الذكر بأن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية، وحتى الدول المتقدمة صناعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات المتعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمختلف المشاريع الاستثمارية، كوسيلة لتحفيـــز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- الاستثمار في المناطق الحرة:[1]

وتسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين خاصة منظمة له تحكم عملية انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة وهو اتجاه محفز ايضا في ظل العولمة الاقتصادية.

4- مشاريع الاستثمار القائمة على التجمع:[2]

وتأخذ هذه المشاريع اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين وليكن سيارة أو حاسب آلي على أن يقوم الطرف الوطني لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وقد تنطوي مشروعات التجمع على الاستثمار المشترك أو شكل للتملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.

5- الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية المحولة Bot:

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح مابين 20 و50 سنة وقد ازدادت تدفقا للاستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشاريع مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجة الدول النامية على وجه الخصوص إلى سد فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي حتى يتم ذلك في مجال البنية الاساسية.[3]

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، 2008 ص187
2 نفس المرجع السابق، نفس الصفحة
3 نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وآثاره

المطلب الاول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

هناك ثلاث عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدول المضيفة، الاجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة ويمكن تفضيل محددات الدول المضيفة للاستثمار ضمن ثلاث عناوين رئيسية وهي: اطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، تسيير الأعمال.

الجدول رقم1-2: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

محددات الاستثمار للبلدان النامية	محفزات الاستثمار الاجنبي المباشر مصنفة على أساس محفزات الشركات متعددة القومية	المحددات الاقتصادية الاساسية في البلدان المضيفة
1- أثر سياسات التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر: • الاستقراء الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي • القواعد المتعلقة بدخول المستثمر والعمليات التشغيلية • معايير التعامل مع فروع الشركات الأجنبية • هيكل السوق وخصوصا السياسات المنافسة للاندماج والتملك • اتفاقيات الاستثمار والتجارة الدولية • سياسة الخصخصة • السياسة الضريبية 2- المحددات الاقتصادية: • البحث عن السوق • البحث عن الموارد • البحث عم الكفاءات • البحث عن الخدمات 3- التسهيلات التجارية لقطاعات الأعمال • ترويج الاستثمار كتقديم خدمات للمستثمر • محفزات الاستثمار • تكاليف الخلافات القانونية المتمثلة بالفساد والكفاءات الادارية • الانفتاح الاجتماعي كالمدارس التي تقدم التعليم بلغتين واكثر • خدمات ما بعد الاستثمار	أ/ البحث عن السوق ب/ البحث عن الموارد ج/ البحث عن الكفاءة	• حجم السوق ودخل الفرد • نمو السوق • امكانية الدخول إلى الاسواق الاقليمية والدولية • تفضيلات المستهلك في البلد المضيف • هيكل السوق • الموارد الأولية • العمالة غير الماهرة ذات الكلفة المنخفضة • العمالة الماهرة • الموجودات التقنية • البنية التحتية • كلفة الموارد والموجودات • كلفة المدخلات الاخرى والنقل والاتصالات والمنتجات الوسيطة • عضو البلد المضيف في اتفاقيات التكامل الاقليمي التي تقتضي الى تاسيس اتحادات وشبكات مشتركة للتجارة.

المصدر: سليمان عمر الهادي، مرجع سابق، ص ص 28، 29

المطلب الثاني: مزايا ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1/ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا وفعالا لنقل التقنيات والتكنولوجيات الحديثة الى البلدان النامية المضيفة، وبالرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات المباشرة يمكن للدول المضيفة الحصول على التقنيات التكنولوجيا من خلالها مثل العقود الادارية، التراخيص، الشراء المباشر، إلا أن الاستثمارات المباشرة تمثل أكثر الطرق جدوى وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات كالصناعات الاستخراجية وتستفيد البلدان النامية مما تقوم به الشركات العابرة للقارات عن طريق الفروع التابعة لها في البلدان النامية من نقل مباشر للتكنولوجيا المتقدمة.[1]

2/ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن من توفير فرص عمل أكثر وهو الأمر الذي يشبع ويسد حاجة الدول النامية لتحقيقه فيها بدرجة كبيرة نتيجة لمحدودية النشاطات الاقتصادية التي تعجز عن استيعاب العمل الفائض لديها وبالذات العامل الماهر غير المحدود، والانسان بذلك في معالجة حالة البطالة الظاهرية منها والمقنعة الواسعة الانتشار فيها.[2]

3/ إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تساعد الدول النامية على الحصول على القدرات الادارية ومهارات العاملين، والخبرات الفنية وبالذات عالية المستوى منها، والتي تعاني من نقصها هذه الدول خاصة وأن استخدام الوسائل والأساليب والتقنيات المتقدمة يتطلب ويقتضي ويتضمن توفير مثل هذه القدرات والخبرات العالية المستوى.[3]

4/ بالرغم من عدم توافر الدراسات والاحصائيات المنشورة حول تأثير الأجنبية على ميزان المدفوعات بالبلدان النامية المضيفة، فإنه يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان النامية المضيفة نظرا لأن هذه الاستثمارات تؤدي الى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية بما يحقق فائضا للتصدير، من جهة أخرى فان المشروعات الاستثمارية المقامـــة برؤوس الأموال الأجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير، ولا شك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات التسويقية العالمية يجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلع أخرى وبالسعر الملائم، وهذا يساهم في تحسين ميزان المدفوعات لهذه الدول المضيفة.[4]

---

[1] نزيه عبد المقصود المبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2008، ص449.
[2] فليح حسن خالف: العولمة الاقتصادية ، عالم الكتيب الحديث، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص 97.
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[4] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص438.

5/ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر اضافة الى التكوين الرأسمالي وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الاجمالي عند استثمار الموارد وتحقيقه للدولة المضيفة، ناهيك عن ما يسببه ذلك من زيادة مواردها عن النقد الأجنبي الخام الى ذلك ما يؤدي الي هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الاجمالي، الذي يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره الى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.[1]

6/ لا يترتب عن انسياب الاستثمار الاجنبي المباشر تراكم للمديونية الخارجية بأعبائها وآثارها التي ضاقت بها الكثير من الدول النامية، بل أن تلك الاستثمارات لا تؤدي الى الخضوع لشروط المانح المجحفة كما يحدث عندما لا تتعامل مع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وخاصة بعد أزمة الثمانينات.

لهذه المزايا وغيرها يزداد اتجاه الكثير من الدول النامية الى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر عن القروض الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية، ومن هنا تزداد درجة التنافسية فيما بينها في مجال جذب تلك الاستثمارات اليها.[2]

2- مخـــاطر الاستثمار الأجنبي المبـــــاشر

1/ إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي الى استغلال الدول النامية واستنزاف فائضها الاقتصادي من خلال حصولها على أرباح مرتفعة، وتحول معظم هذه الأرباح الى الخارج، وبذلك تنخفض الموارد التـــــي يمكن أن تتاح لعمل الاقتصاد، وتضعف أداءه ونموه.[3]

2/ لاشك أن مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل عبئا كبيرا على البلدان النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات، بل إن هناك من الحالات الصارخة التي تدل على أن هذه الاستثمارات تجني من وراء اعمالها في بعض الدول ما يفوق أضعاف ما تستثمر بها.[4]

3/ إن مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية واخضاعها لشروطها، بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من اجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول الى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.[5]

4/ إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في منافسة المشاريع المحلية في الحصول على المستلزمات من رؤوس الاموال المحلية نتيجة القدرة الانتاجية التي تعمل لصالح هذه المشاريع، وعلى حساب المستثمر المحلي والمشاريع المحلية اضافة الى تفضيل المؤسسات التمويلية وتوفير الموارد بسهولة

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص208-209.
[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص98
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[5] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص505

وبقدر أكبر للمشاريع الاجنبية بحكم قدراتها الكبيرة، وتوفر الثقة فيها، والضمانات لديها، في حين لا تمتلك المشاريع المحلية مثل ذلك، وهو الامر الذي يقلل ويضعف من نموها.[1]

5/ الممارسة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات القائمة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة ويأتي ذلك نتيجة لأن هذه الشركات تتمتع في أسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري وشبه احتكاري، وذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج أضعاف أو سلع متميزة لا تتوفر بها بدائل في تلك الاسواق أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب في الســـوق لتلك الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية وذلك بحكم اختيارها لمجالات انتاج تخضع لسوق احتكار القلة وتتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي.[2]

6/ إن الاستثمار الاجنبي المباشر ومن خلال مشاريعه لا يوفر الفرص الكافية لتطوير قدرات ادارية وتنظيمية ومهارات وخبرات محلية نظرا لاعتماده الاساسي في ذلك على ما يتوفر لديه في هذه الجوانب، أو من خلال الاعتماد على الاستعانة بها عن طريق استيرادها من الخارج، وبالذات من الدول المتقدمة، وكنتيجة لعدم توفرها محليا، وهو الأمر الذي يحد من إسهامه في هذا الجانب الهام والحيوي الذي تتسع وتشتد حاجة الدول النامية الى تحقيقه.[3]

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص101.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص201.
[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص100.

خلاصة الفصل

رأينا في هذا الفصل كيف تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة وقبل ذلك تناولنا مدخل حول الشركات المتعدية الجنسية باعتبارها القناة التي تنتقل بها الاستثمارات الاجنبية المباشرة من دولة الى اخرى. كما تناولنا ايضا اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة والانواع المختلفة لتلك الاستثمارات. وبعد ذلك تطرقنا الى مختلف محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اي تلك العناصر التي تعتمدها الشركات المتعددة الجنسية للمفاضلة بين الدول المستقبلة للاستثمارات. ثم تناولنا بعض المزايا والاخطار التي تنطوي عليها الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفصل الثاني

البطالـــــة

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: البطالة: مفهومها، انواعها وقياسها
- المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي
- خلاصة الفصل

تمهيد

موضوع البطالة من بين أهم المواضيع التي تم التطرق إليها من طرف مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، ولو بدرجات وأولويات متفاوتة. وقبل التطرق إلى تفسير تلك الظاهرة لدى مختلف تلك المدارس، يجدر بنا أولا تناول بعض المفاهيم الأساسية التي تكنف هذه الظاهرة من مفهومها، أنواعها، و طرق قياسها. تم نأتي بعد ذلك إلى تفسير تلك الظاهرة لدى أهم مدارس الفكر الاقتصادي بدءا من المدرسة الكلاسيكية حتى المدرسة النقدية مرورا بالمدارس الماركسية، النيوكلاسيكية، الكينزية. ونتطرق في الأخير إلى التفسير التكنولوجي للبطالة من طرف جوزيف شومبيتر. ومن هنا، فسوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: البطالة، مفهومها، أنواعها وقياسها.

المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي.

المبحث الاول: البطـــــــالة: مفهومها، أنواعها وقياسها

المطلب الاول: مفهـــــــوم البطالة

لاشك بأن أول سؤال منطقي يوجهنا في هذه الدراسة يتمثل في: "من هو العاطل؟" ولأن هذا السؤال يبدو لأول وهلة بسيطا جدا، فقد يسارع القارئ بالإجابة عليه قائلا "إن العاطل هو من لا يعمل" ويبدو اننا نبادر بالرد عليه بالقول:" ان هذا التعريف غير كاف بل وغير دقيق حقا إن من صفات العاطل أنه لا يعمل ، ومع دلك فهنالك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن ، فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين لأن العاطلين يجب أ يكونوا قادرين عن العمل.[1]

والبطالة مفاهيم متعددة لا مجال هنا لحصرها، إلا أنها بجملها تتفق في المعنى حيث تعنى بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية وبمفهوم سوق العمل معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين عن العمل ، حيث تشكل ظاهرة غير صحية في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

وفي مفهوم أخر نجد أن قضية البطالة تمثل في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم في اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث وحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة ولعل أبرز وأسوأ سيمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي توجد في الدول الغنية المتقدمة وعلى حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل فالبطالة تزداد وتنخفض تبعا لحدوث الدورة الاقتصادية ويؤكد البعض أن البطالة يمكن اعتبارها من القضايا الاجتماعية المهمة التي تعكـــــــر صفو الحيـــــــاة وليس من المبالغـــــــة القـــــــول أن الكثير من المشـــــاكل الاجتماعية بل والجرائم اليومية ، والسرقة ، والقتل .....الخ. التي تشهدها المجتمعات إنما تعود بجدور عميقة إلى وجود مشكلة البطالة ، حيث تنعكس ظاهرة البطالة في تبعات سلبية واضطرابات نفسية وعصبية على العاطلين ، ومشاكل متعددة بين الأسر قد تصل إلى حالة التفكك والانفصال ، هذا إلى جانب آثارها الاقتصادية السلبية ، تنشأ البطالة عادة من عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، حيث أن عرض العمل يميل على العموم إلى الشباب تقريبا في المدى القصير والطلب على العمل يميل إلى التغيير ، لذلك فإن البطالة لابد أن تظهر ، أي تسود التعادل بين عرض العمل وطلبه وعدم تكافؤها بسرعة تقضي إلى نشوء البطالة أو بتعبير آخر سوء التكافؤ بين عناصر الإنتاج ينجم عنه ما يسمى بمشكلة البطالة وفي ضوء هذا التعريف

[1] ريغي هشام، مرجع سابق، ص85
[2] محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية، ط1، 2007، ص294

يمكن تعريف البطالة بأنها : الفرق بين كمية العمل المعروضة (بموجب مستويات الأجور الجارية وظروف العمل السائدة) وكمية العمل المأجورة.[1]

المطلب الثاني: أنـــــواع البطـــــــــالة

1- البطالة الدورية Cyclical unemployment:

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية ، وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة وتمثل السبب الرئيسي لبطالة الواسعة في التحول من الازدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد ، تحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية الاتجاه النزول وبالتالي ينظم مجموعة من العامل إلى العاملين العاطلين أصلا ، وسميت ذلك عندما تقوم المؤسسة (المنشأة) على التوقف المؤقت لعمالها وتقلل من معدل شغل الوظائف يزيد والتدفق في العمالة يقل ، ويوصف كثير من الاقتصاديين هذه البطالة باسم بطالة النقص أو العجز في الطلب ، كما توصف باسم البطالة الكنزية حيث أدت دراسات كينز إلى ظهور ما يسمى بأساليب إدارة الطلب والتي استخدمت من الحرب العالمية الثانية[2].

1 محمد طاقة وآخرون، اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي) مكتبة الجامعة، الشارقة، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2009، ص307

2 مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص ص234-235

الشكل رقم 2-1 : الدورة الاقتصادية والبطالة

الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ترجمة: د.صامويل عبود ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 86.

2- البطالة الهيكلية Structural Unemployment:[1]

تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة سبب التطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي على طبيعة ونوع العمالة المتوفرة ، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطورات وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن

[1] نفس المرجع السابق، ص234.

بعض أفراد القوة العاملة ، بيد أن الفصل بين الأمريين إن البطالة الاحتكاكية مؤقتة اشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى لما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

أما في البطالة الهيكلية فالوضع مختلف، فحيث نجد شريحة الموظفين أن امكاناتهم ومؤهلاتهم لن تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمل طويل المدى نسبيا، هنا اذا ما اختاروا اعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد.

3- البطـــــالة الاحتكاكية :[1]

وتعني البطالة الاحتكاكية وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة للوقت الذي ينقضي عليهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناسب لهم، وهي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عم عمل لم يجدوا الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العاملة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم، وعملية البحث سواء من جانب الباحثين عن عمل أو اصحاب العمل سوف تستمر دون توقف مغذية بذلك هذا النوع من البطالة، ونظرا لأن تدفق المعلومات لا يتم بصورة مثلى، فإن كل طرف يفضل الانتظار حتى يجد طلبه، والبطالة الاحتكاكية قليلة الاهتمام لدى الاقتصاديين لأنها تتطلب اجراءات تصحيحية في السياسات بحيث أنها تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموما على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل[(2)].

4- البطـــــالة الاختيارية والبطالة الاجبارية :[2]

البطالة الاختياريةVoluntary Unemploymentt هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض ارادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان فيه اما لظروفه بالعمل أو تفضيله لوقت الفراغ أو لأنه بصـــدد البحـــث عن عمل آخر يوفر له صلاحيات أكثر، فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبره عليه صاحب العمل، أما حالة البطالة الاجبارية، فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، اي من غير ارادته واختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، اي الطرد من العمل بشكل قسري، ورغم أن العامل راغب بالعمل وقادر عليه وقابل لمستوى الاجر السائد، وقد تحدث البطالة الاجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية، وقد تكون البطالة الاجبارية احتكاكية أو هيكلية.

5- البطـــــالة المقنعـــــة[3]

يقصد بالبطالة المقنعة تلك الحلة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة من اماكن عملها فإن حجم الانتاج لن ينخفض وتوصف الانتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تعادل صفرا، وقد تكون سالبة إذا زاد الانتاج بعد خروجهم، ويعتبر

[1] محمد الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص205.
[2] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره ، ص91.
[3] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص237.

ذلك بأن وجودهم في الوحدة الانتاجية يعرقل انتاج الآخرين وهذا النوع عرف في المجال الفلاحي، حيث تتركز الزيادات السكانية الكبيرة وتخلق فائضا في عرض العمل كما تشكل عبئا على النشاط الاقتصادي، ومع تتابع مراحل التحولات الاقتصادية والاجتماعية أخذ موقع البطالة المقنعة في التحرك نحو المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية استجابة للفروق النفسية والاجتماعية والمادية بين الريف والمدينة، وقد مثل التعليم احدى تلك القنوات حيث كان الربط بين سياسة مجانية التعليم في جميع المراحل وسياسة الالتزام الحكومي بتعيين المتخرجين في مختلف أجهزة الدولة ومشاريعها ومصانعها، وهكذا أخذت الزيادات السكانية طريقها الى مراحل التعليم المجاني ومنها الى الوظائف العامة التي تضخم حجمها واصبحت بطالتها المقنعة عبئا كبيرا عليها.

6- البطالة السافرة (الحركية)[1]

وتتثمل في الشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، ويرجع تزايد هذا النوع الى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة الى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع، والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية ودورية وهيكلية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وفي البلدان الصناعية يزداد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري.

7- البطالة الموسمية:[2]

تسود البطالة الموسمية غالبا في نشاطات البناءات والانشاءات والزراعة والسياحة، في أشهر الشتاء في الأقاليم التي تعاني من تقلبات شديدة ي المناخ، حيث تهبط درجة الحرارة الى دون درجات التجمد وتهطل الأمطار أو تسقط الثلوج بغزارة ولعدة أشهر، ولاشك أن ادخال وسائل حديثة في الزراعة وخاصة البيوت الزجاجية وتنويع النشاطات السياحية قد يساهم الى حد كبير في تقليل حدة البطالة الموسمية، ما وتظهر فرص جديدة للعمل في موسم الشتاء مثل الافادة من تزايد عطلات أعياد بعض المهن التي تلائم الظروف المناخية السائدة.

المطلب الثالث: قياس البطالة[3]

لقياس معدل البطالة يمكن ان ننطلق من الشكل التالي:

الشكل 2-2: إيضاح كيفية تقسيم السكان في سن العمل؟

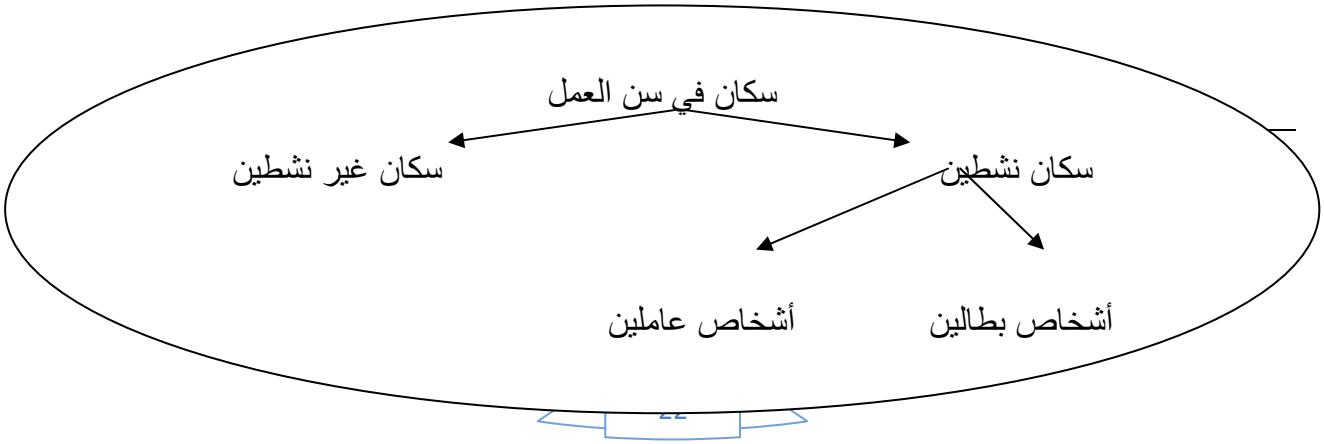

من خلال هذا الشكل يظهر بوضوح أنه ليس كل من يبلغ سن العمل يتم ضمه لفئة القوة العاملة (السكان النشطين) فهذه الاخيرة تضم الاشخاص الدين لديهم عمل يزاولونه، السكان الناشطين المشتغلين والذين ليس لديهم عمل، ولكن يبحثون عن عمل لا يعتبرون ضمن فئة السكان النشطين، وتعتمد فئة السكان النشطين على متغيرين رئيسيين:

- الديمغرافيا: حيث أن عدد السكان النشطين مستقبلا يعتمد على معدل الولادة في الدولة، فكلما كان هذا المعدل مرتفعا سيكون السكان النشطين منهم عندما تصل فئات العمر تلك الى سوق العمل.
- معدل النشاط: وهو الذي يمثل العلاقة بين السكان النشطين ومجموع السكان، ويختلف هذا المعدل تبعا لعدة عوامل، منها معدل نشاط المرأة، سن التقاعد...، ويمكن القول أن هناك عدة اسباب تؤدي الى زيادة عرض العمل (السكان النشطين) منها:

- زيادة عدد الشباب الملتحقين بالعمل، سواء جمع هؤلاء بين الدراسة والوظيفة أو تركو الدراسة لظروف اقتصادية غير ملائمة.

- حدوث هجرة داخلية، وقد تكون مصادر هذه الهجرة بلدان أخرى أو أقاليم أو مناطق اخرى ضمن نفس البلد وبحث هؤلاء المهاجرين عن وظائف .

- توفير فرص أوسع أمام النساء لممارسة الوظائف، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تغيير التشريعات المجزية لعمل المرأة او اتساع المجالات الأكثر توافقا مع توجهات النساء وقدراتهن البدنية واستعداداتهن السيكولوجية مثل النشاطات الخاصة بالحسابات الالكترونية والأعمال المكتبية والبحوث الاجتماعية والتحليلات المخبرية، وهنا ما حدث تماما مع التحولات التكنولوجيا التي شهدتها العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

ويمكن حساب معدل البطالة كما يلي:

- نرمز لفئة السكان في سن العمل بـــ: Pat
- نرمز لفئة السكان النشطين (قوة العمل) بـــ: Pa
- نرمز لفئة السكان غير النشطين بـــ: Pt

- نرمز لفئة السكان العاطلين عن العمل بـــ: Ch
- نرمز لفئة السكان المنشغلين بـــ: E
- نرمز لمعدل البطالة بـــ: Tc
- نرمز لمعدل العمالة بـــ: Te
- نرمز لمعدل النشاط بـــ: Ta

ومن هنا يمكن الحصول على معدل البطالة، حيث أن هذا الأخير يتم الحصول عليه من خلال قسمة السكان العاطلين عن العمل على السكان النشطين والكل مضروب في مئة وتكون الصيغة كما يلي:

معدل البطالة: $Tc= (Pc/Pat).100$

كما يمكن الحصول على معدلات أخرى:

معدل النشاط: $Ta=(Pa/Pat).100$

معدل العمالة: $Te=(E/Pat).100$

ويمكن أن نورد المثال التالي حول كيفية حساب معدل البطالة (والمعدلات الأخرى) لنفرض المعطيات التالية:

- نرمز لفئة السكان في سن العمل بـــ: Pat= 20 مليون
- نرمز لفئة السكان غير النشطين بـــ: Pt = 4 مليون
- نرمز لفئة السكان المنشغلين بـــ: E = 15 مليون

ومن هنا يمكن حساب معدل البطالة والمعدلات الأخرى كما يلي:

جدول رقم 2-1: كيفية حساب معدل البطالة و المعدلات الاخرى

المتغير	النتيجة
عدد السكان النشطين	Pa= Pat.Pt= 20-4= 16
عدد البطالين	Pc= Pa-E= 16-15= 1
معدل البطالة	Tc=(Pc/Pa).100=(1/16).100= 6.25%

معدل النشاط	Ta= (Pa/Pat).100= (16/20).100= 80%
معدل العمالة	Te= (E/Pat).100= (15/20.100)= 75%

ومن ناحية أخرى هناك ثلاث طرق يتم استخدامها من طرف الحكومات لقياس البطالة:

الطريقة الأولى: وتستعمل بلدان عديدة أسلوب الدراسة الاستقصائية بالعينة لجمع المعلومات عن مراكز الأفراد من حيث العمالة وتولد الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة بيانات بشأن عدد العمال العاطلين ومجموع القوة العاملة وهذا ما يولد معلومات هامة بشأن معدل البطالة معا.

ويعتمد بصفة عامة أن الدراسة الاستقصائية المصممة تصميما جيدا توفر تغطية للعمالة والبطالة وتفوق ما توفره الأساليب الأخرى وإن كان يقيمها وينفذها بكفاءات عالية، ويرجع أن تكون الدراسة الاستقصائية التي تبقى أسماء المستجوبين قيد الكتمان أنجع ما يستخدم في قياس البطالة في القطاع غير النظامي، إذ يفضل العديد من العمال عدم تحديد شخصيتهم.

الطريقة الثانية: وتستمد أيضا تقديرات البطالة من البيانات المتعلقة بالأشخاص المسجلين لدى الهيئات التي تصدف مستحقات تأمين البطالة، وفي بعض البلدان تستخدم أيضا صناديق المستحقات النقابية كمصدر للمعلومات المتعلقة بالبطالة ولأن هذه المصادر لا تخص إلا الاشخاص المستحقين للتعويض لأن التقديرات لا تمثل تمثيلا صحيحا قدر ما تفعل الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة.

الطريقة الثالثة: حساب عدد العاطلين بالنظر الى البيانات المتعلقة بطالبي الوظائف المسجلين لدى مكاتب التشغيل وفيما يختص بالبيانات المستمدة من كشوف تعويضات البطالة تدور الشكوك حول مدى صحة تمثيل هذه العينة للواقع وفي البلدان التي تزداد فيها فعالية مكاتب التشغيل في ايجاد العمل المناسب للباحثين عنه يحتمل تسجيل نسبة عاطلين اعلى وعلاوة على ذلك يرجح ان تتوصل مكاتب التشغيل الى نسبة من العاطلين في المدن اعلى من نسبتهم في المناطق الريفية، إذ أنه من الأرجح أن تحسب البطالة في مجال الصناعة التحويلية واستخدام مثل هذه الأساليب المختلفة من أجل حساب البطالة يمكن أن يؤدي الى الحصول على نتائج مختلفة، فعلى سبيل المثال، من خلال مسح القوة العاملة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في فصل الربيع سنة 1996 أظهرت أن البطالة زادت 11000 عاطل عن العمل حسب تقدير أستمد من بيانات تأمينات البطالة والفارق يعزى الى أن البعض من العمال العاطلين توقفوا عن المطالبة بمستحقاتهم وهذا نظرا لانتهاء مدة استحقاقهم لها أو لأنهم توقفوا عن البحث عن العمل، كما أنهم في دول ذات الاقتصاديات الانتقالية، فإن البيانات المتعلقة بمستويات البطالة التي يتم

تجميعها من مجموع القوة العالمة يمكنها أن تتعدى بمعامل 3 أو أكثر أحجام البطالة التي يتم تقديرها بفضل البيانات التي تم جمعها بواسطة مكاتب التشغيل.

المبحث الثاني : تفسيـــــر البطـــــالة في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية و النيوو كلاسيكية

1- المدرسة الكلاسيكية:

تقر المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية ولا تعترف بوجود البطالة الاجبارية التي يجبر فيها جزء من قوة العمل على التعطل عن العمل رغم رغبتهم بذلك، ولم تكن اشكال البطالة المقنعة واردة في ظل أفكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص وسعيه لتحقيق اقصى ربح وحريته في التعامل مع عنصر العمل بالتشغيل أو بالاستثناء دون عوائق قانونية أو نقابية وقد جسد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون "ساي"والذي يقول فيه أن "العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي للعمل وفقا للتوازن في سوق تنافسية"[1]

أ/ الطلب على العمل:[2]

يمكن أن نشرح الطلب على العمل عند الكلاسيكيين كما يلي: أن يشترط تعظيم الربح لمؤسسة انتاجية هو عبارة عن ذلك الحجم من الإنتاج الذي تون فيه التكلفة الحدية (nc) مساوية للإيراد الحدي (nr) أي أن: الايراد الحدي nc=nr التكلفة الحدية.

وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي: nc=(w/mp) ، حيث w تمثل معدل الأجر النقدي (الاسمي) وتمثل الانتاجية الحدية، وبما أن المنتجين في حالة المنافسة التامة لا يستطيعون التأثير على السعر وانما يتحدد هذا الاخير في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر p ثابت ومساوي للإيراد الحدي

وبالتالي فإن الطلب على العمل يتوقف على مدى مساهمتهم في الانتاج ولهذا يصبح منحى الانتاجية الحدية في المنطقة الاقتصادية للإنتاج أي في المنطقة رقم 2 وهو نفســـــه منحنى

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 239.
[2] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-103.

الطلب على العمل إذ يمكن التعبير عن الطلب عن العمل على شكل دالة باستبدال np بـــ nd وذلك كما يلي: nd= nd(w/p)

حيث w يمثل الأجر النقدي (الاسمي

و p يمثل المستوى العام للأسعار

والعلاقة الاخيرة تبين أن الطلب على العمل هو دالة تابعة لمعدل الاجر الحقيقي w/p أما شكلها البياني فهو مبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم 2-3: الطلب على العمل عند الكلاسيك

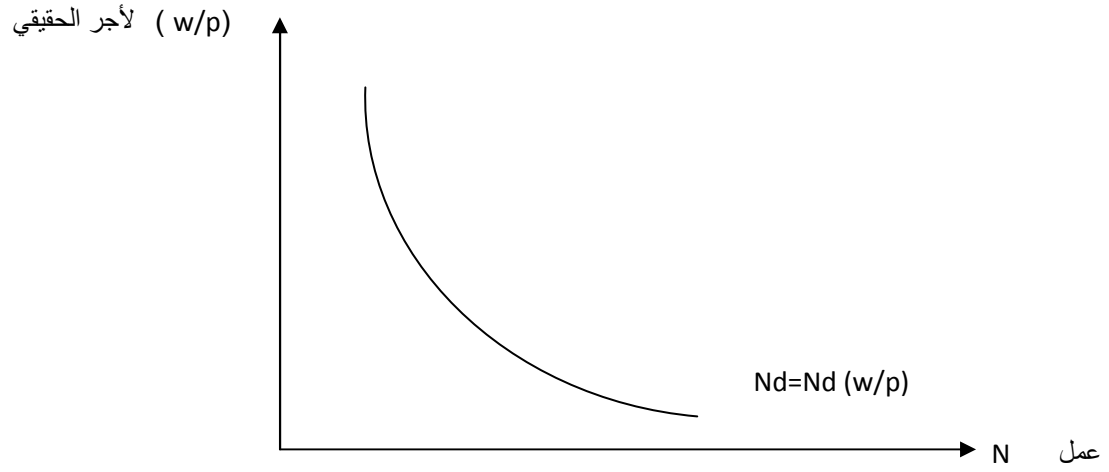

ونلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن الطلب على العمل يرتفع كلما انخفض معدل الأجر الحقيقي والعكس صحيح، كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي كلما انخفض الطلب على العمل لأن المنتجين يوظفون العمال إذا كانت قيمة الناتج الحدي، سعر الانتاج مضروبا في الانتاجية الحدية للعمل تتجاوز الأجر المدفوع لهم، ومن المواضع أن مضاعفة الأسعار و الأجور في نفس الوقت سوف يترك قرارات المنتجين الخاصة بتوظيف ثابتة.

ب/ عرض العمل:[1]

نفس الشيء يقال بالنسبة لعرض العمل The supply of labor حيث الأفراد يعرضون قوة عملهم اذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها بأخذ ساعة واحدة لا يتجاوز قيمة ساعة واحدة، وبالتالي إذا تغير سعـــــر الانتاج

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 103-104.

بنفس النسبة التي تغير بها الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لقوة عملهم تبقى ثابتة، نستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المسمى السائد للأجور وعلاقاتها بأسعار الانتاج أي:

Ns =Ns (w/p)

حيث w يمثل المستوى الاجر النقدي

و p يمثل المستوى العام للأسعار

وهذه الدالة تعني أن عرض العمل Ns هو دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي وشكلها البياني مبين أدناه:

الشكل رقم 2-4: عرض العمل عند الكلاسيك

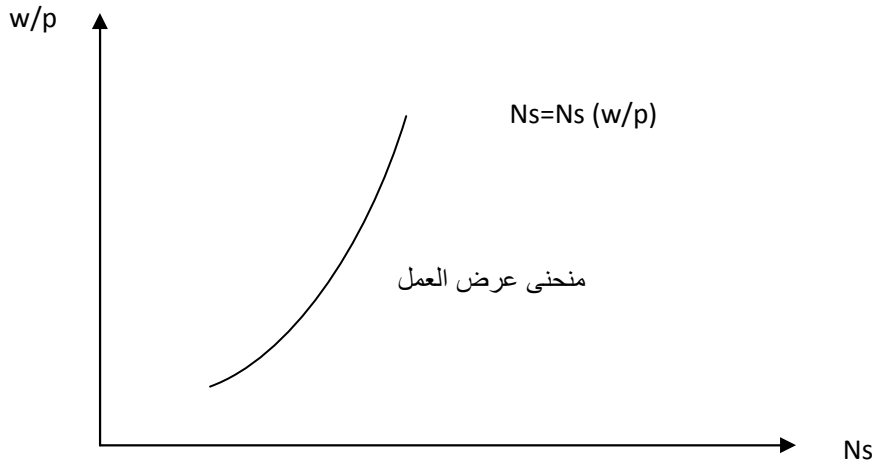

ويوضح الشكل أعلاه العلاقة الموجودة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي، حيث كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي w/p كلما ارتفع عرض العمل Ns والعكس صحيح، فكلما انخفض معدل الاجر الحقيقي كلما انخفض عرض العمل.

جـــ/ توازن سوق العمل:[1]

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 2-5: توازن سوق العمل عند الكلاسيك

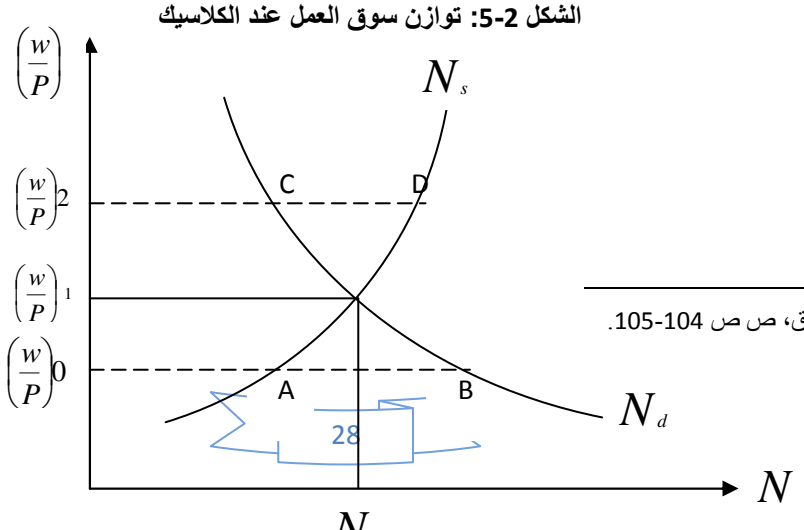

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 104-105.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه عند معدل الأجر الحقيقي w/p فإن الطلب على العمل يكون أكبر من عرض العمل وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمـــــــــــال القادرين والراغبين في العمل ويقدر هذا النقص بالمسافة بين A و B وهنا يؤدي الى تنافس المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدي الى رفع أجورهم النقدية وهذا ما يؤدي في النهاية الى رفع معدل الأجر الحقيقي w/p2 فنلاحظ أن عرض العمل يكون أكبر من الطلب على العمل وهذا ما يؤدي الى خلق فائض في العمل يكون اكبر من الطلب على العمل، وهذا ما يؤدي الى خلق فائض في العمل، أي بطالة، ويقدر هذا الفائض أو البطالة بالمسافة cd ومن أجل توظيف هذا الفائض من العمال أي من أجل القضاء على البطالة لابد من العمال ا، يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض دائم بأن الاسعار تبقى ثابتة) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها التعادل بين الطلب على العمل مع عرض العمل تتمثل في نقطة تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل وتسمى هذه النقطة بنقطة التوازن Equilibrisme Point. و بواسطة نقطة التوازن هذه يتم تحديد كل من معدل الأجر الحقيقي في التوازن1(W/P) وحجم العمل في التوازن (Ne).

ومما تجدر ملاحظته هو أن حجم العمل في التوازن، في النموذج الكلاسيكي، هو نفسه حجم الاستخدام التام. كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل في الوقت ذاته معدل الأجر الحقيقي في حالة الاستخدام التام، وهذا لان أي شخص يقدر ويرغب في العمل يمكن له الحصول على وظيفة عند معدل الأجر السائد. والشخص الذي لا يرغب في العمل عند ذلك المعدل فهو عاطل عن العمل بمحض إرادته. أي أن البطالة السائدة عند ذلك المعدل تكون بطالة إرادية Voluntary Unemployment باختيار الشخص وليست على الرغم منه. وبالطبع ليست هناك حاجة لأي شخص أن يشتغل باجر اقل من معدل الأجر الحقيق السائد لان القوة العاملة متجانسة أي تقدم نفس العمل.

2- المدرسة النيوكلاسيكية:[1]

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة، ويظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص التي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور والمساواة بين

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 241.

جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق ونبهت الى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية أما فيما يتعلق بالتصور النيوو كلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظيف الكامل، فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه رفع الأجور، ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض، وينطوي لك على الزيادات في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاض في سعر الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار والتوظيف والدخل ونتيجة لذلك يصير الوضع التوازني النهائي عند مستوى الدخل وسعر الفائدة وهنا تميل البطالة الى الاختفاء نهائيا.

المطلب الثاني: المدرسة الماركسية:[1]

" يصر بعض الاقتصاديين على دراسة نظريات و أفكار كارل ماركس Karl Marx [(1818-1883)] ضمن نطاق المدرسة الكلاسيكية وذلك نظرا لتشابه هذه النظريات والأفكار مع النظام الفكري الكلاسيكي." ، وهو ما ذهب إليه جورج سول بقوله " ان النظرية الاقتصادية التي صاغها ماركس في كتابه "رأس المال" تكاد كلها أن تكون كلاسيكية النزعة، وان أدهش ذلك الكشف أتباع سميث وريكاردو، فضلا عن الاشتراكيين أنفسهم، فهو لم يستخدم فرضا لم يرسم الكتاب الكلاسيكيون خطوطه الرئيسية، وهو يماثلهم في طريقة التعليل لأنها قائمة على الاستنباط من عدد قليل من الفروض البسيطة نسبيا. فاذا كانت نظريته خاطئة، وتكاد تكون كذلك حقيقة، أو اذا كانت طريقته قمينة أن تؤدي إلى نتائج لا يمكن احتمالها، فان الأمر ذاته في الحالين ينطبق على كتاب المدرسة الكلاسيكية. والواقع انه كان من الاقتصاديين الكلاسيكيين والفارق الوحيد بينه وبينهم أن منطقه أصبح سلاحا للهجوم على الرأسمالية بدلا من الدفاع عنها." "غير أن أسباب عديدة جعلت الأغلبية من الاقتصاديين يميلون إلى دراسة كارل ماركس كمدرسة مستقلة قائمة بذاتها وهذا بسبب أن النتائج التي توصل إليها الفكر الماركسي كانت مناقضة للنتائج التي وصل إليها الفكر الكلاسيكي من حيث مصير النظام الرأسمالي وبالإضافة إلى ذلك فان تحليل كارل ماركس اتسم بالعمق في دراسة المتغيرات التي تتأثر وتؤثر في الحياة الاقتصادية".

... ولقد خرج كارل ماركس بفلسفة جديدة طموحة من خلال مزج أفكار الكثيرين ممن تقدموه وبين أفكاره الشخصية وأصبحت تلك الفلسفة أساسا لحركة قوية بمرور السنين. وكان ماركس فيلسوفا ومؤرخا وعالما اجتماعيا واقتصاديا. ولقد نشر ماركس في عام 1867 الجزء الأول من كتابه" رأس المال " ثم بعد ذلك قام انجلز بإصدار الجزئين الثاني والثالث في عامي 1885 و 1895.

وقبل التطرق إلى تفسير البطالة لدى ماركس، يتعين علينا الإلمام ببعض المفاهيم التي صاغها:

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-112.

مفهوم السلعة:

"... ذكر ماركس في بداية الجزء الأول من رأس المال، أن ثروة المجتمع الرأسمالي إنما تتكون من رصيد هائل من السلع. لكن السلعة، كمقولة اقتصادية، لم تظهر إلا بظهور الإنتاج السلعي Commodity Production، وبالتالي لا يمكن الإحاطة بماهية السلعة إلا في ضوء فهم المعنى الذي يشير إليه مصطلح "الإنتاج السلعي". وطبقا لماركس، فإن الإنتاج السلعي هو شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الاجتماعي، ظهر خلال مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وفيه أصبحت المنتجات تنتج في وحدات إنتاجية مستقلة، وتتخصص كل وحدة منها في إنتاج أنواع معينة من المنتجات، وبحيث يكون الغرض من الإنتاج هو التبادل وليس الاستهلاك الذاتي. ومع ظهور الإنتاج السلعي، ظهر التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي أدى إلى اعتماد المنتجين بعضهم على بعض (وهو ما يعني زيادة الطابع الاجتماعي للإنتاج) وبروز التبادل السلعي باعتباره ضرورة موضوعية لإيجاد الصلة بين المنتجين ولإشباع الحاجات الاجتماعية". والسلعة عند ماركس تعني ذلك الشيء الذي ينتج عن العمل الإنساني ويتميز بوجود طابع مزدوج فيه: القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية.

فائض القيمة:

يدور تحليل كارل ماركس في إطار نظريته الشهيرة عن فائض القيمة أو القيمة الزائدة. فالرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله ويدفع له قيمة لقاء ذلك. وتتحدد قيمة قوة العمل، كأي سلعة أخرى، بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع التي يحتاج إليها لمعيشته ومعيشة عائلته. فإذا فرضنا أن العامل يحتاج لإنفاق ما قيمته 100 دينار لشراء السلع الضرورية الازمة لحياته وحياة أفراد عائلته. وإذا فرضنا انه ينتج خلال ساعات العمل اليومية بضاعة تقدر 200 دينار فان الرأسمالي يدفع له أجرا يعادل قيمة قوة عمله وهو 100 دينار. ويكون الرأسمالي قد حصل بفضل ذلك على قيمة اكبر من قيمة ما دفعه للعامل. ويطلق على الفرق بين القيمتين اسم فائض القيمة أو القيمة الزائدة.

تراكم رأس المال:

"إن استعمال فائض القيمة باعتباره رأس مال أو التحويل الاسترجاعي لفائض القيمة هو ما يسمى بالتراكم الرأسمالي وهو جوهر النظام الرأسمالي...". وعند تحليل عملية التراكم الرأسمالي، فإن ماركس يفرق بين عملية إعادة الإنتاج البسيط وبين عملية الإنتاج الموسع و" المقصود بعملية تجديد أو إعادة الإنتاج البسيط هو إعادة الإنتاج من فترة لأخرى ضمن مقاييس وحجوم ثابتة..." في حين "...نعني

بالتجديد الموسع أن يتزايد الإنتاج باستمرار وهذا يتطلب بالطبع استخدام كميات جديدة من وسائل الإنتاج".

وهناك عدة عوامل تتحكم في حجم تراكم رأس المال وهي:

الارتفاع المطلق لفائض القيمة المرتبط ب: معدل الاستغلال لقوة العمل، الحجم المطلق لرأس المال المدفوع، درجة إنتاجية العمل.

التوزيع النسبي لفائض القيمة إلى: رأس مال موظف ودخل ينفق على المتطلبات الشخصية.

الفرق بين رأس المال المستخدم ورأس المال المستهلك.

مفهوم الثمن:

ميز ماركس، عند تحديد معدل الربح، بين ثلاثة أنواع من الأسعار في إطار اقتصاد رأسمالي يعمل في ظل المنافسة، وهذه الأسعار هي:

سعر التكلفة Cost – Price، وهو عبارة عن ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يغطي قيمة وسائل الإنتاج التي اهتلكت في أثناء الإنتاج، زائدا قيمة قوة العمل (C+V).

سعر الإنتاج Production Price، وهو عبارة عن سعر التكلفة مضافا إليه متوسط معدل الربح في النشاط الإنتاجي، وهو متوسط يعبر عن الحالة الوسطية لمختلف المنتجين بغض النظر عن حالة الربح لمنتج بذاته.

سعر السوق Market–Price، وهو عبارة عن سعر التكلفة مضافة إليه معدل الربح الذي يحققه المنتج فعلا، وهو يعبر عن السعر الفعلي اليومي الذي تباع به السلعة، وهو يتقلب صعودا وهبوطا حول سعر الإنتاج. وهو يختلف من مؤسسة لأخرى حسب اختلاف التكوين العضوي لرأس المال وحسب معدل الاستغلال (معدل فائض القيمة).

قوة العمل والعمل

يتعين أن نعي أولا الفرق بين قوة العمل والعمل فقوة العمل هي القدرة (أو الصلاحية) للقيام بالعمل أثناء عملية الإنتاج، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتى ولو كان في حالة بطالة. أما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج، أي الإنفاق الفعلي للعضلات والأعصاب والمخ. وهو يتحقق إذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الإنتاج أي مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل. الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم والهضم. فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد إنسان حي له جهاز هضمي سليم، أما

الهضم فلا يحدث إلا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجري هضمه، إذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم. وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق.

العمل الفردي (الملموس) والعمل الاجتماعي (المجرد)

في إطار العمل يتعين أن نعي الفرق بين العمل الفردي (الملموس) والعمل الاجتماعي (المجرد): الأول هو العمل الذي ينفق في عملية محددة للإنتاج (ولتكن عملية إنتاج الساعات، مثلا) متمثلا في إنفاق القوة الإنسانية في شكل خاص. الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق إعداد تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الفردي (كعمل العامل الزراعي مثلا). فالصفات التي يتميز بها عمل صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي. وصفات كل عمل تفرده عن غيره من الأعمال الفردية. أما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة، أي ذالك المجهود الواعي المجرد الذي يميز مجهود الإنسان عن المجهود الذي تبذله الكائنات الحية.

العمل البسيط والعمل المركب

في كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين العمل البسيط والعمل المركب. فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الإنفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسمانيا كل إنسان دون تطوير خاص لهذه القوة. أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط، في بذل ساعات عمل في التأهيل والتدريب لرفع المستوى الفني لقوة العمل. فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه، أي مضاعفا، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية اكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوي 3 ساعات من العمل البسيط) على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد اكبر من وحدات العمل البسيط.

هذه أهم الأفكار والمصطلحات التي أتى بها ماركس. والآن كيف فسر ماركس البطالة في النظام الرأسمالي؟

حسب ماركس، فإن معدل الربح يلعب دورا هاما في عملية تراكم رأس المال، حيث انه كلما كان هذا المعدل مرتفع بصورة كافية من وجهة نظر الرأسماليين، فإن عمليات التراكم والتوسع في الإنتاج تستمر، والعكس صحيح. ومن هنا، فإن سعي الرأسمالي نحو الربح في نظام تحكمه المنافسة، يكون مضطر إلى التوسيع من مجال إنتاجه وهذا بتحويل جزء من فائض القيمة (أو من الربح) إلى رأس مال. وهنا، لا مناص أمامه إلا اللجوء إلى عملية تراكم رأس المال، إلا أن ذلك التوسع في الإنتاج بهدف زيادة الأرباح لا يتطلب فقط تراكما في رأس المال الثابت المتمثل في الآلات والمباني والمعدات والمواد الخام، ولكن

أيضا، يتطلب زيادة في عدد العمال. وتؤدي زيادة طلب الرأسماليين على العمال، في الأجل القصير، إلى ارتفاع مستوى الأجور، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في أرباحه.وهنا يكون الرأسمالي قد وقع في ورطة تتطلب حلا... فمن اجل إيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد مع زيادة التراكم الرأسمالي، أشار ماركس إلى أن هناك وسائل معينة يتم اللجوء إليها من طرف الرأسماليون لتحقيق ذلك. وهذه الإجراءات هي:

تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل.

استخدام الآلات التي تحل محل العمل الإنساني.

" وتؤدي الوسيلة الثانية إلى زيادة البطالة ، مكونة ما اسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمال The Reserve Army ، مشيرا في ذلك إلى أن البطالة، هي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي أيضا شرط لوجوده. ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي. فهو من ناحية يمده بما يحتاج إليه دوما من أيد عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان؛ ومن ناحية أخرى لان البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديدة في يد الرأسمالي ليجبر بها العمال على قبول أجور اقل".

إلا أن الرأسمالي بفعلته تلك، سوف يقع في ورطة أخرى حيث "... يرى ماركس بأن عامل المزاحمة سوف يدفع الرأسماليين إلى تبني كل فكرة تؤدي إلى التخفيف من كلفة الإنتاج وهذا لإيمانهم ببيع كمية اكبر ممكنة من السلع للتعويض عن خسارتهم من جهة فائض القيمة وهم بذلك سيزيدون من رأس المال الثابت (متمثلا في الآلات كما اشرنا سابقا) على حساب رأس المال المتغير"، إلا انه، و "... بفعل التطور العلمي والتقني سيحدث هناك تحسن في فعالية الإنتاج فيسعى صاحب المصنع إلى تخفيض عدد العمال تحت ضغط المنافسة فيتم استبدال العمال بالآلات فعوض إنفاق صاحب المصنع قيمة 400 على الوسائل المادية وقيمة 200 على العمال يصبح الإنفاق مثلا 500 على الوسائل المادية و100 فقط على العمال. وعكس ما يتصوره البعض لا يعود عليه ذلك بارتفاع الربح بل بالانخفاض وسبب ذلك هو أن فائض القيمة مرتبط بالعمل الحي وبانخفاض حجم العمل الحي ينخفض فائض القيمة." " وهكذا يصل ماركس إلى قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، مشيرا إلى أن هذا الاتجاه ينجم عن تراكم رأس المال وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال. ذلك انه إذا كان معدل الربح – حسب ماركس له – هو عبارة عن ناتج قسمة فائض القيمة على إجمالي رأس المال (الثابت + المتغير)، فإن افتراض ثبات معدل فائض القيمة عند ماركس قد أدى به بالضرورة لان يستنتج أن معدل الربح يتجه للتناقص كلما أمعن الرأسمالي في زيادة تراكم رأس المال".

تنبؤات ماركس:

من المعايير المعترف بها في الحكم على أية نظرية علمية المقدرة على التنبؤ السليم عن طريق استعمال منطقها، ولم يتردد ماركس في استخدام نظريته على هذا النحو.

لقد كان يعتقد أن القوانين الطبيعية التي تحكم التطور الرأسمالي ستظل، كما بدا أنها تفعل ذلك، تؤدي إلى استبعاد العناصر المحايدة في الصراع الطبقي بحيث يقف عدد قليل نسبيا من الرأسماليين وجها لوجه أمام الطبقة العاملة التي لا تملك شيئا أي "البروليتاريا"، وهي التي تضم الشعب بأسره باستثناء قلة ضئيلة. والسبيل أمامها للاستحواذ على السلطان إما بممارسة حقوقها الديمقراطية في التصويت إذا ما كانت هذه الحقوق عامة ولا تخضع لعوامل الإفساد والرشوة وإما صراع عنيف إذا ما عملت الطبقة الحاكمة على مقاومة إرادة الأغلبية. ان ماركس لم يؤمن كثيرا بأن المالكين سيتنازلون عما يملكون بصورة سليمة، وان اعترف بإمكانية ذلك مثل بريطانيا والولايات المتحدة.

إن انقسام الناس إلى قوتين متعارضتين سيتحقق عن طريق انتشار الصناعة والأعمال الكبيرة التي تمتص تدريجيا الفلاحين من الأرض، وتنتزع المهن التي يزاولها أرباب الحرف وصغار التجار، وتركز ملكية رأس المال في أيدي عدد قليل يتناقص باطراد. وكان يرى أن الزراعة ذاتها ستصطبغ بالطابع الآلي وتصبح عرضة لتركز الملكية.

وثمة نبوءة أخرى لماركس وهي أن الطبقة العاملة سيزداد البؤس الذي تعانيه كلما قارب تطور الرأسمالية ذروته. وعنده أن الرأسمالية ستجد نفسها مضطرة إلى خفض الأجور وإطالة ساعات العمل لأنها ستعجز عن إيجاد الأسواق لتصريف إنتاج طاقتها الإنتاجية المطردة الزيادة، ويتعين عليها في هذه الحالة أن تستخلص من العمال اكبر درجة من "فائض القيمة" حتى لا تصاب بالإفلاس.

وفي النهاية تضعف الرأسمالية وتتداعى نتيجة المتناقضات الكامنة فيها. انها لا تستطيع المحافظة على كيانها إلا بمد رواقها باستمرار إلى ميادين جديدة من الإنتاج في البلدان التي تكون فيها الغلبة، والى مناطق جديدة من العالم، والنتيجة أنها تنشر ظلمها إلى درجة لا تجد بعدها أراضي للغزو والاستغلال. وفي الوقت نفسه يزداد تعرضها لازمات حادة سببها تشبع الأسواق بالسلع ويصحبها انتشار البطالة.

وفضلا عن هذا كله فقد توقع ماركس أن تقع أزمة الرأسمالية النهائية في المستقبل القريب نسبيا، وربما خلال حياته، ولو كان تحليله للموقف صحيحا لما كان الأمر خلاف ذلك.

المطلب الثالث: سوق العمل والبطالة عند كينز[1]

[1] فارس الشلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة، مذكرة غير منشورة، 2005-2009 ، جامعة الجزائر، ص ص 23-26

إن معظم الاقتصاديين الكلاسيك أصيبوا بحيرة أمام تفسير نظريتهم للبطالة .لكن البعض منهم دافعوا عن نظريتهم وقدموا التبريرات التالية :

أ – تردد اتحادات العمال ومنشآت الأعمال في قبول تخفيض الأسعار والأجور.

ب –السياسة غير السليمة في تخفيض الأجور.

ج –تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

لكن بمجيء كينز، ومن خلال التحليلات التي قدمها في تحليله لسوق العمل، استطاع أن يجعل الدعامات التي يستند إليها الكلاسيك تنهار .فما الذي جاء به كينز في تفسير سوق العمل والبطالة ؟

1.طلب العمل:

فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل، فإن كينز لا يختلف عن الكلاسيك، فهو يقبل وجود دالة عكسية للأجر الحقيقي1 ، أي:

$$Y = F(L)$$
$$Y' = d\,Y/d\,L \qquad (Y' > 0)$$
$$Y'' = d^2\,Y/d\,L^2 \qquad (Y'' < 0)$$

كذلك، يقبل كينز فرضية المنافسة الكاملة، والتي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، ويرى كينز أن طلب العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال. معناه أن المنتجون يعملون على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.

2.عرض العمل:

بالنسبة لدالة عرض العمل، اختلف كينز عن الكلاسيك في نقطتين هما :

أ – رفض كينز اعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي، فهو يعتبر أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الاسمي، وهو يرى أن العمال معرضون للخداع النقدي.أي معرضون في اللاشعور إلى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار، فالعامل لا يملك الوسائل التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور والمستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته لهما ضعيفة وغير واضحة .

ب – يتمثل الاختلاف الثاني في إمكانية جمود معدل الأجر الاسمي نحو الأسفل، أي عدم انخفاض معدل الأجر دون مستوى معين .بعبارة أخرى يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي غير مرن في اتجاه الهبوط، وهو يفرض أن هناك حدا أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه، والسبب يعود في وجود منظمات نقابية وتنظيمات قانونية وإدارية مختلفة تعمل على حماية العامل.

إذن، دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الاسمي وأن لهذا الأخير حدا أدنى لا يمكن اختراقه، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2-6: منحنى عرض العمل عند كينز

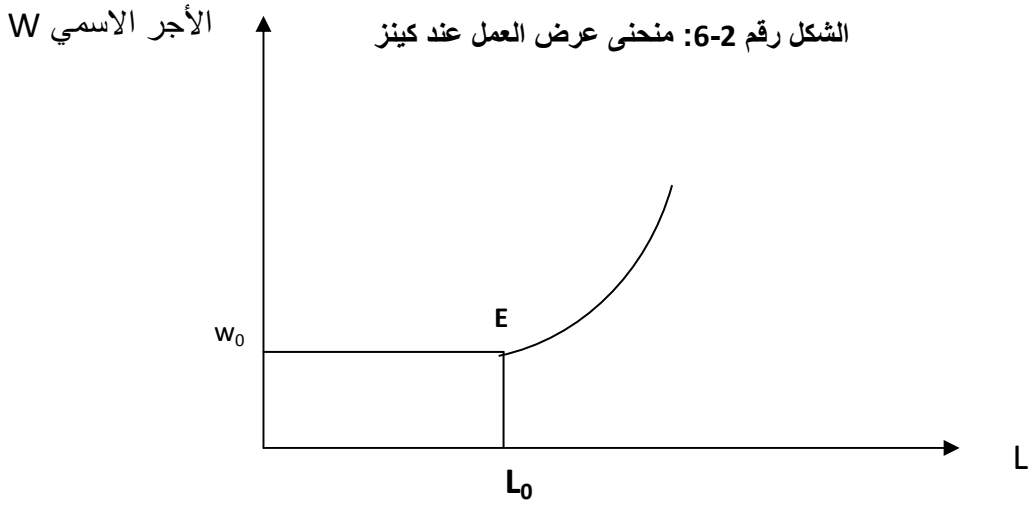

نستنتج أن عرض العمل عند كينز ليس دالة متزايدة للأجر الحقيقي، وإنما هو دالة في الأجر الاسمي الذي لا ينخفض عن السقف W_0 مهما كانت الكمية المعروضة والمحصورة بين الصفر و (L^0) كما هو مبين في الشكل. ويفيد الجزء المتصاعد من المنحنى أنه إذا تم توظيف حجم إضافي من اليد العاملة ينتج عنه ارتفاع في الأجور الاسمية وهذا ما يفسر ميل منحنى عرض العمل ابتداء من النقطة E.

3.التوازن في سوق العمل عند كينز:

يوضح الشكل الموالي أن التوازن بين عرض العمل Ls وطلبه Ld يتحقق عند النقطة(أ)

حيث هناك فائض في عرض العمالة المقاس بالفرق L0–L 1 هذا يعني التشغيل غير التام لأنه يوجد عمال مستعدون لقبول العمل عند معدل أجر أدنى w'_0 وهذا يعبر عن وجود بطالة غير إرادية أو إجبارية، وحتى يتحقق توازن التشغيل الكامل عند كينز يجب أن يتقاطع منحنى عرض العمل مع طلبه في النقطةE، عندها لا يوجد أي فائض في عرض العمل عند الحد الأدنى من الأجر النقديW_0.

الشكل2–7: منحنى التوازن في سوق العمل عند كينز

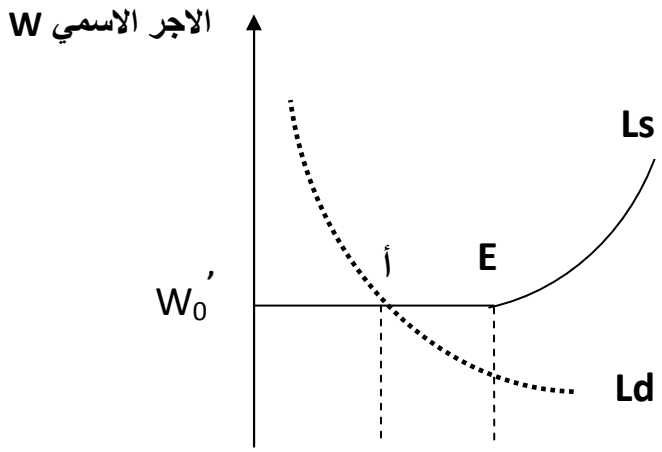

العمل L

L_1 L_0

4.البطالة عند كينز:

إن الحالة المسماة ب " البطالة الكينزية " تتميز بوجود عرض زائد في العمل (Ls > Ld)

وأرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل و السلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم .فإذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل انخفض مستوى الإنتاج، وتظهر البطالة بين العمال. للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل، واقترح كينز بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل . كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب، والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الاجتماعية بتشجيع استهلاك العوائل.

إن الأهمية العلمية للاختلاف بين الكلاسيكيين وكينز يجب أن نكون مدركين لأثرها .فبمجرد أن نقبل وجهة نظر الكلاسيك بأن الاقتصاد لو ترك للقوى الطبيعية فقد لا يصل إلى وضع التشغيل الكامل. إذن فإن الطريق مفتوح لاستخدام السياسات التي تحقق هذا الغرض، والتي استبعدتها وجهة النظر الكلاسيكية.

المطلب الرابع: المدرسة النقـــــــــدية (فريدمان)

لقد فجر كينز هيكل الاقتصاد الكلاسيكي والنيوو كلاسيكي حينما أوضح عدم صحة النظرية التي قام عليها هذا الهيكل وآليات توازنه وانفصالها التام عن واقع الرأسمالية التي عايشها آنذاك، وخاصة واقع الكساد والبطالة على أن كينز وهو يهدم هذا الهيكل لم يستطع أن يقيم هيكلا أكثر قوة من الهيكل الكلاسيكي والنيوو كلاسيكي، بسبب العيوب الكثيرة التي شابت نظرياته وهو الامر الذي أثبته واقع الرأسمالية منذ بداية السبعينات وحتى الآن وأسهم من ثم في موت النظرية العامة وانزوائها لأن في احدى روايا الفكر الاقتصادي على الرغم من الضجة الفكرية التي أثارها، وعلى الرغم من طغيانها لمدة ثلاثة عقود زمنية متوالية، ولقد وجد النقديون الفرصة سانحة امامهم للانقضاض على الفكر الكينزي خاصة من خلال عجزها في تفسير ظاهرة الركود التضخمية، ومن بين أقطاب تلك المدرسة هو الاقتصادي الامريكي ميلتون فريدمان ويمثل مائتون فريدمان وأنصاره تيارا شهيرا تعرف الآن تحت مصطلح المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو، نسبة الى الاساتذة الذين حملوا لواء الدعوة الى هذا التيار وكانوا يعملون جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة وهو تيار اكتسب شهرته في ربع القرن الاخير من احيائه لمعادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطورها واعطائه النقود أهمية ارتكازية للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وأنه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف صعودا ونزولا

من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات كما يكتب هذا التيار شهرته أيضا من عداءه الشديد، حيث انتقد بلا هوادة كينز، سواء في تحليله النظري، أو فيما اوصى به في سياساته، كما أن شهرته ترجع كذلك الى تبني حكومات أقوى للدول الصناعية الرسمالية لأفكاره باعتباره سلاحا يجري منذ فترة تجريبية في مواجهة التضخم والبطالة والركود، كما أن المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتبنى بشكل عام أفكاره وسياساته ونظرا للاهتمام الكبير للنقديين بالنقود والسياسة النقدية، فإنه لابد قبل تناول آراءهم في موضوع البطالة أن نتطرق أولا الى بعض اسهاماتهم في هذا المجال[1]

ومالا يهتم به فريدمان هو ليس التقلبات المطلقة في الكميات النقدية وانما يهتم بالعلاقة النسبية بين العرض النقدي والسلعي فهو يركز على نصيب وحدة النقود من العرض السلعي ويبين ان العلاقة مطردة تاريخيا بين نصيب الوحدة النقدية من السلع وبين حركة المستوى العام للأسعار وبحسبه فإن تغيرات الكميات النقدية هي التي تفسر منشأ واتجاه حركة المستوى العام للأسعار ويعزز فريدمان طروحاته بشواهد تاريخية واضحة الدلالة فبعد الحرب الاهلية استطاعت السلطات النقدية ان تخفض كمية النقد في التداول وبذلك تمكنت ليس من وقف ارتفاع الاسعار وانما تمكنت من عكس اتجاه هذه الحركة، وبالمقابل فإن اكتشاف الذهب في امريكا واستراليا وكذلك زيادة وكذلك زيادة الاصدار النقدي الورقي في الحربين العالميتين ادى وبشكل واضح الى ارتفاع مستويات الاسعار وعلى العكس من ذلك فإن التحول من قاعدة الفضة الى قاعدة الذهب أو نضوب مناجم الذهب أو اعتماد سياسة نقدية انكماشية في ظل قاعدة النقد الورقي، كل ذلك يفسر انخفاض مستويات الاسعار.

واذا كانت التغيرات في التجنب النقدي تفسر هذه الحركة لأن ما يهم كما يؤكد فريدمان ليس كمية النقد وانما العلاقة النسبية بينهما وبين كمية العرض السلعي في محيط التداول، وهنا يمكن اختلاف فريدمان عن الكلاسيكيين الذين افترضوا اثبات الناتج على طول الخط (فرضية الاستخدام) ومع ان فريدمان يصل الى نفس النتيجة التي توصل اليها فيشر والكمبون الأوائل إلا أنه عرض تحليلا بديلا عن العلاقة الميكانيكية التي تثبتها النظرية الكمية في صورتها الاولى فبين أن التغيرات التي تتمثل في كمية النقود وتنتقل الى المستوى العام للأسعار من خلال طلب الارصدة النقدية كما يقرر على العاملين من الدخل الحقيقي ويرى أن العلاقة بين الأرصدة النقدية المطلوبة ودخل الفرد الحقيقي علاقة طردية ولأن هذه الارصدة النقدية تعتبر من وجهة نظر مالكها سلعة كمالية لذا فإن الطلب عليها يكون كبير المرونة.

أما العامل الآخر فهو تكلفة الاحتفاظ بالرصيد النقدي وهي عبارة عن سعر الفائدة التي كان يمكن للفرد أن يحصل عليه لو استبدل هذا الرصيد بأصول الفائدة التي كان يمكن للفرد أن يحصل عليه لو استبدل هذا الرصيد بأصول مالية أخرى اقل سيولة، وهذا يعني أن اسعار فوائد السندات هي بمثابة العائد المصاغ من قبل مالك الرصيد النقدي، وعلى العموم فإن فريدمان يلاحظ أن الطلب على النقود يكون مستقرا في الاجل الطويل وبالتالي فإن تغيرات الكميات النقدية تفسر باتجاه درجة التغير في المستوى العام للأسعار وهذا

[1] ريغي هشام، مرجع سابق، ص124

يصلح على المدى البعيد وعلى المدى القصير ايضا فمن تحليل دورات الاعمال المتوالية يرصد فريدمان تماثلا بين الكميات النقدية وحركة الاسعار

وقد استعان فريدمان مندلك الى قواعد هدية للسياسة الاقتصادية عموما والسياسة النقدية بشكل خاص تتمثل بوجوب الحفاظ على استقرار العلاقة النسبية بين العرض النقدي والسلعي، إن نمو الانتاج بنسبة 5% مثلا يستلزم زيادة العرض النقدي بنفس النسبة، فعلى السياسة النقدية أن توائم عرض النقد مع نمو العرض باستمرار اذا رغبت في الاستقرار السعري.[1]

المطلب الخامس : شومبيتر والتفسير التكنولوجي للبطالة .[2]

كان للاقتصادي المشهور جوزيف شومبيتر (1883-1950) إسهام واضح في نظرية الدورة الاقتصادية، وما يحدث في مراحل تلك الدورة من تغيرات في الناتج ، الدخل ، التوظيف والهيكل الاقتصادي ، حيث قدم شوم بتر تحليلا يعتمد أساسا على الابتكارات والمخترعات التكنولوجية ، إذ أن أفكار شوم بتر في هذا الخصوص لا تقدم نظرية في الحتمية ، فتحليل شوم بتر يتسع لأكثر من عامل متغير ، كما لا يتم تحليله في فراغ اجتماعي حيث أعطى أهمية خاصة للعوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والنظمية ، والحياة الاقتصادية عند شوم بتر تسير في محيط اجتماعي وطبيعي قابل للتبديل ، ويمكن أن نرى وجهة نظر شوم بتر فيما خص الدورة الاقتصادية وآليات حدوثها وتفسير للبطالة.

لنفرض كون الاقتصاد في حالة توازن مستقر وأنه يعمل عند مستوى التوظيف الكامل أو قرب ذلك المستوى ، ولنفرض أن هناك ثبات في كل من حجم العمالة ورأس المال وحجم الموارد والطرائق الغنية للإنتاج ، فإذا لاحظت مثلا . فرص للابتكار المربح لبعض المنظمين ، أي أنهم سو يحولون بعض المخترعات إلى سيدان الإنتاج السلعي وهذا بغرض تحقيق الأرباح المرتفعة وهنا سوف يحتاج هؤلاء المنظمين إلاي الموارد المالية من أجل القيام ببعض التجديدات وسوف يحصل هؤلاء المنظمون على تلك الموارد من خلال الافتراض من البنوك وإن ما نجح هؤلاء المبتكرون في إنتاج سلع جديدة مفيدة ، فإنهم بدلك سوف يحققون أرباح مرتفعة ، وهو ما يدفع إلى دخول منظمين جدد في حلبة الإنتاج وتقليد هؤلاء المنظمين الدين نجحوا وهذا ، يؤدي إلى إغراء عدد آخر من أجل القيام بإنتاج نفس السلعة ، وترى هكذا موجة من التغيير والانتعاش بسبب ذلك الابتكار والذي تكون له عادة آثار للأمام والخلف وهذا يقو إلى إنتاج سلسلة عديدة من السلع والخدمات ، وبشكل عام سيزيد الاستثمار والإنفاق الكلي ، ويتجه الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع ، وسوف تنخفض البطالة إلى أدنى مستوى في ظل ذلك المناخ المنعش اقتصاديا.

أما أسعار السلع الاستثمارية فسوف ترتفع وهذا بسبب عدم مرونة عرضها في الأجل القصير ، وكذلك الحال بالنسبة للسلع الاستهلاكية بعد مغادرة قدر من عناصر الإنتاج لإنتاجها ، وهي عناصر تم جدبها

[1] عبد الجبار حمد عبد البهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوطني والإسلامي، دار وائل للنشر،2001، ص ص141- 142.

[2] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص127-131

بسبب الدخول المرتفعة في صناعة السلع الاستثمارية بعد ظهور السلع الجديدة ، كما أن الائتمان المصرفي الإضافي سبب مباشر تأثيره في مجال دفع المستوى العام للأسعار إلى أعلى وفي ظل ذلك المناخ الذي خلقته الابتكارات كما رأينا ، تحدث على النقيض من ذلك عملية تدمير خلاقة صعبة ، فالمنتجون القدمي سيضطرون إلى تغيير منتجاتهم بعد انخفاض الطلب والأسعار على تلك المنتجات وسعيهم إلى مواكبة الوضع الجديد وهذا بإدخالهم هذه التكنولوجيا الحديثة إلى مؤسساتهم ،وهذا بعد أن يكونوا مهددين بفقدان أسواقهم بسبب المنتجات الجديدة المنافسة ، أو تحت تأثير الأسعار المنخفضة الناجمة عن تلك التكنولوجيا وقد تضطر بعض المؤسسات القديمة للإغلاق والإفلاس وهنا تحدث بطالة العمال الذين كانوا يعملون في تلك المؤسسات ... ونجد من هنا أنه في حين أن الابتكار الجديد يخلق موجة من الانتعاش بعض القطاعات ، فهو في نفس الوقت خلق موجة من الإنكماشات والركود والبطالة في قطاعات أخرى ،وسوف تمر فترة عصيبة حتى يمكن إعادة التوازن الذي تم فقدانه والتكيف مع هيكل الإنتاج القومي الجديد .

وسوف ينته الانتعاش الذي خلقته الابتكارات الجديدة، عاجلا أو آجلا. فالسوق سيزدهر بالسلع الجديدة ، وخاصة بعد إتمام الاستثمارات الإضافية والأسعار تبدأ في الانخفاض وهو ما يؤد إلى التقليل من عدد المنظمين الجدد الذين يدخلون ساحات التقليد والإنتاج ، وهذا نظرا لبداية هبوط معدلات الربح ، في وقت بقاء ارتفاع الأجور والتكاليف ، وهنا ينخفض الاستثمار وهنا لعدم ملائمة البيئة الاقتصادية ، ومما يخلق آثار انكماشية أخرى تعمق من حدة الأزمة هو بداية سداد المستثمرين لديونهم إلى الجهاز المصرفي .

وتبدأ حالة الركود بخصائصها المعروفة ، انخفاض الأسعار ، تدهور الأجور والمدخول والأرباح ، ارتفاع البطالة ،كثرة حالات إغلاق وتصفية المواساة ، وخروج عدد من المنظمين من ساحات الإنتاج والاستثمار ،وتحدث عملية تراكمية ، في الاتجاه الهبوطي للنشاط الاقتصادي ممكنا بعد هدوء موجة التدمير الخلاق ، لتبدأ عوامل الانتعاش في الظهور من جديد ، وهنا بإدخال مبتكرات جديدة في ميدان الإنتاج ، لتحدث دورة اقتصادية أخرى وهكذا ، ولا بد من الإشارة إلى أن شم بتر أولى عناية خاصة في تحليله إلى نقطة مهمة وهي أنه عند حدوث التوازن الجديد ، فإنه يحدث عند مستويات أعلى من الدخل مقارنة بالوضع القديم ، ففي كل دورة جديدة يرتفع الناتج المحلي الإجمالي ، الدخل القومي والدخل الشخصي الحقيقي ، وفي غمار عملية النمو الاقتصادي والتغير الدوري للنشاط الاقتصادي ، فإن أصحاب عوامل الإنتاج وبالأخص العمال يستفيدون بشكل عام ، وشوم بتر لم يعطي أهمية كبيرة لمشكلة البطالة في تحليله للدورات ، بل هو يعتقد أن مشكلته هينة ومؤقتة ، خلافا لعدد كبير من الاقتصاديين .

ورغم أن شومبيتر يرى في الدورة الاقتصادية مظهرا من مظاهر الحيوية والتجدد للنظام الرأسمالي... إلا انه توصل، في آخر الأعمال الفكرية التي قام بها، أن الرأسمالية مآلها إلى الاختفاء، وان اختفائها لن يكون بسبب العوامل الاقتصادية وإنما إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تخلق لها عبر الزمن موجة متزايدة من العداء، وهو ما سيمهد لظهور الاشتراكية. واهم عوامل تدمير الرأسمالية لنفسها، والتي أولاها شومبيتر أهمية خاصة هي :

1- اختفاء فرص الاستثمار تدرجيا، بسبب التشبع، وانخفاض معدل نمو السكان، وعدم اكتشاف أراض جديدة، وان ما يتبقى من فرص للاستثمار هو أكثر صلاحية للمشروعات العامة منها للمشروعات الخاصة (الصحة العامة، تجميل المدن، أرصفة الموانئ...).

2- اختفاء طبقة المنظمين عبر الزمن بالمعنى التقليدي الذي أضفاه شومبيتر على هذه الطبقة العصامية الجسورة التي جُبل أفرادها على حب المغامرة والتجريب والابتكار، لان التطور احل محلهم طبقة إدارية بيروقراطية، تعمل بشكل روتيني ومهني محض في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل. وبذلك اختفى قادة الصناعة والتحديث في ظل الرأسمالية المعاصرة.

3- انه مع زيادة تركز رأس المال وكبر حجم المشروعات، فقدت الرأسمالية الإطار التنظيمي الذي قامت عليه، حيث فقدت الملكية الخاصة وحرية التعاقد تلك الفاعلية التي كانت لها في الماضي، أمام زحف حملة الأسهم وطبقة الموظفين المحترفين.

4- تداعي وتدهور الفئات الاجتماعية التي تحمي الرأسمالية في المجال السياسي.

5- ظهور أعمال عدائية ضد النظام الرأسمالي، يقوم بها العمال والمثقفون (خاصة هؤلاء الذين لا توجد لهم فرص للتوظف). ويذكر شومبيتر، أن طبيعة النظام الرأسمالي وما يقوم عليه من معقولية وحرية، هي التي تعطي المثقفين حرية ووسائل اكبر لأداء هذه الأعمال.

6- انحلال الروابط الأسرية البرجوازية.

" وهكذا يتضح أن شومبيتر قد توصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها ماركس، ولكن عبر مسارات تحليلية مختلفة، وهي أن النظام الرأسمالي سيعمل على تدمير نفسه، ممهدا بذلك الطريق إلى الاشتراكية."

خلاصة الفصل:

رغم شيوع تعريف البطالة المقدم من طرف المنظمة الدولية للعمل، إلا انه أصبح تعريف تشوبه الكثير من النواقص بالنظر إلى انه يتجاهل الكثير من الفئات التي يمكن أن تُحدث فرقا واضح بين معدلات البطالة المعلنة ومعدلات البطالة التي يمكن أن تكون لو تم احتساب هؤلاء. ولقد رأينا كيف اختلفت مختلف المدارس الاقتصادية في تفسيرها للبطالة، والدعائم النظرية التي قدمتها لتبرير حججها في هذا الصدد.

الفصل الثالث

الاستثمارات الاجنبية المباشرة واثرها على البطالة

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: تحليل الاتجاهات العالمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة والبطالة
- المبحث الثاني: الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين توظيف العمالة والبطالة
- خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الاول الى موضوع الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومختلف العناصر المتعلقة بها. وبعد التطرق في الفصل الثاني الى البطالة. سوف نحاول في هذا الفصل بحث انعكاسات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على العمالة والبطالة. فالاستثمارات الاجنبية المباشرة بتعدد أنواعها واختلاف اتجاهاتها واختلاف احجام تدفقاتها والقطاعات التي يمكن ان تتجه اليها من شأنها أن تكون لها انعكاسات محتملة على العمالة والبطالة وسوف نحاول بحث كل هذا من خلال المبحثين التالين:

المبحث الاول:تحليل الاتجاهات العالمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة والبطالة

المبحث الثاني:الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين توظيف العمالة والبطالة

المبحث الاول: تحليل الاتجاهات العالمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة والبطالة

المطلب الاول: تحليل الاتجاهات العالمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة

عرفت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة والواردة في العالم اضطرابات مستمرة في السنوات الماضية (انظر الجدول 3-1 والشكل 3-1). فلقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرةالواردة (inwardfdi) منذ سنة 1996 حتى سنة 2009 حركة صعود وهبوط مستمرة حيث نلاحظ في الفترة الممتدة بين 1996 و2000 ارتفاعا حادا في تلك التدفقاتحيث بلغت قيمة تلك الاستثمارات سنة 1996 مبلغ 388998,1669مليون دولار الى ان وصلت ذروتها في سنة 2000 بمبلغ يقدر ب1401466,409مليون دولار ثم بدأت في الانخفاض في الفترة الممتدة بين 2000 و2003 حيث قدرت قيمتها في 2003 ب 565739,0144مليون دولار ثم عاودت الارتفاع بشكل مستمر الى غاية سنة 2007 فبلغت قيمتها 2099972,91مليون دولار وعرفت انخفاضا ملحوظا في سنة 2009 حيث بلغت1114189,32مليون دولار.اما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة العالمية فقد عرفت بدورها اضطرابات على مدى السنوات الماضية (انظر الجدول رقم 3-2 والشكل 3-2).ولقد أدت أرباح الشركات العالمية والتي أسفرت عن أسعار أسهم عالية إلى زيادة قيمة الاندماجاتوالاستحواذات العابرة للحدود[1]، (انظر الجدولين3-4 و 3-5) حيث كانت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذات العابرة للحدود في سنة 2004 تقدرب 380598 مليون دولار ثم ارتفعت في سنة 2005 لتبلغ 716302 مليون دولار وواصلت الارتفاع فيسنة2006 لتبلغ 880457 مليون دولار كما ان عدد الصفقات ارتفع بدوره من 5113 صفقة سنة 2004 الى 6974 صفقة سنة 2006 وهو مايعكس نشاط عالمي قوي لهذه العمليات بصفة عامة ومن ناحية أخرى فإن عدد مشاريع الاستثمارات التأسيسية عرفت هي الاخرى ارتفاعا ملحوظا (انظر الجدول رقم 3-3) من 10145 صفقة سنة 2004 الى 11813 صفقة سنة 2006.

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 65

الجدول 3-1:تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة

(الوحدة: مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية وأسعار الصرف الجارية)

السنة	العالم	الاقتصاديات النامية		الاقتصاديات في مرحلة الانتقال		الاقتصاديات المتقدمة	
		القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة(%)
1996	388998,1669	147077,7993	37,81	5885,122433	1,51	236035,2452	60,68
1997	486476,1806	190723,9496	39,21	10347,81171	2,13	285404,4193	58,67
1998	707185,1872	190729,4967	26,97	8035,066054	1,14	508420,6245	71,89
1999	1087500,287	228079,3874	20,97	8452,114178	0,78	850968,7854	78,25
2000	1401466,409	256465,2249	18,30	7024,928607	0,50	1137976,255	81,20
2001	825280,3399	214696,4847	26,01	9514,027428	1,15	601069,8278	72,83
2002	628114,1151	176063,0589	28,03	11273,4642	1,79	440777,592	70,17
2003	565739,0144	183911,74	32,51	19909,82434	3,52	361917,4501	63,97
2004	732396,6128	291919,0771	39,86	30410,58924	4,15	410066,9465	55,99
2005	985795,6417	330129,8748	33,49	31100,63727	3,15	624565,1296	63,36
2006	1459133,283	434365,8742	29,77	54669,26713	3,75	970098,1422	66,48
2007	2099972,91	564929,9007	26,90	90968,22929	4,33	1444074,78	68,77
2008	1770872,84	630012,5316	35,58	122587,7728	6,92	1018272,536	57,50
2009	1114189,32	478349,0413	42,93	69948,2852	6,28	565891,9938	50,79

Source: http://unctadstat.unctad.org

وتم حساب الحصص من طرف الباحثين

الشكل رقم 3-1: منحنى يمثل تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة

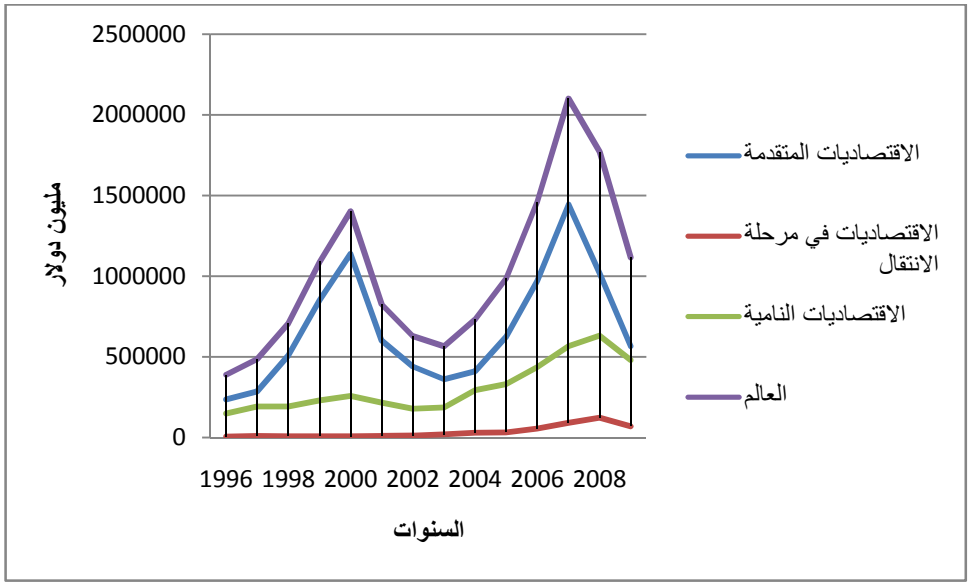

المصدر: تم اعداد هذا الشكل من طرف الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 3-1

الجدول 3-2 :تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة

(الوحدة: مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية واسعار الصرف الجارية)

السنة	العالم	الاقتصاديات النامية		الاقتصاديات في مرحلة الانتقال		الاقتصاديات المتقدمة	
		القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة(%)
1996	396457,1609	64094,04371	16,17	947,792292	0,24	331415,3249	83,59
1997	476083,1892	73796,23786	15,50	3423,535822	0,72	398863,4156	83,78
1998	682284,6446	50663,5339	7,43	1398,27046	0,20	630222,8403	92,37
1999	1076822,076	68662,00156	6,38	2291,061958	0,21	1005869,012	93,41
2000	1232888,186	134966,1783	10,95	3195,013102	0,26	1094726,995	88,79
2001	753076,5792	82903,17397	11,01	2741,961179	0,36	667431,4441	88,63
2002	537095,3643	49669,5356	9,25	4654,274032	0,87	482771,5546	89,89
2003	565732,3481	45469,69984	8,04	10666,68738	1,89	509595,9609	90,08
2004	920252,8674	120422,9816	13,09	14168,26813	1,54	785661,6177	85,37
2005	893092,8593	127140,2806	14,24	14303,85141	1,60	751648,7273	84,16
2006	1410573,828	228690,8415	16,21	23777,93185	1,69	1158105,054	82,10
2007	2267547,29	292147,0049	12,88	51505,43908	2,27	1923894,846	84,84
2008	1928798,699	296285,5809	15,36	60613,91803	3,14	1571899,2	81,50
2009	1100993,211	229158,62	20,81	51169,57455	4,65	820665,0165	74,54

Source: http://unctadstat.unctad.org

وتم حساب الحصص من طرف الباحثين

الشكل رقم 3-2: منحنى يمثل تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة

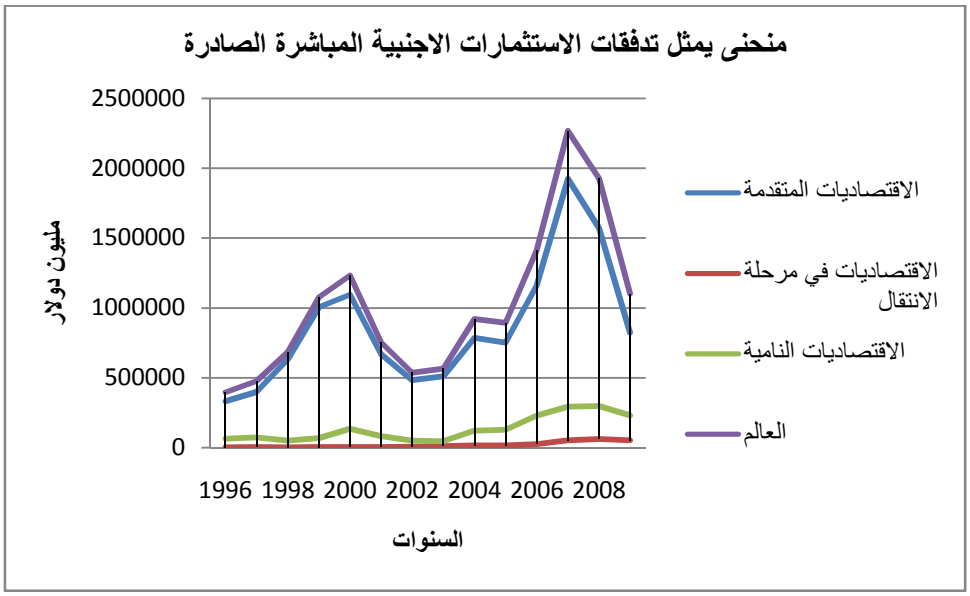

المصدر: تم اعداد هذا الشكل من طرف الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 3-2

الجدول رقم 3-3: عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية (المصدر والاتجاه)

المنطقة/السنة	2004		2005		2006	
	مصدر	مستقبل	مصدر	مستقبل	مصدر	مستقبل
العالم	10145	10145	10442	10442	11813	11813
الدول المتقدمة	8652	4309	8906	4662	9841	5197
الدول النامية	1302	4845	1335	4473	1745	5218
جنوب شرق أوربا و CIS	191	991	201	1307	227	1398

Source : World investment report 2007, Extracted from table A.I.1, Annex A, P.207-210.

CIS: كومنولث الدول المستقلة.

الجدول 3-4 :عدد صفقات الشراء و قيمتها(مليون دولار) لعمليات الاندماج والاستحواذ*

المنطقة/السنة	2004		2005		2006	
	عدد الصفقات	قيمة الصفقات	عدد الصفقات	قيمة الصفقات	عدد الصفقات	قيمة الصفقات
العالم	5113	380598	6134	716302	6974	880457
الدول المتقدمة	4271	341682	5077	627064	5826	752482
الدول النامية	801	37925	979	82426	1041	122941
الاقتصاديات الانتقالية	41	991	78	6812	107	5034

Source: World investment report 2007, Extracted from tables B.4 and B.5 Annex B, PP. 271-277.

* هذه المعطيات تخص فقط الصفقات التي انطوت على الاستحواذ على حصة أسهم بأكثر من 10%.

الجدول 3-5 :عدد صفقات البيع و قيمتها(مليون دولار) لعمليات الاندماج والاستحواذ*.

المنطقة/السنة	2004		2005		2006	
	عدد الصفقات	قيمة الصفقات	عدد الصفقات	قيمة الصفقات	عدد الصفقات	قيمة الصفقات
العالم	5113	380598	6134	716302	6974	880457
الدول المتقدمة	3747	317431	4528	604882	5059	727955
الدول النامية	1245	53120	1368	94101	1605	127372
الاقتصاديات الانتقالية	121	10047	238	17318	310	25130

Source: World investment report 2007, Extracted from tables B.4 and B.5 Annex B, PP. 271-277.

* هذه المعطيات تخص فقط الصفقات التي انطوت على الاستحواذ على حصة أسهم بأكثر من 10%.

ولقد شهدت مختلف المناطق الرئيسية في العالم زيادة في التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة وايضا الصادرة الا ان تلك الزيادة متذبذبة بشكل كبير بين تلك المناطق وما بين مختلف الدول.

الدول المتقدمة :هي ايضا عرفت هبوط وصعود حيث في سنة 2009بلغت قيمة تدفقات الاستثماراتالاجنبية المباشرة الواردة565891,9938 مليون دولار وقد كانت قيمة عمليات الاندماجات والاستحواذات في ارتفاع حيث في سنة 2006 بلغت قيمتها 752482مليون دولار.

اما بالنسبة للاستثمارات المباشرة الصادرة فقد كانت البلدان المتقدمة المصدر الاول ففي سنة 2009 كانت قيمتها 820665,0165 مليون دولار وعرفت عمليات الاندماج والاستحواذ ارتفاعا هي ايضا فكانت قيمتها في سنة 2006 ب727955 مليون دولار وبالنسبة لعدد مشاريع الاستثمارات التأسيسية عرفت هي الاخرى ارتفاعا ملحوظا من 2004 الى 2006.

الدول النامية :لقد عرفت الدول النامية تذبذبا كبير في حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة اليها ففي الفترة الممتدة مابين سنتي 1996 و 2000 حيث قدرت ب 147077,7993 مليون دولار سنة 1996 ولم تعرف تغيرا كبيرا في حجمها و مقدرت سنة 2005 ب330129,8748 مليون دولارلكنها حققت ارتفاعا محسوسا مابين 2005 و2008 فوصلت سنة 2008 ب630012,5316 مليون دولار أي بنسبة 35,58%ثمبدأت في الانخفاض فبلغت478349,0413 مليون دولار سنة2009 أي بنسبة 42,93%وذلك راجع لعدة اسباب منها الازمة العالمية والتي كان لها اثر مباشر على الاستثمارات العالمية المباشرة .

اما الاستثمارات الاجنبية الصادرة من الدول النامية فقد عرفت تذبذباهي ايضا حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 1996 حتى سنة2000 حيث انتقلت من 64094,04371 مليون دولار سنة 1996الى 134966,1783 مليون دولار سنة 2000 ثمحصل انخفاض منذ سنة 2001 تم بقيت ترتفع وتنخفض حتى سنة 2009. ام عن حصة الدول النامية في حصة الاستثمارات الاجنبية الصادرة فقد ارتفعت من 16.17% سنة 1996 الى 20.81%سنة 2009.

الاقتصاديات في مرحلة الانتقال: عرفت هده الدول استقرار في الاستثمارات الاجنبية الصادرة اليها بين 1996 و 2006 و لم تشهد أي ارتفاع او انخفاض فقدرت في سنة 1996 ب947,792292 مليون دولار و في سنة 2006 قدرت ب 23777,93185 مليون دولار ولكنها حققت ارتفاعا ملحوظا الى سنة 2008 فبلغت 60613,91803 مليون دولار ثم انخفضت في سنة 2009 الى 51169,57455 مليون دولار.

اما فيما يخص الاستثمارات الاجنبية الواردة عرفت هي الاخرى ارتفاعا ضئيل في تدفقاتها فكانت في 1996 حوالي 5885,122433مليون دولارو31100,63727مليون دولارفي سنة 2005 وستمرت في الارتفاع الى سنة 2008 حيث بلغت 122587,7728 مليون دولار ثم انخفضت الى 69948,2852مليون دولار في سنة 2009.

المطلب الثاني: تحليل الاتجاهات العالمية للعمالة و البطالة

شهدت معدلات البطالة في العشرية الاخيرة نزول وصعود على مدار السنوات الماضية حيث انتقلت من6,3 % سنة 1998 الى 5,9%سنة 2008 لكن اذا اخدنا بعدد العاطلينما فتئ يرتفع رغم انه عرف في بعض الفترات انخفاض لكنه بصفة عامة ارتفع عدد العاطلين في العالم ب 18

مليون شخص بين 1998 و 2008 ولم تشهد معدلات مشاركة القوة العاملة تغيرات كبيرة في العشرية الماضية لكنها عرفت انخفاضا طفيفا من 64,9% سنة 1998 الى 64,1% سنة 2008. اما عن توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية فلقد استمر الانخفاض في نسبة العمالة في القطاع الزراعي حيث انخفض من 41,6% سنة 1998 الى 34,5% سنة 2008. اما في القطاع الصناعي فلقد عرف ارتفاعا طفيفا في نسبة العمالة حيث انتقلت من 20% سنة 1998 الى 21,6% سنة 2008. اما قطاع الخدمات فلقد شهد ارتفاعا معتبرا في نسبة العمالة حيث ارتفع من 38,4% سنة 1998 الى 43,8% سنة 2008.

الجدول3-6: معدل البطالة في العالم والمناطق (%)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	*2008
العالم	6,3	6,4	6,2	6,3	6,4	6,5	6,4	6,3	6	5,7	5,9
الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الاوربي	7,1	6,9	6,6	6,7	7,3	7,3	7,1	6,8	6,3	5,7	6,1
وسط وجنوب شرق اوروبا (خارج الاتحاد الاوربي) ورابطة الدول المستقلة	12,2	12,5	10,6	10,3	10	10	9,7	9,3	9,1	8,4	9
شرق اسيا	4,7	4,6	4,5	4,5	4,3	4,2	4,2	4,2	4	3,8	4,3
جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي	4,8	5,1	5	5,8	6,1	6,3	6,5	6,6	6,2	5,6	5,5
جنوب اسيا	4,1	4,4	4,6	4,6	4,5	4,7	5,3	5,4	5,2	5,1	4,9
امريكيا الاتينية والكاريبي	8,4	8,7	8,6	8,9	9,1	9,1	8,5	8,1	7,4	7,1	7,2
الشرق الاوسط	9,4	9,1	9	10,6	10,8	12,1	9,2	8,9	10,1	9,4	9
شمال افريقيا	12,8	13,1	14,1	13,6	13,4	13,1	12,3	11,5	10,5	10,3	10
افريقيا جنوب الصحراء	7,7	7,8	7,8	8	8,1	8,1	7,9	7,9	7,8	7,7	7,6

* تمهيدي

Source: La crise économique et ses effets sur le marché du travail, Chap1AFR.pdf, extrait du tableau A2, logociel "Setupkilm6thed", www.ilo.org

الجدول3-7 :عددالعاطلينفيالعالم (مليونشخص)

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	*2008
عدد العاطلين	170	176	173	180	186	190	192	193	187	180	188

* تمهيدي

Source: La crise économique et ses effets sur le marché du travail, Chap1AFR.pdf, extrait du tableau A3,logociel "Setupkilm6thed", www.ilo.org

الجدول3-8: تقديراتلمعدلمشارك القوةالعاملةفيالعالموحسبالمناطق (%)

الاجمالي	1998	2004	2005	2006	2007	*2008
العالم	64,9	64,2	64,2	64,2	64,1	64,1
الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الاوربي	58,7	58	58	58,2	57,8	57,7
وسط وجنوب شرق اوربا (خارج الاتحاد الاوربي) ورابطة الدول المستقلة	59,2	57,5	58,7	57,5	58,1	58,2
شرق اسيا	76,6	74,2	73,8	73,4	73,3	73,2
جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي	69,2	69,5	69,4	68,8	69,3	69,3
جنوب اسيا	59,9	59,4	59,4	59,6	59,4	59,4
امريكيا اللاتينية والكاريبي	62,5	64,7	64,9	65,2	65,2	65,3
الشرق الاوسط	49,8	50,6	50,8	51	51,2	51,1
شمال افريقيا	49,8	50,1	50,1	50,2	50,4	50,6
افريقيا جنوب الصحراء	70,4	70,5	70,6	70,6	70,7	70,8

* تمهيدي

Source: Participation in the world of work (KILM1), kilm01EN.pdf, logociel "Setupkilm6thed", www.ilo.org

الجدول3-9 :توزيع العمالةحسب القطاعاتفيالعالموحسبالمناطق

	العمالة في القطاع الزراعي		العمالة في القطاع الصناعي		العمالة في قطاع الخدمات	
	1998	2008*	1998	2008*	1998	2008*
العالم	41,6	34,5	20	21,6	38,4	43,8
الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الاوربي	5,8	3,7	28	24,9	66,2	71,4
وسط وجنوب شرق اوروبا (خارج الاتحاد الاوربي) ورابطة الدول المستقلة	27,3	18,5	27,1	25,7	45,7	55,9
شرق اسيا	51	40,6	21,5	23,7	27,5	35,7
جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي	50,2	42,5	15,5	19,4	34,3	38,1
جنوب اسيا	59,4	47,7	15,5	22,2	25,2	30,1
امريكيا اللاتينية والكاريبي	22,1	17,4	20,1	19,9	57,8	62,6
الشرق الاوسط	22,4	17,8	25,6	28,1	52	54,1
شمال افريقيا	36,9	33,2	18,9	22,6	44,3	44,1
افريقيا جنوب الصحراء	66,7	61	7,9	8,9	25,4	30,2

* تمهيدي

Source: KILM 4. Employment by sector, kilm04EN.pdf, Box 4b, logiciel "Setupkilm6thed", www.ilo.org

الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الاوربي: عرفت الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الاوربي انخفاضا في معدلات البطالة حيث انتقلت من 7,1% سنة 1998 الى 6,1% سنة 2008. ونلاحظ ان مشاركة القوة العاملة قد انخفضت هي ايضا من 58,7%سنة 1998 الى 57,7% سنة 2008. اما عن توزيع العمالة حسب القطاع. فنجد انه في القطاع الزراعي انخفضت من 5,8% سنة 1998 الى 3,7% سنة 2008. اما القطاع الصناعي فعرف هو ايضا انخفاضا ملحوظا من 28% سنة 1998 الى 24,9% سنة 2008. وعلى العكس من القطاعين السابقين، فلقد عرفت نسبة العمالة في قطاع الخدمات ارتفاعا ملحوظا من 66,2% سنة 1998 الى 71,4% سنة 2008.

وسط وجنوب شرق اوروبا (خارج الاتحاد الاوربي) ورابطة الدول المستقلة: نلاحظان هذه المناطق عرفت انخفاضا كبيرا في معدلات البطالة حيث كانت 12,2%ٰسنة 1998 وانخفضت الى 9 %سنة 2008 اما عن القوة العاملة فهي ايضا انخفضت من 59,2 %سنة 1998 الى58,2 %سنة 2008 اما عن البطالة في هذه المناطق حسب القطاعات ففي القطاع الزراعي نلاحظ انه انخفض انخفاضا كبيرا فقد انتقلت من27,3 % سنة 1998 الى18,5% سنة 2008 اما عن القطاع الصناعي فهو ايضا قد عرف انخفاضا من27,1 %سنة 1998 الى

25,7% سنة 2008 اما في قطاع الخدمات فقد عرف ارتفاعا محسوسا حيث كان45,7 %سنة 1998 واصبح 55,9% سنة 2008.

دول شرق اسيا :شهدت منطقة شرق اسيا انخفاضا في معدلات البطالة حيث كانت 4.7% سنة1998انتقلت الى4,3% سنة 2008 اما فيما يخص معدل القوة العاملة فهو عرف ايضا انخفاضا من 76,6% سنة 1998 الى 73,2 % سنة 2008 وعن العمالة حسب القطاعات في هذه المنطقة نلاحظ ان القطاع الزراعي قد انخفض انخفاضا كبيرا من51 % سنة 1998 الى 40,6 % سنة 2008 وعن القطاع الصناعي عرف ارتفاعا عكس القطاع الزراعي حيث انتقل من21,7% سنة 1998 الى23,7% سنة2008 اما قطاع الخدماتي فقد سجل ارتفاعا من27,5% سنة 1998 الى 37,5% سنة 2008.

جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي: نلاحظ ان معدلات البطالة في هده المناطق عرفت ارتفاعا من4,8% سنة1998 الى5,5 %سنة 2008 اما عن معدلات القوة العاملة فنلاحظ ان هناك استقرار حيث كانت 69,2 %سنة1998 واصبحت 69,3 %سنة2008 واما عن توزيع العمالة القطاعية فنلاحظ ان قطاع الزراعي قد عرف انخفاضا من50,2%سنة1998 الى42,5 سنة2008 اما في ما يخص القطاع الصناعي فقد ارتفع من15,5 %سنة1998 الى19,4%سنة2008 اما في قطاع الخدمات فنلاحظ يوجد هناك ارتفاعا من25,2%سنة1998 الى30,1 %سنة2008.

جنوب اسيا : عرفت جنوب اسيا ارتفاعا فيمعدلات البطالة حيث انتقل من 4,1% سنة 1998 الى 4,9% سنة2008 وعن معدلات مشاركة القوة العاملة فقد سجلت انخفاضا محسوسا من 59,9% سنة 1998 الى 59,4% سنة 2008. اما توزيع العمالة حسب القطاعات. فقد شهد القطاع الزراعي انخفاض نسبة العمالة فيه من 59,4% سنة 1998 الى 47,7% سنة 2008. وعلى العكس، فإن القطاع الصناعي سجلت نسبة العمالة فيه ارتفاعا ملحوظا من 15,5% سنة 1998 الى 22,2% سنة 2008. ونفس الاتجاه اخده قطاع الخدمات حيث سجلت نسبة العمالة فيه ارتفاعا من 25,2% سنة 1998 الى 30,1% سنة 2008.

امريكا اللاتينية والكاريبي: شهدت هده المناطق تراجعا في معدلات البطالة حيث كانت 8,4 %سنة 1998 وانتقلت الى 7,2% سنة 2008 اما معدلقوة العمالة عرف ارتفاعا محسوسا حيث قدرت سنة 1998 ب62,5 % وارتفعت الى 65,3 %سنة 2008 اما في ما يخص العمالة القطاعية فنلاحظ ان القطاع الزراعي عرف تراجعا كبيرا فكان22,1% سنة 1998 وانخفض الى 17,8% سنة 2008 وعن القطاع الصناعي فقد عرف هو ايضا انخفاضا طفيفا حيث قدر

ب20,9%سنة 1998واصبح 19,9%سنة 2008 اما قطاع الخدمات عرف تحسننا ملحوظ فكان57,8% سنة 1998 واصبح 62,6 % سنة 2008.

الشرق الاوسط: عرفت دول الشرق الاوسط هي ايضا تغيرات في معدلات البطالة حيث كانت سنة 1998 تقدر ب9,4% واصبحت 9%سنة2008 ومعدل مشاركة القوة العاملة هو ايضا عرف ارتفاعا من49,8%سنة 1998 الى 51,1%سنة 2008 وعن العمالة القطاعية هي ايضا عرفت تغيرا حيث كانت 22,4 %سنة 1998واصبحت 17,8% سنة 2008 وفي القطاع الزراعي والقطاع الصناعي عرف تحسننا فكان25,6%سنة 1998 واصبح 22,1%سنة 2008 وقطاع الخدمات عرف انخفاضا محسوسا فقدر ب52% سنة1998 واصبحت 54,1 %سنة 2008.

شمال افريقيا: عرف هذه الدول ارتفاعا في معدلات البطالة حيث كانت تساوي 12,8%سنة 1998 وانتقلت الى13,1% سنة 2008اما معدل مشاركةالقوة العاملة فنلاحظ هناك تحسننا قدر ب49,8% سنة 1998 واصبحت 50% سنة2008 وعن العمالة القطاعية ففي القطاع الزراعي والذي عرف تراجعا كبيرا حيث كان يقدر ب36,9%سنة 1998 واصبح 33,2% سنة 2008 والقطاع الصناعي عرف هو ايضا تحسننا فكان سنة 1998 يقدر ب18,9%وانتقل الى 22,6% سنة2008 اما قطاع الخدمات عرف انخفاضا محسوسا فكان 44,3% سنة1998 واصبح 44,1%سنة2008.

افريقيا جنوب الصحراء : لقد شهدت هده المناطق استقرار في معدلات البطالة ولم تعرف تغيرا بشكل كبير فكانت 7,7% سنة 1998 واصبحت 7,6% سنة2008 وفي ما يخص معدل مشاركة قوة العمالة عرف تحسننا ملحوظا وانتقل من70,4% سنة1998 الى 70,8% سنة 2008 والعمالة القطاعية هي الاخرى شهدة تغيرففي القطاع الزراعي انخفض المعدل من66,7% سنة1998 الى61% سنة2008والقطاع الصناعي شهد تحسننا ملحوظا فكانيقدر ب7,9% سنة1998 واصبح 8,9%سنة 2008 وعن قطاع الخدمات عرف تقدما كبيرا حيث قدر سنة1998 ب25,4% واصبح 30,2%سنة2008.

المبحث الثاني: الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين توظيف العمالة والبطالة

المطلب الاول: دور الشركات المتعدية الجنسية في التوظيف

أدت الزيادات المؤخرة في مستويات البطالة في سياق العولمة المتنامية للنشاط الاقتصادي العالمي إلى تركيز اهتمام صناع السياسة على دور الشركات المتعدية الجنسية في خلق، إعادة توطين وتوزيع مناصب العمل، حيث انه بالرغم من أن العوامل الأساسية التي أدت إلى مشاكل في البطالة هي مرتبطة باختلالات اقتصادية كلية في الدول المتقدمة وقيود الموارد في الدول النامية، إلا أن الشركات المتعدية الجنسية كقوة كبيرة في سيرورة جعل اقتصاديات العالم عابرة للحدود، تؤثر بطرق كثيرة على كمية ونوعية مناصب العمل على المستوى العالمي وتوزيعها المكاني.[1]

فالشركات المتعدية الجنسية تعتبر كمنظمين رئيسين للنشاط الاقتصادي كما أنهم يمثلون مصدر مهم لرؤوس الأموال، التكنولوجيا و المعرفة (Know-how) الإدارية و التنظيمية سواء للدول المتقدمة أو النامية، فهذه الشركات بإمكانها الاستفادة من موارد كبيرة وتمثل حجم معتبر من الاستثمارات والنشاطات ذات القيمة المضافة العالمية.وكنتيجة لذلك، فالشركات المتعدية الجنسية تلعب دورا مهما كموظف لليد العاملة وخلق فرص للتوظيف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الروابط الخلفية والأمامية وخلق النمو الاقتصادي.فمن خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الوارد والصادر) التي تقودها الشركات المتعدية الجنسية، تنشأ قنوات عديدة لتوظيف العمالة، إلا انه، من جهة أخرى، تنشا أيضا قنوات لتسريح العمالة.[2]

وتلعب الشركات المتعدية الجنسية دورا هاما في توظيف العمالة، ليس فقط على مستوى دولها الأم، ولكن أيضا على مستوى الدول المضيفة. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها تلك الشركات تؤثر بصورة مباشرة على مستويات التوظيف، فمن خلال الاستثمارات التي تقوم بها تلك الشركات في الدول المضيفة يمكنها أن تساهم بطريقة مباشرة في زيادة حجم التوظيف من خلال خلق طاقات إنتاجية جديدة، كما انه من خلال الاستثمارات الواردة يمكنها المحافظة على مناصب العمل في الدول الأم من خلال أولئك الذين يخدمون احتياجات الفروع في الخارج. إلا أن تلك التدفقات من الاستثمارات، من جهة أخرى يمكنها أن تسبب إزاحة لليد العاملة، فالاستثمارات الواردة يمكنها أن تتسبب في تسريح لليد العاملة في حالة اخذ ذلك الاستثمار شكل اندماجات واستحواذات، في حين أن الصادر منه من شأنه أن يؤدي إلى إعادة توطين مناصب العمل من الدول الأم إلى الدول المضيفة. وحسب تقرير الاستثمار العالمي 1994 فان جميع الشركات المتعدية الجنسية مسؤولة عن توظيف، بطريقة مباشرة، عدد مقدر بأكثر من 73 مليون فرد على المستوى العالمي، وتمثل حصة الشركات الأم ، التي هي بدرجة أولى قائمة في الدول المتقدمة،من مجوع التوظيف

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 197.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المباشر نسبة أكثر من 60% في حين أن الباقي هي حصة الفروع الأجنبية. وحوالي 12 مليون منصب عمل، وهو ما يمثل أكثر من نصف مجوع المناصب في الفروع الأجنبية، موظفون بطريقة مباشرة في الدول النامية. ويضيف التقرير السابق انه، رغم ذلك، فان العمالة في الشركات المتعدية الجنسية تمثل فقط نسبة غير جديرة بالذكر وهي نسبة تمثل حوالي 3% من مجموع قوة العمل العالمية.[1]

وإضافة إلى ما يتم خلقه من الوظائف بطريقة مباشرة، فإن الشركات المتعدية الجنسية تقوم بخلق الوظائف بطريقة غير مباشرة وهذا عن طريق الروابط مع مؤسسات في الدول الأم والدول المضيفة.[2]

والجدول التالي يبين حجم العمالة الكلية والاجنبية لدى بعض الشركات المتعدية الجنسية:

جدول 3-10: حجم العمالة لدى بعض الشركات المتعدية الجنسية سنة 2005 (الوحدة: مليون دولار)

الشركات	الاقتصاد الام	الصناعة	العمالة	
			الاجنبي	المجموع
General Electric	الو.م.أ	تجهيزات كهربائية والكترونية	155 000	316 000
Vodafone group PLC	المملكة المتحدة	الاتصا لات	51 052	61 672
General Motors	الو.م.أ	السيارات	194 000	335 000
British Petroleum CompanyPLC	المملكة المتحدة	النفط:تنقيب /تكرير /توزيع	78 100	96 200
Royal Dutch/Shell Group	المملكة المتحدة،هولاندا	النفط:تنقيب/ تكرير/ توزيع	92 000	109 000
Exxon Mobil	الو.م.أ	النفط:تنقيب /تكرير /توزيع	52 920	84 000
Toyota Motors corporation	اليبان	السيارات	107 763	285 977
Ford Motors	الو.م.أ	السيارات	160 000	300 000
Total	فرنسا	النفط:تنقيب /تكرير /توزيع	64 126	112 877
Electricité de France	فرنسا	كهرباء والغازوالماء	17 801	161 560
France Telecom	فرنسا	الاتصالات	82 034	203 008
Volkswagen	ألمانيا	السيارات	165 849	345 214
RWEGroup	ألمانيا	كهرباء والغازوالماء	42 349	85 928
Chevron Corp.	الو.م.أ	النفط:تنقيب /تكرير /توزيع	32 000	59 000

Source: UNCTAD: World Investment Report 2007: Transnational Corporations , extractive industries and development. New York and Geneva: United Nations, extracted from Annex table A.I.13, PP. 229-231 (http://www.unctad.org)

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 198-199.
[2] نفس المرجع السابق، ص 199.

المطلب الثاني: اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة والواردة على العمالة والبطالة

إن قيام مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية بمحاولة استقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفه، بالإضافة إلى الحاجة لرؤوس الأموال، رفع معدلات الاستثمار وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا..، هو تشغيل اليد العاملة سواء بطريقة مباشرة أومن خلال الروابط الأمامية والخلفية التي يمكن أن تنشأ عنها.[1]كما ان اتجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة (صادرة او واردة) يُمكن ان تكون له اثار مباشرة وغير مباشرة وتنطوي كل واحدة على ايجابيات وسلبيات على العمالة. (انظر الى كل من الجدول رقم 3-11 و 3-12).

الجدول 3-11: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على البطالة

الأثر المباشر		الأثر الغير المباشر	
ايجابي	سلبي	ايجابي	سلبي
يضيف إلى رأس المال الصافي ويخلق مناصب عمل في الصناعات الأخذة في التوسع.	الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الاستحواذ يمكن أن يؤدي إلى عمليات الترشيد (rationalization) وفقدان مناصب العمل.	خلق مناصب العمل عن طريق الروابط الأمامية والخلفية و الآثار المضاعفة (Multiplierеffets) في الاقتصاد المحلي.	الاعتماد على الواردات أو إزاحة الشركات الموجودة يؤدي إلى فقدان في مناصب العمل.

المصدر: World investment report1994 مستخرجة من الجدول رقمIV.1، ص 167.

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 199.

الجدول 3- 12: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على البطالة

الأثر المباشر		الأثر الغير المباشر	
ايجابي	سلبي	ايجابي	سلبي
يخلق أو يحتفظ بمناصب العمل في موقع الأم، مثال على ذلك: هؤلاء الذين يخدمون احتياجات الفروع في الخارج.	إعادة توطين أو "تصدير العمل" (job export) في حالة ما إذا كانت الفروع الأجنبية سوف تستعيض عن الإنتاج في البلد الأم.	خلق أو حفظ مناصب العمل في صناعات الموردين/الخدمات التي تؤمن ما تحتاج إليه الفروع الأجنبية في الدولة الأم	فقدان مناصب العمل في الشركات/ الصناعات المرتبطة ب الإنتاج/النشاطات المُعاد توطينها.

المصدر: World investment report1994 مستخرجة من الجدول رقمIV.1، ص 167.

وتلعب الروابط التي تقيمها الشركات المتعدية الجنسية مع المؤسسات في الدولة الأم اوالدول المضيفةدورا هاما في خلق وفقدان مناصب العمل. وتتمثل تلك الروابط في روابط خلفية وأخرى أمامية. فالروابط الخلفية، مثلا، عن طريق شراء المواد الخام، الأجزاء، المكونات والخدمات من المتعاقدين من الباطن والموردين الخارجيين، تعتبر من بين القنوات الرئيسية التي من خلالها يُمكن للشركات المتعدية الجنسية أن تساهم في خلق العمالة، و لقد نمت أهمية هذه الآثار في السنوات الأخيرة عقب الاتجاه نحوى تقسيم أعمق للعمل وانخفاض درجة التكامل العمودي التي تحدث داخل الشركات الكبرى، حيث أن هذه الشركات تركز على جزء اصغر من سلسلة القيمة المضافة، معتمدة بشكل متزايد، لأسباب تتعلق بالتكنولوجيا والمرونة، على التعاقد من الباطن الوطني والدولي، وبالتالي فإن العمالة كذلك يتم توريدها (externalized) تدريجيا، أما الروابط الأمامية، مثل الروابط بين الشركات المتعدية الجنسية وموزعي إنتاجها، فيمكنها المساهمة في خلق مناصب العمل، لكن ليس بنفس قدر ما تفعله الروابط الأمامية.[1]

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 199.

وحسب ما رأينا في الفصل الأول فلقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة كبيرة خلال السنوات الماضية، إلا أن هذا في الواقع لا يعني أن تلك الاستثمارات تميل بالضرورة، بشكل عام، إلى زيادة استخدام اليد العاملة. فالاتجاهات التي ينحى إليها الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم خاصة مع الضغوط التنافسية التي تفرزها العولمة، أدت إلى شح إن لم نقل تقليص في فرص العمل التي تولدها تلك الاستثمارات[1]. وهذا لعدة أسباب رئيسية:[2]

1- استخدام هذه المشروعات لتقنيات كثيفة رأس المال و التقانة؛
2- عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
3- انتشار ظاهرة نقل الإنتاج.

فاستخدام التقنيات الكثيفة راس المال من شأنه ان يغني الشركات عن توظيف يد عاملة جديدة، بالإضافة الى ان ادخال تلك التقنيات من شأنه ان يؤدي الى تسريح العمالة. من جهة اخرى فإن عمليات الاندماج والاستحواذ يُمكن ان تؤدي الى عمليات ترشيد تؤدي الى تقليص من حجم العمالة في الشركات المستحوذ عليها، اما الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تأخذ شكل استثمارات تأسيسية فمن شأنها ان تؤدي الى الطلب على العمالة. من ناحية اخرى فإن انتشار ظاهرة نقل الانتاج اصبح عامل عدم استقرار للعمالة في الكثير من مناطق العالم.

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 199-200.
[2] نفس المرجع السابق، ص 200.

خاتمة الفصل :

رأينا في هذا الفصل كيف زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مختلف مناطق العالم. كما رأينا كيف ان اعداد العاطلين قد زادت بصفة عامة في السنوات الاخيرة وتناولنا ايضا التوزيع القطاعي للعمالة في العالم وحسب المناطق ثم تطرقنا الى انعكاسات الاستثمارات الجنبية على العمالة والبطالة ورأينا ان كيف تلك الانعكاسات تكون بحسب نوع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحسب اتجاهها الصادر أو الوارد.

الفصل الرابع

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر

مباحث الفصل

- المبحث الأول: واقع الاستثمارات الاجنبية المباشر في الجزائر
- المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر
- المبحث الثالث: انعكاسات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة في الجزائر
- خلاصة الفصل

تمهيد:

كما رأينا في الفصل السابق أن للاستثمارات الاجنبية المباشرة انعكاسات على العمالة والبطالة. فالاستثمارات الاجنبية المباشرة يمكن ان تكون لها اثر واضح على العمالة والبطالة بحسب اتجاهها: واردة او صادرة، وبحسب نوعها: استثمارات تأسيسية او اندماجات واستحواذات. ونظرا لسياسة الانفتاح الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر واهتمامها باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة سوف نحاول من خلال هذا الفصل بحث أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة والعمالة في الجزائر وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: واقع العمالة و البطالة في الجزائر

المبحث الثالث: انعكاسات الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الاول: ملامح تطور قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

1- قانون الاستثمار الصادر سنة 1963 (الستينيات)

لقد كان قانون الاستثمارات رقم: 63-277 المؤرخ في 1963/7/26 موجها الى رؤوس الاموال الاجنبية الانتاجية اساسا وهذا طبقا لما جاء في المادة 03 منه والتي تنص على:: "الاستثمار المعترف به لكل شخص طبيعي أو معنوي اجنبي في حدود النظام العام وقواعد الاقامة في اطار القوانين والانظمة السارية المفعول[1]

وقد كان هذا القانون موجها الى رؤوس الاموال الانتاجية الاجنبية اساسا وقد خول لهم ضمانات ما هو عام خاص بجميع المستثمرين ومنه ما هو خاص بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

الضمانات العامة:[2]

حاول هذا القانون إعطاء بعض الضمانات المستثمر الأجنبي من خلال:

* حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين و الطبيعي الأجانب.
* حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمين ومسيري هذه المؤسسات.
* المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجائية.

وأخيرا هناك ضمان ضد نزع الملكية لا يكون هذا الأخير ممكنا إلى بعد أن تصبح الأرباح المتراكم في المستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، ويؤدي نوع الملكية إلى تعويض عادل كما أن هذا القانون منح امتيازات خاصة بالمؤسسات المعتمدة المواد (المادة 08، 14، 31) المؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات.

يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل البرنامج استثمار على قيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات على أن ينجز هذا الاستثمار من قطاع ذات أولوية أو نشأ هذا الأخير من منصب عمل، يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد زيادة على هذا يمكن أن يجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة.

لكن هذا القانون لم يطبق ميدانيا وخاصة أن المستثمرين شكلوا مصداقيته ولم يتبع بنصوص تطبيقه خاصة أن الجزائر بدأت في التأمينات (63-64) وبعد سقوط النظام سنة 1965 ظهر قانون آخر في 1966[3]

---

[1] انظر المادة 03 من القانون رقم :63-277 المؤرخ في: 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 53 المؤرخة في 20 اوت 1963.

[2] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص80

[3] أمر رقم: 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية: ص 1202

2- قانون الاستثمارات الصادر عام 1966

بعد أن تبين أن قانون 1963 قد باء بالفشل. تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به.وذلك تطبيق لتعليمات مجلس الثورة. ولقد وضع قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات المبادئ التالية:

أ- الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

لقد حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية، يرجع إلى الدولة والهيئات التابعة لها. بمعنى هناك احتكار الدولة لهذه القطاعات الحيوية. و يمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي، أن يستثمر في القطاعات الأخرى، على أن لا يتم ذلك بكل حرية. و في هذا الصدد، فالمستثمر الخاص الذي يريد أن يستثمر في الصناعة أو السياحة. لابد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

ب- منح امتيازات وضمانات للاستثمار:

تتعلق الامتيازات بالاستثمار الأجنبي، وهذه الامتيازات تتمثل في منع الاعتمادات، وهناك ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون هي:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات. وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.
- الاعتمادات الممنوحة من قبل وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

* أما فيما يتعلق بقرار الاعتماد، فإنه يحتوي على ضمانات وامتيازات منها: المساواة أمام القانون، ولاسيما المساواة الجائية، والضمان ضد التأميم.

و نظرا لصعوبة تطبيق قانون الاستثمارات على المستثمرين الأجانب في هذه المرحلة، تطبق فقط على الاستثمارات الخاصة الجزائرية.

ولكن الشيء الذي طبق في ميدان الاستثمارات الأجنبية، يتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة، وذلك من سنة 1966 إلى سنة 1982.لأن قانون 1966 و قانون 1963 لم يستقطبا المستثمرين الأجانب، لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم.

3-: قانون الاستثمارات في مرحلة الثمانينات

في مرحلة الثمانينات تبنت الجزائر قانونين للاستثمارات الخاصة، القانون الأول: رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982. والقانون الثاني هو: قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988. أما القانون الأول، فلقد أوضح الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص الوطني فيها كما يلي:

- نشاطات خدمات التوزيع الصناعي، وصيانة التجهيزات الصغيرة، وماكينات صنع الأدوات.
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المكملة لإنتاج القطاع العام، وخاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات، وتحويل المواد الأولية الزراعية.

– ميادين الصيد البحري، والبناء، والشغال العمومية، والسياحة والفندقة، والنقل البري للبضائع والمسافرين.[1]

* أما مزايا وتسهيلات الاستثمار الخاص هي:

أ– <u>المزايا الجبائية للاستثمارات في المناطق المحرومة</u>:

– إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.

– إعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات.

– إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للاستثمار.

– إعفاء كامل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، وإعفاء من الدفع الجزافي (VF) لمدة خمس سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.

– كما أن قانون رقم (82–11) قد أعطي امتيازات أخرى جبائية، للاستثمارات المنتجة للموارد وللاستثمارات الأخرى .[2]

ب– <u>المزايا المالية</u>: تتجلى هذه المزايا المالية في تقديم القروض طويلة ومتوسطة المدى للمستثمرين، شرط أن لا تتجاوز هذه القروض المصرفية نسبة 30% من مبلغ الاستثمار المرخص به، ما عدا المجاهدين وذوي الحقوق.

ويمكن تقديم مزايا مالية وجبائيه أكثر، إذا كان المشروع يتعلق بتصدير المنتوجات.

ج– <u>التسهيلات</u>: من بين تسهيلات قانون (82–11)، هي التسهيلات المقدمة للمستثمرين الخواص وخاصة فيما يتعلق بشراء الأراضي في المناطق المهيأة. وكذا التموين بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع الغيار. أما الحدود القصوى لمبلغ الاستثمار هي:12 مليون دينار للمؤسسة الفردية، و35 مليون دينار لمؤسسة الشركاء

<u>4– قانون الاستثمارات لسنة 1990 (فترة التسعينات)</u>[3]

<u>تقييم القانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقروض</u>

صدر القانون رقم 90–10 في 19 رمضان 1410هـ، الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

وينص مضمون هذا القانون، بالسماح "لغير المقيمين" بالاستثمار المباشر في الجزائر. حيث تنص المادة 181 من القانون 90–10:" يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

[1] الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، جوان 1987، ص72.

[2] انظر قانون رقم 82–11 المؤرخ في 21 أوت 1982 (لاسيما المادة 21)

[3] الدليل الاقتصادي والاجتماعي...، مرجع سبق ذكره، ص73

و جاء في المادة 182 من نفس القانون: "يعتبر مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"[1]

وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:

– تشجيـــع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينـــه وبين القطاع العـــام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا

– حرية تحويل رؤوس الأموال، بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين. أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر

– تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية، التي وقعت عليها الجزائر. وتجدر الملاحظة، أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات وفي عام 1993 تم تدعيم هذا القانون (النقد والقرض) وإلغاء القوانين المسبقة للاستثمار بإصدار إطار قانوني جديد للاستثمار.

* المرسوم التشريعي 23-21 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 64 بتاريخ 5-10-1993 حيث حل هذا الأخير محل النصوص القانوني التي كانت تحكم استثمار الشركات الاقتصادية المختلطة وتتمثل المستجدات التي تضمنها في:

* إلغاء الفوارق بين المستثمرين: عام/خاص/وطني/أجنبي.

* الغاء الإجراءات والتدابير المعقدة في الاعتماد.

* الحد من تدخل الدولة في منح بعض الامتيازات الجائية التي انتقل الاختصاص بشأنها إلى صلاحيات وكالة ترقية ودعم الاستثمار سابقا.

* ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة وكذا الفوائد الناجمة عنها للإشارة في المرسوم المذكور أعلاه قد تم تعديله بل إلغائه وهو الآخر بقانون جديد حل مكانه.[2]

[1] انظر المادة 2 من النظام رقم 90-03المؤرخ في 18 صفر عام 1411 هـــ الموافق لـــ 8 سبتمبر 1990.

[2] انظر للمرسوم التشريعي 23-21 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 64 بتاريخ 1993/10/5

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر

1ـ تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد من والى الجزائر

الجدول رقم 4-1: تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة في الجزائر

(الوحدة: مليون دولار امريكي)

السنة	الواردة	الصادرة
1999	292	47
2000	438	18
2001	1 196	9
2002	1 065	100
2003	634	14
2004	882	258
2005	1 081	57
2006	1 795	35
2007	1 662	295
2008	2 646	318
2009	2 847	309

المصدر: الاستثمارات http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2010_anxtab1.xls

الاستثمارات الصادرة: http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2010_anxtab2.xls

1-1.الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر :

كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر نحو الخارج في عام 1996 و1997 معدومة أي تساوي 0 لكنها بدأت بالظهور سنة 1998 حيث قدرت ب1 مليون دولار وارتفعت إلى 47مليون دولار سنة 1999 ثم انخفضت إلى 9 مليون دولار سنة 2001 ثم ارتفعت الى 100 مليون دولار سنة

2002 الا انها سجلت انخفاضا ملحوظا 2003 ب14 مليون دولار وعاودت الارتفاع في 2004 بقيمة 285 مليون دولار الا أنها عاودت الانخفاض الى 35 مليون دولار سنة2006 ثم رجعت الى الصعود الى ان تصل الى أعلى مستوياتها سنة 2008 حيث قدرت ب 318مليون دولار ثم عاودت الانخفاض سنة 2009 بقيمة 309 مليون دولار.

1-2.الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر :

اما بالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة الوردة الى الجزائر فلقد كانت سنة 1997 تقدر ب 270 مليون دولار وارتفعت سنة1999 الى292 مليون دولار وواصلت الارتفاع الى607 مليون دولار وبعدها عرفت ارتفاعا كبيرا حيث قدرة ب1196 مليون دولار سنة 2001 ثم انخفضت لتصل الى 634 مليون دولار سنة 2003 وبعدها سجلت ارتفاعا ملحوظا سنة2006فقدر ب1795 مليون دولار ورجعت الى الانخفاض سنة2007 وبلغة 1662 مليون دولار ثم ارتفعت من جديد حيث قدرت في سنة 2009 ب2847 مليون دولار .

2ــ توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشر على القطاعات الاقتصادية في الجزائر

مع العلم أنه لا توجد هناك إحصائيات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن المصادر الثلاثة الرسمية المتوفرة والمتمثلة في أرقام بنك الجزائر التي تبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الحجم، وحسب البلد الأصلي بدون ذكر القطاعات وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لا توضح سوى الاستثمارات المسجلة والمرخص لها دون التطرق إلى الاستثمارات المنجزة في حين تكتفي مديرية الجمارك بإحصاء تدفق الآلات والمعدات كما أن الشركات التي أنشأت من جراء حالات الاندماج والاستحواذ لا تأخذها مصالح الجمارك بعين الاعتبار ولهذا سيحاول الباحث متابعة توزيعها حسب المعلومات المتوفرة على النحو الآتي:

جدول رقم : 4-2: تقسيم مشروعات الاستثمار حسب قطاع النشاط المجمع في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2010

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%
الزراعة	9	1,70 %	6.854	0,40 %
BTPH	86	16,29 %	46.107	2,72 %
الصناعة	281	53,22 %	925.295	54,63 %
الصحة	3	0,57 %	8.589	0,51 %
النقل	24	4,55 %	10.319	0,61 %
السياحة	13	2,46 %	102.295	6,04 %
الخدمات	111	21,02 %	505.789	29,86 %
الاتصالات	1	0,19 %	88.500	5,23 %
المجموع	528	100 %	1.693.748	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بقراءتنا للجدول السابق نستنتج ما يلي :

قطاع الصناعة- إن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث استفادته من عدد المشاريع بـــ 281 مشروعا بنسبة % 53,22 ، وبمبلغ استثمار قدره 925.295 دج بنسبة% 54, 63 من مجموع التكاليف الإجمالية للاستثمار في الفترة الممتدة بين 2002-2010

قطاع الخدمات

فيما يخص قطاع الخدمات فهو يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع ب111 أي بنسبة %21,02 وبمبلغ استثمار قدره 505.789 بنسبة% 29,86 من مجموع المبالغ الاستثمارية

قطاع BTPH :

ويأتي قطاع **BTPH** في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع بـــ 86 أي بنسبة تقدر ب% 16,29 وبمبلغ حوالي46.107 بين 2002-2010 من مجموع المبالغ الاستثمارية وإن أعدت التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال إفريقيا في قطاع **BTPH**.

قطاع النقل :

يصنف قطاع النقل في المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع بـــ 24 مشروعا أي بنسبة % 4,55 في الفترة الممتدة بين 2002-2010 وتعزى هذه النتيجة، بسبب توجه الدولة لمنحها المشاريع المتعلقة بنشاطات النقل والبناء للقطاع الخاص.

قطاع السياحة:

أما قطاع السياحة لم يستقطب سوى 2,46 % من مجموع الاستثمارات، وهذا كان نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة القائمة في العشرية الأخيرة. علما أن قطاع السياحة يعتبر مهم لجلب العملة الصعبة عن طريق السواح الأجانب، والدور المهم الذي يلعبه في رفع قيمة الدينار الجزائري.

القطاع الفلاحي:

غير أن القطاع الفلاحي لم يتحصل سوى على 9 مشاريع بنسبة 1,70 % من مجموع عدد المشاريع، وبحجم استثمار قدره 6.854 دج بنسبة 0,40 % من إجمالي التكاليف الاستثمارية بين 2002-2010. وهي نسب ضئيلة جدا بالمقارنة مع الصناعة والبناء والنقل والخدمات. رغم توجه الدولة إلى تشجيع قطاع الزراعة، من خلال التدعيم والإعانات الممنوحة من طرف الدولة للفلاحين في السنوات الأخيرة، مع العلم أن قطاع الزراعة يعتبر قطاع حيوي ومهم يضمن الأمن الغذائي للمواطنين ويقلل من التبعية للخارج.

قطاع الاتصالات:

إن الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن السوق الواسعة والجزائر واحدة منها حيث أنه في نهاية الثمانينات استعانت الجزائر بالشركة الفنلندية Nokia من أجل إدماج نظام الهاتف النقال غير الرقمي، وخلال فترة التسعينات ساهمت كل من شركة Ericsson السويدية والشركة الكورية Sapwood على إدماج الأنظمة وخطوط الألياف البصرية ، ويحتل هدا القطاع المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشاريع وتقدر بمشروع واحد بنسبة % 0,19 في الفترة الممتدة بين 2002-2010.

المبحث الثاني: واقع العمالة و البطالة في الجزائر

المطلب الاول: تحليل العمالة والبطالة في الجزائر

جدول رقم : 4-3: يبين عدد البطالين ونسبة البطالة اجمالا وحسب الجنس في الجزائر (1989-2008)

السنة	عدد البطالين (000)			نسبة البطالة (%)		
	اجمالي	رجال	نساء	اجمالي	رجال	نساء
1995	2105	1626	479	27,9	26	28,4
1996	–	–	–	–	–	–
1997	2049	1769	280	25,4	25,3	26,2
1998	–	–	–	–	–	–
1999	–	–	–	–	–	–
2000	2427,7	2132,7	295	29,8	29,8	29,7
2001	2339,4	–	–	27,3	–	–
2002	2247,3	–	–	25,9	–	–
2003	2078	1759,9	318,3	23,7	23,4	25,4
2004	1671,5	1370,4	301,1	20,1	19,8	21,3
2005	1474,5	1221	253,5	15,3	14,9	17,5
2006	1240,8	988,3	252,6	12,3	11,8	14,4
2007	1374,6	1072	302,7	13,8	12,9	18,4
2008	1169	1012	157	11,3	11	10,1

Source:Logiciel "Setupkilm6thed", www.ilo.org

يتضح لنا من الجدول ان البطالة لدى الرجال أكبر من البطالة عند النساء حيث بلغت بطالة الرجال عام 1995 حوالي 26% أي 1626 ألف عاطل عن العمل من فئة البطالين الكلية حيث وصل عدد النساء العاطلات عن العمل عام 1995 حوالي 1479 ألف في الوقت الذي نجد فيه أن نسبة البطالة لدى الرجال تتجه نحو الانخفاض في سنة 1997 (حيث انتقلت من 26إلى 25,3عام 1997) وبالنسبة للنساء فهي تتجه نحو الانخفاض أيضا (حيث انتقلت من 28,4%إلى 26,2%سنة1997)الفترة الممتدة بين 1997 و2000 ارتفاعا في عدد البطالين بالنسبة للرجال حيث انتقلت من 1769 إلى 2132,7 أما عدد النساء

العاطلين انتقل من 280 إلى 295 في نفس الفترة وفي الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2003 انتقل عدد البطالين انتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت حيث وصل1759,9 أي بنسبة 23,4%أما فيما يخص النساء فقد اخفضت إلى 25,4% وفي سنة 2008 بلغت نسبة البطالة عند الرجال 11% مسجلتا انخفاضا كبيرا مقارنة بنسبة2003 وعند النساء انخفضت هي الاخرى وانتقلت إلى10,1%هذا الانخفاض النسبي يمكن التأكد منه بالقيمة حيث أن عدد البطالين من الرجال بلغ 1759,9 عاطل سنة 2003 بتراجع قدره1012 مقارنة بسنة2008 وحسب نفس المصدر استمرت البطالة بالانخفاض عند النساء حيث قدر عدد العاطلات سنة 2003 حوالي 318,3 عاطلة عن العمل مسجلة تراجع قدره 157 في سنة2008 .

في رأينا تراجع نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي.

الجدول رقم 4-4 : تطور حجم السكان الإجمالي وحجم السكان النشطين في الجزائر خلال الفترة1990 -2004

السنة	حجم السكان الاجمالي	حجم السكان الناشطون	معدل الناشطون(%)
1990	25022000	5851000	23,3
1991	25643000	6085000	23,7
1992	26271000	6318000	24
1993	26894000	6561000	24,4
1994	27496000	6814000	24,7
1995	28060000	7561000	26,9
1996	28566000	7811000	27,3
1997	29045000	8072000	27,7
1998	29507000	8326000	28,2
1999	29965000	8589000	28,6
2000	30416000	8153000	26,8
2001	30879000	8568000	27,7
2003	31600000	8762326	27,7
2004	32080000	9469946	29,5

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

تعتبر دراسة معدلات مشاركة السكان النشطين اقتصاديا، أو ما يصطلح على تسميته بمعدل النشاط من الامور الهامة باعتباره يعكس مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي يبلغه البلد في هذا الصياغ ومن خلال دراسة معدلات النشاط الاقتصادي في الجزائر نلاحظ أنها تبدو إجمالا منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة حيث تكون أن حوالي ربع السكان يقوم بنشاط اقتصادي ويرجع هذا الانخفاض في رأينا الى العديد من الأسباب من أهمها :

1ـ فتوة التركيبة العمرية في الجزائر

2ـ ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم للجنسين معا

3ـ الانخفاض الملحوظ في توفير مناصب شغل جديدة دائمة مما يؤثر على معنويات بعض الشباب من القيام بالبحث عن العمل وعدم تسجيل أسماؤهم لدى مكاتب اليد العاملة المتواجدة في البلاد

ومن خلال تصفحنا لهذه الاحصائيات المينة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أنها تشير إلى ارتفاع في حجم السكان النشطون حيث بلغ 5851000 سنة 1990 وانتقل الى 8589000 سنة 1999 وهذا راجع الى زيادة حجم السكان الاجمالي وفي الفترة الممتدة بين 2000 و2004 شهد حجم السكان الاجمالي ومعدل الناشطون ارتفاع محسوسا فوصل عدد السكان الاجمالي الى 32080000 سنة 2004 ومعدل النشطون الى 29,5%في نفس السنة.

جدول رقم 4-5: تطور حجم ونسبة العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990 -2004

القطاعات	الفلاحة		الصناعة		بناءواشغال عمومية		تجارة وخدمات		المجموع
السنوات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
1990	970000	21,1	670000	14,6	683000	15	2256000	49,3	4579000
1991	1140000	23,4	715000	14,7	681000	14,3	2308000	47,6	4852000
1992	1150000	23,2	789000	15,9	613000	12,3	4222000	48,6	4974000
1996	1154000	20,6	748000	13,2	705000	12,6	3018000	53,6	5625000
2000	872880	15,3	826060	14,4	617357	10,8	3409692	59,5	5725919
2001	1311641	21	861119	13,9	650012	10,4	3406000	54,7	6228772
2003	1412340	21,1	804152	12,1	799914	11,9	3667650	54,9	6684056
2004	1617125	20,7	1060785	13,6	967568	12,4	4152934	53,3	7798412

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات

العمالة في القطاع الأول(القطاع الفلاحي)

العمالة في القطاع الفلاحي من المعطيات غير المحصورة في الجزائر .لأننا لا نستطيع بصورة كافية عد الأشخاص المعنيين بالنشاط الفلاحي (هذا العدد يتغير حسب السنة و الظروف المناخية) .

انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، من الممكن إعطاء فكرة شاملة حول تطور العمالة في القطاع الفلاحي، و المعنيون بالأمر هنا كل من يمارس الشغل الفلاحي بصفة أساسية .ليؤخذ بعين الاعتبار كل الذين يمارسون نشاطا زراعيا بصفة ثانوية، أي الذين سجلوا أنفسهم كعمال ،موظفون ، و بناؤون و تجار. ... من خلال الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي في مطلع النصف الثاني

من الثمانينات كان يستحوذ على ربع العمالة .إلا أن هذه النسبة بدأت في التذبذب وارتفعت تدريجيا من سنة إلى أخرى حيث كان يمثل السكان العاملون اقتصاديا في حقل الفلاحة **21,1 %**من مجموع العمالة عام**1990** ، ثم هب إلى **23,2 %**عام **1992** ، إلى أن وصلت النسبة إلى **% 20.7** عام**2004**هذا الانخفاض كنتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد و انتهاج سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية .بالإضافة إلى الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل ما بين القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى التي تعمل على إغراء المداخيل و جلب العمالة إليها، وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن بحثا عن العمل في نشاطات أخرى.

العمالة في القطاع الثاني (الصناعة و البناء و الأشغال العمومية) :

أولا : العمالة في القطاع الصناعي:

لقد كان من أولويات الاستراتيجية التنموية الجزائرية الاهتمام بالقطاع الصناعي قصد تكوين اقتصاد متكامل يعتمد على الصناعة .إلا أن العمالة الصناعية في الجزائر تحتل المركز الرابع بعد كل من الفلاحة و الإدارة و التجارة و خدمات أخرى، حيث بقيت نسبة السكان العاملين في قطاع الصناعة يتراوح بين**14,6%** و**15,9%** خلال الفترة **1990 و 1992** ، (من خلال الجدول) إلى أن وصلت النسبة عام **2004**إلى .**% 13.6** جاء هذا الترتيب نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة بعد الصدمة البترولية عام **1986** ، التي أدت إلى انخفاض الموارد المالية الخارجية و تمثلت هذه الإصلاحات في إعادة الهيكلة المالية و العضوية للمؤسسات مما ترتب عنها تسريح عدد هائل من العمال.

ثانيا : العمالة في قطاع البناء و الأشغال العمومية

: يشهد هذا القطاع انخفاضا محسوسا في عدد العاملين، فبعدما كانت نسبة العاملين في هذا القطاع **15 %** عام **1990** ، بلغت عام **1996** حوالي**% 12.6** ، و استمرت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى **12.4 %**عام . **2004** هذا التراجع المسجل راجع إلى تأثيرات تحول المسار

الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية التي أثرت على ميزانية القطاع و لاسيما في الفترات الأخيرة.

3-1 العمالة في القطاع الثالث : (الخدمات)

إن قطاع الخدمات على عكس القطاع الصناعي يستقطب أكبر عدد ممكن من العمالة في الجزائر .إن هذا القطاع الذي يحتوي بدوره على قطاعات أخرى كالتجارة، الإدارة، النقل و خدمات أخرى ما فتئت تتزايد فيه العمالة منذ **1990** إلى أن وصلت **% 53.3** عام **2004** ،

وهذا ناتج عن عوامل يرجع أسبابها إلى الديناميكية الاقتصادية لأن الاستثمار في القطاع الصناعي يؤثر بالضرورة على قطاع الخدمات مما يؤدي إلى تطور نشاط الخدمات.

المطلب الثاني: اسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر

ان للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية و السياسية التعليمية والظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،والشؤون التنظيمية وأن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما، وبالتالي توجد أسباب خارج

1ــ الأسباب الخارجة عن ارادة الدولة:

وهي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال ابعاد مسؤوليتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

1-1. انخفاض أسعار المحروقات:

بما أن الجزائر بلد طاوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على انتاج وتصدير المحروقات بنسبة96% الا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينيات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 الى 15دولار في عام 1986 ما أدى الى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة اتباع سياسات نقدية بسبب تدهور الريع البترولي وهذا ما أدى الى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص ايجاد مناصب عمل جديدة ،والجدول التالي يبين الميزان الجبائي و النقدي.

جدول رقم : 4-6 :الميزان الجبائي والنقدي (مقدر بالنسبة المئوية)

	1985	1986	1987	1988
ايرادات الخزينة/الناتج الداخلي الخام	36,8	30,6	28,4	26,7
منها الجباية النفطية	15,9	7,1	6,3	6,9
نفقات الخزينة/الناتج الداخلي الخام	46,4	42,3	35,6	39,4
النفقات الجارية	18,2	21,1	20,1	21,8
الاستثمار العمومي	15,3	13,8	11,7	12,4
القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية	7,8	5,8	4,9	5,9
مصاريف أخرى	5,1	1,6	1,1ــ	0,7ــ
رصيد الخزينة/الناتج الداخلي الخام	9,6	11,7	7,2	12,7

الناتج / الداخلي الخام /M2	76	75	79	84
تضخم مؤشر الأسعار عند الاستهلاك	10,5	12,3	7,5	5,9

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، نوفمبر 1998، مرجع سبق ذكره ص11

ويبدو من خلال الجدول تأثرت ايرادات الخزينة بمتغيرات أسعار البترول مما أدى الى انخفاض الجباية البترولية الى أكثر من النصف بين سنتي 1985و1986 وهذا ما أدى الى ايجاد سياسة التقشف في الاستثمار العمومي و في القروض المقدمة للمؤسسات العمومية وبالتالي تخلي الدولة عن دورها في تمويل هذه المؤسسات.

1-2 ــ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

وترتب عن ذلك اتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن نمو الناتج المحلي الاجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94% في سنة 1983 م ثم الى 3,3 في سنة 1986م مما أدى الى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فان ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير.

1-3. تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

ان انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124,3 % في عام(1984ــ1985)الى 101,9% في عام 1986م \1987م فحسب سنة1980م هي سنة الأساس ،أدى الى اضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لان الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استيرادها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو30%و20% أمام كلا من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينيات، كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية وأي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على حجم المبادلات التجارية وأي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

1-4. القضية السكانية:

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الانتاج بغرض ثبات العوامل الأخرى على مع هي عليه الى انخفاض مستوى المعيشة وتلاقي انتشار البطالة بصورها المختلفة ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1962م الى 1985م تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديموغرافي تجاوز 3% ومنذ نهاية الثمانينيات وتبعا لا ثر المزدوج للتنمية والانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع ،سجل تباطؤا محسوسا لوتيرة نمو السكان حيث بلغت نسبة النمو الديموغرافي سنة1998م1,52% أي ما يعادل

انخفاضا بالنصف خلال عقد واحد وقدرت هذه النسبة ب 1,46% سنة1999م و 1,43% سنة2000م،وأن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينيات أدت الى تزايد نسبة السكان النشطاء سنة2000م ، وأن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينيات أدت الى تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصاديا من 3049952 شخصا في سنة 1977م الى 8326000 شخص سنة 1998م وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى الى تفاقم البطالة.

2ــ الأسباب النابعة من اتجاهات الدول الجزائرية:

ان السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

2-1. التوقف على تعيين الخريجين:

ان سياسة التعيين المباشرة لحاملي الشهادات العليا والجامعية وكذلك خريجي المعاهد و المدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة وهذا ما أدى الى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66,5% من مناصب الشغل سنة 1982م بينما لم تتجاوز هذه النسبة 35 %سنة 1966،بينما خلال النصف الثاني من الثمانينيات و الموافق للمخطط الخماسي الثاني (1985ــ1989) تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 أو الاجراءات الاقتصادية الأخرى مما أدى الى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين و تغيرت شكل مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين بدلا من بطالة الأميين في السبعينيات.

2-2. عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل:

ان مدة التعليم ومن مدة التكوين أو التدريب تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع معا وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على أفضل الوظائف و أحسن أجر وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع و يتمثل في الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل، وأن عدم التناسق بين التعليم والتوظيف قد أدى الى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة مما أدى الى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم تجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها، وهذا يرجع الى قصور السياسة التعليمية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم : 4-7 :توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي في 87 و95

	ابتدائي	متوسط	ثانوي	تكوين مهني	تعليم عالي	بدون مستوى تعليمي	غير محدود	مجموع
1987	–	52,7	6,9	–	–	35,2	5,2	100
1995	25,8	29,9	20,7	11,3	4,4	7,3	0,6	100

وعليه فان السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر، عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل ، و يظهر ذلك في نقص المهارات وأيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات و المعاهد والمدارس سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل، ويرجع ذلك الى غياب التخطيط و التنسيق السليم بين الوزارات المعنية والتقييد في النظم المتبعة ويرجع ذلك الى:

أـــ افتقار عناصر التكامل والترابط والتناسق في سياسة التعليم حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدة (أساسي، اكمالي، ثانوي، جامعي)

ب ـــ عدم الربط بين التعليم و معدلات النمو السكاني

ج ـــ غياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية

دـــ تطبيق أنماط تعليم مختلفة (عام ،مهني، حرفي) دون دراسة سوق العمل

هـــ ـــ غياب المنهج المتطور ، وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة وضعف الإدارة التعليمية

حيث أدى هذا إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية إلى الجامعة ومن الجامعة إلى سوق العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه، وأصبح المتعلم اليوم غائبا على المجتمع نظرا لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه و عليه لابد من تخطيط سليم للقوى العاملة حيث يتم من خلاله تحديد الأعداد المقبولة بالمدارس والجامعات والتي يمكن لسوق العمل استيعابها بعد ذلك، والا سوف تزداد المشكلة.

2-3. قوانين العمل و تشريعاته:

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990م والمتمثل في 5قوانين كان ضمن استمرارية الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بها قوانين يناير 1988م وأحكام دستور 1989م بمثابة القطيعة مع الأسس والتوجيهات الواردة في التشريع السابق وكان بهدف الصفة مقررا وضامنا للحريات الفردية والجامعية ومطبقا للمبادئ التي تحكم علاقات العمل ودور الدولة في اقتصاد السوق.

إن محتوى هذا التشريع الجديد له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (إتفاقية98)والحرية النقابية للعمال وأرباب العمل وحرية الإضراب (اتفاقية87) ودور مفتشية العمل وإدارة الشغل (اتفاقية 81)،وبالتالي فإن تشريع سنة 1990م جعل من العمال أرباب العمل والمؤسسات

التابعة للدولة وجود الامتثال لها وتطبيقها، مما ترك لإدارة الشركاء الاجتماعيين مهمة القيام عن طريق الاتفاق والوفاق بتحديد القواعد التي تحكم علاقات العمل الفردية والجماعية، ومن المسلم به الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون العقود الجماعية لتسير علاقات العمل أمر يدل على تغير سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما يجعله مسؤولا عن تزايد معدلات البطالة، مما يؤدي إلى حجب فرص إضافية على الدخلاء الجدد لسوق العمل وبالتالي تزايد معدلات البطالة.

2-4. قلة المؤسسات البحثية:

إن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني وأثر على مستوى الدخل و العمالة معا، بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث لديها، كما أنه لا يوجد تناسق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى ضالة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر، وعليه انتقال التكنولوجية الحديثة إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة حيث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجية يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية، ويرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة، وبالتالي فإن التكنولوجية الحديثة تؤدي إلى زيادة البطالة إذا لم يوكبها زيادة في الإنتاج.

2-5. تخطيط القوى العاملة:

إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف و الأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ، وإن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات، والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات فبما بين المطلوبة والمتوفرة أو من خلال العمل على تغير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الامثل اللازم من العمالة كما ونوعا وصولا إلى أفضل الإنتاج ولا شك أن جود التخطيط السليم للقوى العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها ويظهر مضمون تخطيط القوى العاملة من الشكل التالي:

الشكل رقم 4-1: مضمون تخطيط القوى العاملة

تخطيط القوى العاملة

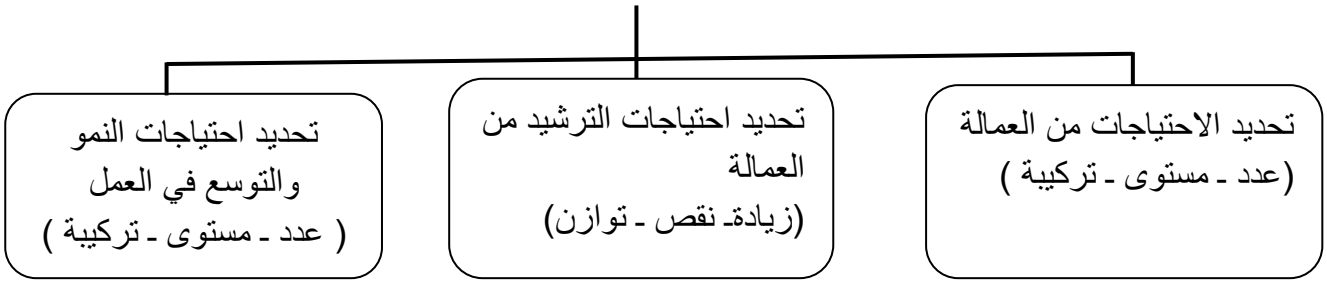

من هذا الشكل يتضح لنا إيجاد توازننا في العمالة حيث يؤدي هذا إلى إنتاجية مساوية تماما للعمالة المستخدمة من حيث العدد والمستوى والتركيبة، وأن أي زيادة أو نقصان في العمالة في أحد أطراف التوازن

يؤدي إلى خلل وعدم التوازن ويرجع قصور تخطيط القوى العاملة في الجزائر إلى عدة عوامل منها:

أ ــ نقص وعدم توافر البيانات والدراسات الإحصاءات والتي غالبا ما تكون متناقضة.

ب ــ عدم وجود أجهزة تقوم بالربط والتنسيق بين السياسة العامة للشغل وسياسات التعليم و التكوين.

ج ــ عدم وجود أجهزة خاصة تقوم بقياس الكفاءات الإنتاجية ومعدلات العمل التي يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة أي البطالة المقنعة و البطالة الجزئية التي يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجية عالية.

ومن هنا يتضح أن غياب مخطط القوى العاملة وتخطيط القوى العاملة بشكل يساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة

2-6. التوزيع الجغرافي للسكان:

شهدت الجزائر نموا سريعا في إنشاء عدد المدن حيث ارتفع عدد المدن إلى 4055 مدينة سنة 1998م بعدما كانت 3488 سنة 1987م مما زاد من نسبة سكان الحضر حيث بلغت80,8% سنة 1998 أي بزيادة 9,98%مقارنة بسنة 1987م و24,7% مقارنة 1966م مما أدى إلى انخفاض عدد السكان في الأرياف في الفترة 1966م و1998م من 6744332 نسمة إلى 5626720 نسمة بسبب الهجرة الداخلية المرتبطة أساسا بالبحث عن العمل، ذلك لأن الهجرة تؤدي إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن معدل النمو الطبيعي للسكان في المناطق الأكثر جذبا.

كما أن الهجرة الداخلية ليس فقط من الريف إلى الريف بل هي أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل ، وذلك بسبب غياب توزيعية واضحة للإنفاق العام و تمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية، كما أن الأعمال الإرهابية خلال سنوات الأزمة الأمنية في الجزائر و الهجومات المتكررة والدامية ضد السكان العزل أجبرتها على التخلي عن مساكنها والالتحاق بالمدن لأنها كانت أكثر أمنا من المناطق الريفية ولذلك انخفضت حصة السكان المقيمين في المناطق الريفية بصورة كبيرة حيث انتقلت من 43,90% الى 19,2% ويتضح ذلك من الجدول التالي:

	1966	1977	1987	1998
السكان المقيمون في تجمعات سكانية	56,10%	61,20%	70,82%	80,80%
السكان المقيمون في تجمعات ريفية	43,90%	38,80%	29,18%	19,20%
المجموع	100%	100%	100%	100%

جدول رقم : 4-8 : التوزيع السكاني حسب التجمعات السكانية

وبوجه عام تعاني الجزائر من اختلاف في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة حيث يرتكز 97% من السكان في مناطق شمال الصحراء رغم أن الكثافة السكانية لا تعتبر عالية،12,29 نسمة في كم2 سنة 1998 أما المدن الكبرى فكثافة سكانها عالية إن هذا التباين في التوزيع الجغرافي أدى الى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة وبالتالي يؤدي إلى الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية كما إلى خلل في سوق العمل الجزائري.

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: الاحصاء العام للسكان

والجدير بالذكر آن معدل البطالة يتباين من منطقة إلى أخرى وذلك حسب التوزيع السكاني لها وتوجيه الاستثمارات وكذا طبيعة المنطقة المدروسة من حيث المادة الأولية ويمكن تلخيص معدلات البطالة في التعدادات السكانية الاربعة (90، 91، 92، 93) في الجدول التالي:

المنطقة	1990	1991	1992	1993

الوسطى	28,5	16,06	19,33	35,15
الغربية	26,46	19,06	22,4	23,05
الشرقية	36,02	21,92	21,81	33,88
الجنوبية	22,52	25,25	19,05	8,02
معدل البطالة على مستوى الوطن	230,02%	20,18%	20,64%	29,60%

جدول رقم4-9: توزيع البطالة حسب المناطق

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة مس كل المناطق بما فيها المناطق الجنوبية. حيث أن معدل البطالة لسنتي 1990ـــ1991م الخاص بالمناطق الجنوبية هو في ارتفاع رغم انخفاض الكثافة السكانية بالمقارنة مع المناطق الأخرى وذلك راجع لعدم التوازن الجهوي مع توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة غير عادية، الشيء الذي شجع الكثير للانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي المتواجد في المدن الكبرى، كما أن معدل البطالة ارتفع بنسبة (9,6%) سنة 1998 مع الاشارة أن قلة البطالة في المناطق الأخرى نظرا لإتباع سياسة التوازن الجهوي التي تضمنت توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة ملائمة مع مراعاة القدرات الاقتصادية لكل منطقة وكان هدف هذه السياسة القضاء على النزوح الريفي وتشجيع استصلاح الأراضي على مستوى الجنوب خاصة لدى فئات الشباب وتقديم تسهيلات رغم هذه المجهودات لم تتصدى لمستوى البطالة المرتفع، فوصل في المنطقة الوسطى (35,15%) رغم المشاريع الضخمة التي وجهتها السلطات المعنية للمنطقة.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تعتبر مثل هذه الأرقام والمعدلات مقياس تراكم للمشاكل والتذبذبات التي مرت بها الجزائر في الفترة الأخيرة.

2-7. برنامج الخوصصة:

من أبرز التحولات المميزة للسياسات الاقتصادية في الجزائر، برنامج الخوصصة كأسلوب وأداة للتنمية بعد عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، وارتباط برامج الاصلاح الاقتصادي باليات السوق بسياسة الخوصصة حيث أن هذه الأخيرة هي أحد الأدوات الهامة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي بغرض الاعتماد الأكبر على السوق والقطاع الخاص بهدف تحقيق أعلى فائدة ممكنة في التنمية الشاملة والتوظيف الكامل.

وعندما بدأ الاعداد لبرنامج الخوصصة كان فائض العمالة في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو أحد العقبات الرئيسية للبرنامج، حيث فكرة الحجم الأمثل للعمالة يتناقض مع حجم العمالة القائمة بتلك المؤسسات ومع ذلك فإنه كان يعتقد أيضا أن العمالة القائمة بهذه المؤسسات التي سيجري عليها تطبيقات

الخوصصة سوف تتأثر تبعا للظروف المحيطة بكل مشروع من حيث انتقال المؤسسات إلى أداة القطاع الخاص وما يعني ذلك من حرية التي سوف يتمتع بها كل مشروع في تحديد حجم العمالة الملائمة للإنتاجية. فمن ناحية تأثير البيئة المحيطة بالمؤسسات التي يتم انتقالها إلى القطاع الخاص فإن بعض أدبيات الاقتصاد دلت على أن المشروعات التي تتمتع بتسويق كبير فإنه بمجرد خوصصتها تصبح هذه المؤسسات حرة في تنفيذ خطط الاستثمار الخاص بها فإنها لن تحتاج إلى خفض عدد عمالها بل يستوعب عدد عمال اخرين نتيجة توسع نشاطها الانتاجي حتى في حالة المشرعات التي لا تتسم بالكفاءة الكاملة بسبب عدم ملائمة البيئة الاقتصادية فانه عند خوصصة هذه المشروعات وتمرير الاقتصاد الوطني سوف تتمتع المشروعات بمزيد من الحرية وتصبح قادرة غلى المنافسة في ظل بيئة اقتصادية أكثر ملائمة ويصبح الأمر يسيرا على ذلك المشروع وأن يحتفظ بالقوة العاملة الموجودة به، آما من ناحية تطبيقات الخوصصة التي لا تؤثر سلبا على العمالة بالمؤسسات فإن أسلوب تمليكها لاتحادات العاملين المساهمين وأساليب أخرى من بينها حصص صغيرة من أسهم المؤسسات ببورصة الأوراق المالية وكذلك خوصصة نسبة أقلية لرأس المال الخاص مع الاحتفاظ بحق الادارة للشركة الاصلية الامر الذي يعطي لهذه الادارة الحق في الابقاء على العمالة الموجودة بتلك المؤسسات الا أنه عند البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر وجد أن المؤسسات الاقتصادية العمومية تعاني من فائض العمالة حيث قدرت النسبة الواجب تصفيتها بحوالي 5% من عدد العمال سنة 1997م،الا أن هذه النسبة يمكن أن ترتفع من وجهة نظر المستثمرين إلى أكثر من الضعف وقد انخفض بالفعل عدد العاملين بمؤسسات القطاع العمومي ب 519881 عامل في نهاية السداسي الثاني لسنة 1997م كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم 4-10:عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال الفترة(1994-1997)

البيان / السنوات	عدد العمال	عدد المؤسسات
1994	20908	200
1995	236300	300
1996	1004998	162
1997	162175	503
المجموع	519881	985

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

حيث أظهرت الدراسات التي أعدها مجموعة من الخبراء على نتائج الخوصصة للمؤسسات المحلية الغير مستقلة تم حلها بين 94و 96 تكاد تكون منعدمة حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية 8 ماي 1998م إلى أقل من 5% أي ما بين 2715 نشاطا اقتصاديا لم تحقق سوى 116 عملية للخوصصة وتم حل 825 مؤسسة منها 696 أصبح ملكا للعمال على حساب 1323 مؤسسة عمومية محلية، إن بيع المؤسسات

للعمال حسب العدد 10000 أجير من بين 50000 أجير أي حوالي 20% أما المؤسسات العمومية الاقتصادية فلم يتم وخصصتها التي كان عدد 350 مؤسسة في هذه الفترة ما عدا مؤسسة رياض سطيف التي فتح رأس مالها للرأسمال الخاص.

ومن خلال هذه المعطيات يبدو واضحا أن العملية تعرف تأخرا كبيرا قد يعود إلى عدم اهتمام المتعاملين الخواص بهذه المؤسسات المحلية لعدم توفرها على ممتلكات مادية قابلة للتطور أو الاستثمار فيها مستقبلا أما بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد قدرت في سنة 98 بحوالي176650 مؤسسة منها 50% تنشط في قطاع الصناعة و18% في قطاع الخدمات 24 % في قطاع البناء و الأشغال العمومية والري ويذكر أن مساهمات هذه المؤسسة في الانتاج الوطني الخام تجاوز 20%.

المبحث الثالث: انعكاسات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة في الجزائر

المطلب الاول: العمالة بين الاستثمارات المحلية و الاستثمارات الاجنبية في الجزائر

لقد سمحت المشاريع الاستثمارية، على امتصاص البطالة ولو بنسبة قليلة، وخلق مناصب شغل من خلال الامتيازات الضريبية التي استفاد منها المستثمر بصفة عامة. والجدول التالي يبين التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية، ومناصب الشغل المخلقة بواسطة هذه المشروعات المصرح بها لدى وكالة (ANDI) خلال الفترة 2010/2002.

جدول رقم 4-11: التوزيع السنوي للمشاريع الاستثمارية واليد العاملة في الجزائر خلال الفترة(2002-2010).

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	67.280	99,22 %	866.563	92,11 %
الشراكة	245	0,36 %	27.717	2,95 %
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	283	0,42 %	46.552	4,95 %
مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	0,78 %	74.269	7,89 %
المجموع العام	67.808	100 %	940.832	100 %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ويتبين من الجدول أعلاه أن للاستثمار المحلية تأثير أقوى من تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكة في توفير مناصب العمل فالاستثمارات المحلية توفر أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل بحوالي866.563 منصب عمل اي بنسبة 92،11% الى مجموع المناصب الموفرة بالنضر الى عدد المشاريع و المقدرة ب67،280 مشروع بنسبة 99،22 %الى مجموع عدد المشاريع الاجمالية على عكس الشراكة و الاستثمارات الاجنبية المباشرة فهما يوفران نسبة ضئيلة جدا من فرص العمل فالشراكة توفر ما يقدر ب27717 منصب بنسبة 0،36% بالمقارنة مع عدد المشاريع و المقدرة ب 27.717 مشروع الى اجمالي المشاريع بينما نجد ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة توفر46552 منصب ما نسبته % 7,89 من عدد المناصب المتوفرة يتبين لنا ان الاستثمارات الاجنبية لا توفر مناصب العمل بالقدر الكافي بالنضر الى المجموع الاجمالي للاستثمارات.

المطلب الثاني: اثرا لاستثمارات الاجنبية المباشرة على العمالة في الجزائر:

من خلال الجدول رقم 4-12 نلاحظ ان قطاع النقل يحتل الصدارة في توفير مناصب الشغل حيث تقدر المناصب التي يوفرها ب227.821 منصب عمل أي بنسبة% 24,21 على عكس القطاع الخدمات فهو يوفر 118.747 ما نسبته % 12,62 اما قطاع السياحة يوفر275 41 منصب و قطاع التجارة يوفر% 1,65 حوالي 15500منصب و قطاع الصحة يوفر 12508 منصب أي ما نسبته % 1.33 بالنظر لعدد المشاريع و التي تقدر ب566 مشروع على عكس قطاع الزراعة فتقدر عدد المشاريع به ب 1.597 أي بنسبة 2,36% و يوفر حوالي 28.933 اما قطاع الاتصالات فيحتل المرتبة الاخيرة في توظيف العمال حيث تقدر عدد المناصب التي يوفرها ب 3.616 منصب.

جدول رقم : 4-12:عدد مشاريع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وعدد مناصب العمل حسب قطاع النشاط (2010 – 2002)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	عدد مناصب العمل	%
الزراعة	1.597	2,36 %	28.933	3,08 %
الصحة	566	0.83 %	12508	1.33 %
النقل	39.563	58,35 %	227.821	24,21 %

السياحة	485	0.72 %	41 275	4.39 %
الخدمات	6.226	9,18 %	118.747	12,62 %
التجارة	2	0,00 %	15.500	1,65 %
الاتصالات	5	0,01 %	3.616	0,38 %
المجموع	67.808	100 %	940.832	100 %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم 4-13: نوع الاستثمار وعدد مناصب العمل خلال الفترة (2002 – 2010)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	عدد مناصب العمل	%
الإنشاء	49.270	72,66 %	657.323	69,87 %
التوسيع	18.282	26,96 %	275.980	29,33 %
إعادة التأهيل	246	0,36 %	7.120	0,76 %
إعادة الهيكلة	10	0,01 %	409	0,04 %
المجموع	67.808	100 %	940.832	100 %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول، نلاحظ ان الاستثمارات المنشاة تحتل المرتبة الاولى في توفير مناصب العمل فهي توفر حوالي 657.323 أي ما نسبته % 87 ,69 بالمقارنة مع عدد المشاريع و التي تقدر ب 49.270 مشروع .لكن عدد مناصب الشغل في الاستثمارات التي تنشا عن طريق التوسع فتقدر ب275.980 أي بنسبة % 33 ,29 اما الاستثمارات التي نشأة عن طريق اعادة الهيكلة وفرت حوالي 7.120 أي بنسبة

% 0, 76 بالمقارنة مع عدد المشاريع و المقدرة ب246 مشروع وعن الاستثمارات التي نشأة عن طريق اعادة الهيكلة فهي وفرت ما نسبته% 0, 04 حوالي 409 منصب.

والسبب في انخفاض مناصب العمل، يرجع أساسا إلى نقص الوعي الإقتصادي للمستثمرين الخواص. فأغلب المستثمرين إستغلوا الإمتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن وفي أقرب وقت، وميولهم إلى النشاطات الاستثمارية التي تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال، ولا تتطلب تقنيات عالية، دون المبالاة بمساعي الدولة وأهدافها، من جراء حرمان خزينتها من الإيرادات الضريبية. وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد ظاهرة البطالة المتفشية

الجدول رقم 4-14: الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2002 – 2010

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الخواص	67.344	99,32 %	4.902.825	72,86 %	904.476	96,14 %
العمومية	411	0,61 %	1.147.192	17,05 %	29.471	3,13 %
المختلطة	53	0,08 %	678.746	10,09 %	6.885	0,73 %
المجموع	67.808	100 %	6.728.763	100 %	940.832	100 %

نلاحظ من خلال الجدول ان الاستثمارات الخاصة في الرتبة الاولى من حيث عدد المناصب الموفرة فهي توفر904476 منصب عمل بالنضر الى عدد المشاريع و المقدرة ب 67،344 مشروع على عكس الاستثمارات العمومية فهي توفر 29471 منصب اي ما نسبته 3،13% من النسبة الاجمالية لمناصب

العمل الموفرة ، اما الاستثمارات المختلطة توفر 6885 منصب و هو عدد ضعيف بالمقارنة مع المناصب الاجمالية.

خاتمة الفصل:

رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية و بشرية و طاقوية تؤهلها إلى احتلال الصدارة في قيمة الاستثمارات الوافدة إليها إلا أنها تعاني تعقيدات في الإجراءات الإدارية و القانونية و كذلك نقص المعلومات والإحصاءات و كثرة القوانين الخاصة بالاستثمار و عدم الاستقرار .

بالإضافة لما تم ذكره نجد أن الجزائر مرت بمرحلة عويصة جدا وهي مرحلة التسعينات و ما حملته من تصعيد في المجال الأمني و حتى على مستوى الاستقرار السياسي، فشهدت هذه المرحلة تعاقب عدة حكومات و وزراء في التقرير الأخير لمنظمة الكوفاكس لسنة 2001 رتبت الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث درجة مخاطر الاستثمار.

لكن تبقى الطموحات كبيرة في قيام التنمية المحلية و توفير مناصب الشغل و القضاء على البطالة انطلاقا من جذب رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمارات، وما فتئت تعمل على ذلك معتمدة و مستفيدة من تجربتها و تجارب الدول الأخرى، وكذلك العمل على تطوير مشاريع الشراكة في جميع المجالات و القطاعات إذ تعتبر أفضل وسيلة لتسريع التنمية و لتطوير الاقتصاد الوطني.

وبعد النظر الى تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من والى الجزائر بحسب انواعها نلاحظ انها لم تؤثر بشكل كبير على العمالة والبطالة اي انها توفر عدد قليل من مناصب العمل مقارنة مع ما توفره الاستثمارات المحلية اي انها لا تساهم في الحد من ظاهرة البطالة.

الخاتمـــــــة

خاتمـــــة عامـــــــة

من خلال تناولنا لتطور تدفق الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر ونصيب الدول والجزائر منه، اتضح لنا أن هناك حركة متسارعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في السنوات الأخيرة، لعدة أسباب منها، التحولات الاقتصادية للدول نحو الخوصصة واقتصاد السوق، والتوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية، وظهور التكتلات الاقتصادية، وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود، وتوسع نشاط الشركات عابرة القوميات. غير أن هناك استقطابا نتج عن تدفقات الاستثمار الأجنبي، من طرف دول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب وشرق جنوب آسيا على حساب الدول النامية الأخرى.

وبتقييمنا كذلك لسياسة التحفيز على الاستثمار، تبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم، ولم يعمل على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة المحلية، بسبب المشاكل والعراقيل الكثيرة التي يعاني منها المستثمر، بالرغم من التحفيزات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين.

وبدراستنا لسياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية، خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، نستطيع القول أن الاستثمار في الجزائر لازال أحادي التصدير والمتمثل في المحروقات، أي أن سياسة الاستثمارات لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة منها، وهي تنمية القطاع خارج المحروقات، الذي لا يزال يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات.

لقد برهنت الزيادة المطردة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع أنحاء العالم على مدى أهميته، وذلك من خلال المساهمة في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية، نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها، كما يعتبر أحد العناصر الهامة التي بإمكانها خلق مزايا تنافسية في مجال الصناعة بالدول التي تحسن التعامل معه.

ولكن، من اجل إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر تظل هنالك العديد من أجندة السياسات المتعلقة بهذا الموضوع غير مكتملة، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الصحيحة وحدها قد لا تكفي، فمن الأهمية بمكان تشجيع الاستثمار النشط أيضا لجعل الدول جاذبة بما فيه الكفاية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتضمن التشجيع الفعال تكوين صورة ذهنية جيدة عن الاستثمار بالدول وخلق فرص استثمارية مستمرة، بالإضافة إلى خدمة المستثمر وذلك للمساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

إنالترتيباتالتيوضعتهاالدولةالجزائريةلمعالجةمشكلالبطالةركزتبشكلرئيسيعلى الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ومن خلال تقييمنا لأثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اتضح لنا أن هناك آثار سلبية كثيرة وامتيازات قليلة.

النتائج :

وتخرج الدراسة من بحثها للوصول إلى النتائج التالية:

1- يعتبرالاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الاستثمارية بالبلد المضيف.

2- يعتبرالاستثمار الأجنبي المباشر أحد الوسائل الهامة في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، خاصة عند انتهاج سياسة توجيه الاستثمار نحو التصدير.

3- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تعزيز القدرة التنافسية الصناعية للدول النامية المضيفة في السوق الدولية، وذلك من خلال نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في العديد من مناطق العالم، بالإضافة إلى ذلك نجد أن وجود المنافسة بين المؤسسات المحلية بالبلد المضيف ونظيراتها من الشركات الأجنبية المستثمرة يعتبر عاملا هاما في تحسين وإدخال الفعالية على منتجات المؤسسة المحلية.

4- إضافة إلى كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في عمليات التدريب للعمال المحليين، فإن له دورا كبيرا في تحسين العمل الإداري وإدخال طرق التسيير الحديثة، وكلها عوامل تساهم بقسط كبير في تحسين نوعية المنتج وتزيد في الإنتاجية.

5- ان وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي الى خلق علاقات التكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، وهذا من خلال تشجيع الافراد على انشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

6- إن الشركات المتعددة الجنسيات تكون مطالبة بدفع ضرائب على الارباح المحققة ،وهذا سوف يؤدي الى زيادة عوائد الدولة، هذه الاخيرة يكون بإمكانها التوسع في انشاء مشروعات استثمارية جديدة تخلق فرصا جديدة للعمل.

7-إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة يعمل على خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

8-إنالشركاتمتعددةالجنسياتو التيتعدالقناةالرئيسيةللاستثمار الأجنبيالمباشر

تساهمفيتنميةصادراتالدولالنامية التيتنتقلإليها،وتساهمفيتنمية الشركاتالتي تشتركمعها.

9-

هناكاختلافيتوزيعالقوىالعاملةالمشتغلة،حيثنجدأنسبةكبيرةمنالعمالةتتركزفيالقطاعاتغير الإنتاجية(الخدمية)(عوضالقطاعاتالإنتاجية(الصناعةوالفلاحة) وهيتتركزبشكلكبيرفيالمنطقةالحضريةمعسيطرةالعمالةالذكريةعلىالعمالةالأنثوية.

التوصيات :

انطلاقا من دراستنا لموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على البطالة و النتائج المستخلصة يمكن ابداء الراي و الحث على التوصيات التالية :

1- تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة، كما لابد على الدول النامية أن تعمل على استقطابالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلائم بيئتها الإستثمارية، حتى تتجنب الوقوع في بعض النتائج السلبية على المدى الطويل.

2- يجب على الدول النامية أن تقوم بإنشاء أجهزة مشرفة على الاستثمار، وذلك من أجل مساعدة المستثمرين الأجانب وترشيد التعامل معهم.

3- تنسيق سياسة التوظيف لتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام القوى العاملة الوافدة في المجالات التي لا تتوفر فيها المهارات والإمكانات المحلية، وينبغي كذلك بذل الجهود بتدريب وتطوير القوى العاملة الوطنية بما يتلاءم مع المتطلبات الوظيفية ولزيادة الإنتاجية لتتساوى مع الزيادة في المرتبات.

قائمـة المراجـع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتـــــــــــــب:

1- موسى سعيد مطر واخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 الطبعة الاولى.

2- د. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 200، الطبعة الاولى.

3- علي فتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، الميسرة للنشر والتوزيع،2008، الطبعة الاولى.

4- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الادارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، الطبعة الأولى.

5- د. عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل ش م ج، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية 2007 ،الطبعة الأولى.

6- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، 2008، الطبعة الأولى.

7- سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، عمان الأردن، 2010، الطبعة الأولى.

8- ريغي هشام، العولمة والبطالة، مدكرة ماجستير غير منشورة، 2008-2009، جامعة ام البواقي.

9-عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، الطبعة الأولى.

10- نزيه عبد المقصود المبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2008، الطبعة الأولى.

11- فليح حسن خالف: العولمة الاقتصادية ، عالم الكتيب الحديث، الاردن، ، 2010، الطبعة الاولى.

12-محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية، ط1، 2007،

13- محمد طاقة وآخرون، اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي) مكتبة الجامعة، الشارقة، اثراء للنشر والتوزيع،الأردن، 2009، الطبعة الثانية.

14- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامة للنشر والتوزيع،الأردن، 2009، الطبعة الاولى.

15- فارس الشلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة، مدكرة ماجستير غير منشورة، 2005 ــ2009 ، جامعة الجزائر.

16- عبد الجبار حمد عبد البهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوطني والإسلامي، دار وائل للنشر،2001،الطبعة الاولى.

17-عليوشقربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، الطبعة الاولى.

18- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، جوان 1987،الجزائر

التقارير والوكالات:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

2- الديوان الوطني للإحصائيات

مواقع الانترنت:

1-: http://unctadstat.unctad.org

2-UNCTAD: World Investment Report 2007: Transnational Corporations , extractive industries and development. New York and Geneva:United Nations.(http://www.unctad.org)

3- UNCTAD:World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. New York: United Nations. (http://www.unctad.org)

4- La crise économique et ses effets sur le marché du travail, Chap1AFR.pdf, logociel "Setupkilm6thed", www.ilo.org

5- Participation in the world of work (KILM1), kilm01EN.pdf, logociel "Setupkilm6thed", www.ilo.org

6-http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2010_anxtab1.xls

7-http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2010_anxtab2.xls

8- Logiciel "Setupkilm6thed", www.ilo.org

9- KILM 4. Employment by sector, kilm04EN.pdf, Box 4b, logiciel "Setupkilm6thed", www.ilo.org